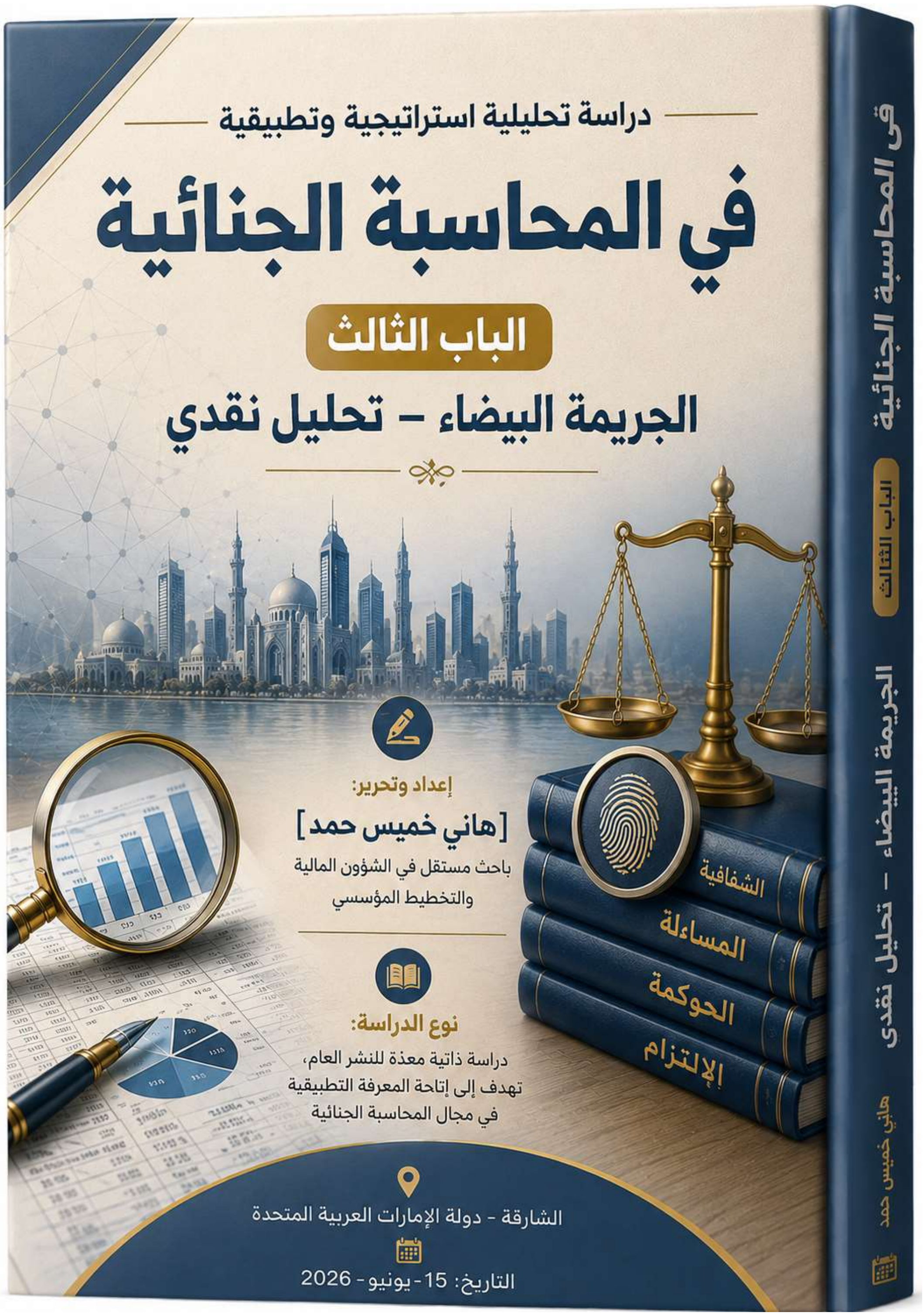

دراسة تحليلية استراتيجية وتطبيقية
في المحاسبة الجنائية
الباب الثالث
الجريمة البيضاء – تحليل نقدي
إعداد وتحرير:
[هاني خميس حمد]
باحث مستقل في الشؤون المالية
والتخطيط المؤسسي
نوع الدراسة:
دراسة ذاتية معدة للنشر العام،
تهدف إلى إتاحة المعرفة التطبيقية
في مجال المحاسبة الجنائية
الشفافية
المساءلة
الحوكمة
الإلتزام
الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 15-يونيو- 2026
في المحاسبة الجنائية
الباب الثالث
الجريمة البيضاء - تحليل نقدي
هاني خميس حمد

دراسة تحليلية استراتيجية وتطبيقية

في المحاسبة الجنائية

الباب الثالث

الجريمة البيضاء – تحليل نقدي

إعداد وتحرير:
[هاني خميس حمد]
باحث مستقل في الشؤون المالية والتخطيط المؤسسي

نوع الدراسة:
دراسة ذاتية معدّة للنشر العام، تهدف إلى إتاحة المعرفة التطبيقية
في مجال المحاسبة الجنائية

الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: 15-يونيو-2026

أُعد هذا الباب لأغراض علمية وتعليمية وتثقيفية، ويهدف إلى إتاحة المعرفة التطبيقية في مجال المحاسبة الجنائية وفهم السلوك الإجرامي والاحتيالي. ولا يمثل محتواه استشارة قانونية أو قضائية أو تدقيقية أو مهنية متخصصة، كما لا يجوز الاعتماد عليه منفرداً لاتخاذ أي قرارات قانونية أو تنظيمية أو إدارية دون الرجوع إلى المختصين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

يبذل المؤلف جهداً معقولاً لضمان دقة المعلومات الواردة في هذا الباب وقت إعداده، إلا أنه لا يتحمل أي مسؤولية قانونية أو مهنية أو مالية عن أي خسائر أو أضرار أو نتائج قد تنشأ عن استخدام المعلومات أو الاعتماد عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الطبعة الأولى: 2026

المؤلف: هاني خميس حمد

باحث مستقل في الشؤون المالية والتخطيط المؤسسي

الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة

hanihamad12@gmail.com

النشر الإلكتروني: e-onepress.com

تمهيد

تُقاس خطورة بعض الجرائم بعدد الضحايا الذين تتركهم خلفها، بينما تُقاس جرائم أخرى بحجم الخسائر التي تُلحقها بالاقتصاد والثقة العامة واستقرار المؤسسات. وبين هذين النموذجين تقف الجريمة البيضاء بوصفها أحد أكثر أشكال الجريمة تعقيداً وغموضاً؛ فهي لا تعلن عن نفسها بالعنف، ولا تترك آثارها في مسرح جريمة تقليدي، بل تنمو بهدوء داخل المؤسسات، مستفيدةً من الثقة والصلاحيات والإجراءات النظامية، حتى تصبح جزءاً من الواقع اليومي قبل أن يكتشف أحد أنها كانت جريمة منذ البداية.

لقد أثبتت التجارب الدولية أن انهيار شركات كبرى وخسارة مليارات الدولارات لم يكن في كثير من الأحيان نتيجة اختراق خارجي أو نشاط إجرامي منظم، وإنما نتيجة قرارات اتخذت داخل المؤسسات نفسها على يد أشخاص يتمتعون بالسلطة والخبرة والثقة. ولهذا لم يعد الخطر الحقيقي يتمثل في وجود أفراد مستعدين لارتكاب الاحتيال، بل في وجود بيئات تنظيمية تسمح له بالنشوء والاستمرار والتطور دون أن تستشعره أنظمة الرقابة في الوقت المناسب.

ومع التحولات الاقتصادية والتقنية المتسارعة، أصبحت الجريمة البيضاء أكثر قدرة على التخفي، وأكثر تعقيداً في أساليبها، وأوسع أثراً في نتائجها. ولم يعد فهمها شأناً يقتصر على الباحثين في علم الجريمة، بل أصبح ضرورة مهنية لكل من يعمل في المحاسبة الجنائية، والتدقيق، والحوكمة، وإدارة المخاطر، والتحقيقات المالية، لأن حماية المؤسسات لم تعد تبدأ عند اكتشاف الاحتيال، وإنما عند فهم الظروف التي تجعل وقوعه ممكناً.

الفهرس

مقدمة

يهدف هذا الباب إلى تقديم معالجة علمية متكاملة لمفهوم الجريمة البيضاء، بوصفه أحد المفاهيم المحورية في تفسير الجرائم الاقتصادية والمالية المعاصرة، وذلك من خلال الجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي، وربط الأدبيات التقليدية بالتطورات الحديثة في مجالات المحاسبة الجنائية والتحقيقات المالية والحوكمة وإدارة المخاطر.

ويبدأ الباب بتتبع التطور التاريخي للمفهوم وتحولاته الفكرية، ثم ينتقل إلى تحليل الخصائص السلوكية والتنظيمية للجريمة البيضاء، وعلاقتها بالموقع الوظيفي والسلطة المؤسسية، قبل تناول السمات العامة لمرتكبيها وأنماط سلوكهم أثناء التحقيق والمحاكمة، ومعايير العقوبة المرتبطة بهذا النوع من الجرائم. كما يتضمن تحليلاً لعدد من أبرز القضايا العالمية، ويعرض مؤشرات الاحتيال ونماذج اتخاذ القرار في التحقيقات، ويناقش الاتجاهات الحديثة المؤثرة في تطور الجريمة البيضاء، وصولاً إلى بيان أهميتها التطبيقية في تحقيقات الاحتيال وتحليل العوامل التي تسهم في تفاقم الجرائم الاقتصادية في بيئة الأعمال المعاصرة.

ولا يقتصر هذا الباب على عرض المفاهيم والنظريات، بل يسعى إلى إعادة تنظيمها في إطار يخدم الممارسة المهنية، ويقرب الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي. وانطلاقاً من هذا التوجه، يقدم الباحث إطاراً تحليلياً متكاملاً لتفسير الجريمة البيضاء، إلى جانب **مؤشر قابلية الجريمة البيضاء**، بوصفهما مساهمة علمية تهدف إلى دعم المحاسبين الجنائيين ومحققي الاحتيال في تحليل البيئات التنظيمية، وتقييم مخاطر الاحتيال، واتخاذ القرارات التحقيقية بصورة أكثر منهجية وموضوعية.

وبذلك يمثل هذا الباب أساساً نظرياً وتطبيقياً لفهم الجريمة البيضاء باعتبارها ظاهرة تنظيمية معقدة، تتجاوز كونها مخالفة قانونية أو مالية، لتصبح نتاجاً لتفاعل السلطة، والثقة، والفرصة، والثقافة التنظيمية، وأنظمة الرقابة داخل المؤسسات الحديثة.

منهج الباحث وإسهامه العلمي

تتمثل الإضافة العلمية لهذا الباب في الانتقال من عرض مفهوم الجريمة البيضاء إلى بناء إطار تحليلي يمكن توظيفه عملياً في المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال. ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحث منهجاً يقوم على دمج الأدبيات الكلاسيكية والحديثة وإعادة تنظيمها في ضوء احتياجات الممارسة المهنية، بدلاً من الاكتفاء بعرضها بصورة تاريخية أو وصفية.

وانطلاقاً من هذا المنهج، طور الباحث **النموذج التكاملي لتفسير الجريمة البيضاء**، الذي ينظر إلى الجريمة باعتبارها نتيجة تفاعل مستمر بين السلطة التنظيمية، والثقة المؤسسية، والفرصة، والثقافة التنظيمية، وأنظمة الرقابة، وآليات اتخاذ القرار، بما يوفر تفسيراً أكثر شمولاً لطبيعة الجرائم الاقتصادية داخل المؤسسات.

كما طور الباحث مؤشر قابلية الجريمة البيضاء (White-Collar Crime Susceptibility Index) بوصفه أداة تحليلية تساعد في تقييم البيئات التنظيمية المعرضة لمخاطر الاحتيال، وترتيب أولويات التحقيق، ودعم اتخاذ القرار المهني وفق منهجية قائمة على تحليل المؤشرات بدلاً من الاعتماد على التقدير الشخصي وحده.

وقد صُمم هذا الباب بصورة تراكمية، بحيث يمهد كل فصل للفصل الذي يليه، وصولاً إلى بناء رؤية تفسيرية وتطبيقية متكاملة، تربط بين النظرية والممارسة، وتسهم في تطوير أدوات فهم الجريمة البيضاء وتحليلها والحد من آثارها في المؤسسات الحديثة.

الفصل الأول

تعريف مفهوم الجريمة البيضاء

مقدمة الفصل

وبالاستناد إلى الأطر النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي التي جرى تناولها في الباب الثاني، برز مفهوم الجريمة البيضاء بوصفه أحد المفاهيم التي وسّعت نطاق التحليل الإجرامي ليشمل الجرائم المرتبطة بالبيئات المهنية والتنظيمية والاقتصادية.

وقد أثار هذا المفهوم نقاشاً واسعاً حول العلاقة بين الجريمة والسلطة والمكانة الاجتماعية، وحول مدى كفاية التفسيرات التقليدية للسلوك الإجرامي في تفسير الجرائم التي تقع داخل المؤسسات الاقتصادية والإدارية. كما أسهم في توجيه الاهتمام العلمي نحو أنماط من الانحراف ترتبط باستغلال الوظيفة والثقة والسلطة داخل البيئات المهنية والتنظيمية

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض نشأة مفهوم الجريمة البيضاء وتطوره، وتحليل أبرز الانتقادات الموجهة إليه، وبيان الاتجاهات الحديثة التي أعادت صياغته في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية المعاصرة.

أولاً: نشأة مفهوم الجريمة البيضاء

شكّل عالم الجريمة Edwin Sutherland[1] منعطفاً مهماً في الفكر الإجرامي[2] Criminological Thought عندما قدّم عام 1939 مفهوم "الجريمة البيضاء"

---

[1] Edwin H. Sutherland (1883–1950) يُعد من أبرز علماء الجريمة في القرن العشرين، واشتهر بتطوير مفهوم الجريمة البيضاء ونظرية المخالطة الفارقة.(Differential Association Theory)

[2] يُقصد بالفكر الإجرامي (Criminological Thought) مجموعة النظريات والاتجاهات العلمية التي تفسر أسباب الجريمة وأنماط السلوك الإجرامي وسبل مكافحته.

(White-Collar Crime)، وعرّفها بأنها: «جريمة يرتكبها فرد محترم وذي مكانة اجتماعية مرموقة أثناء ممارسته لوظيفته».

وقد وجّه هذا التعريف الانتباه إلى أنماط من السلوك غير المشروع تقع داخل البيئات المهنية والاقتصادية والتنظيمية، وأسهم في توسيع نطاق الاهتمام الإجرامي ليشمل جرائم لم تكن تحظى بالقدر نفسه من الدراسة في ذلك الوقت.

ولم يكن ظهور هذا المفهوم حدثاً معزولاً عن التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي شهدها القرن العشرون. فمع التوسع في النشاط الاقتصادي، ونمو الشركات الكبرى، وتزايد الفصل بين الملكية والإدارة، برزت أنماط جديدة من المخالفات والجرائم المرتبطة بالأعمال والمهن والأنشطة التجارية.

وقد أوجدت هذه التحولات بيئات تنظيمية أكثر تعقيداً أتاحت فرصاً أوسع لاستغلال السلطة والثقة والموقع الوظيفي لتحقيق منافع غير مشروعة، الأمر الذي دفع ساذرلاند إلى لفت الانتباه إلى هذا النوع من الجرائم الذي لم يكن يحظى بالاهتمام نفسه الذي حظيت به الجرائم التقليدية آنذاك.

ثانياً: لماذا كان مفهوم ساذرلاند ثورياً؟

لا تكمن أهمية مفهوم الجريمة البيضاء في التعريف ذاته بقدر ما تكمن في التحدي الفكري الذي فرضه على التصورات السائدة حول الجريمة ومصادرها. فقد مثّل طرح ساذرلاند نقطة تحول في مسار الدراسات الإجرامية، إذ نقل الاهتمام من التركيز الحصري على الجريمة التقليدية إلى دراسة الجرائم المرتبطة بالوظائف والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية.

فقبل ظهور هذا المفهوم، كانت العديد من الدراسات الإجرامية تنطلق بصورة ضمنية من افتراض مفاده أن الجريمة ترتبط أساساً بالفقر أو الحرمان أو الهامش الاجتماعي، وأن المكانة الاقتصادية المرتفعة تمثل عاملاً واقياً من الانحراف[3].

ثم جاء سادرلاند ليقلب هذه الفرضية رأساً على عقب عندما أشار إلى أن بعض أكثر الأفعال إضراراً بالمجتمع قد تُرتكب من داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية المشروعة، وعلى أيدي أشخاص يحظون بالاحترام والثقة والنفوذ.

وبذلك لم يعد السؤال الإجرامي يقتصر على : «لماذا يرتكب الفقراء الجرائم؟»، بل أصبح يشمل أيضاً: «كيف يمكن أن تتحول السلطة والثقة والمكانة المهنية إلى أدوات لارتكاب الجريمة؟» .

ويُبيّن الشكل رقم (1) بصورة مبسطة كيف أسهم مفهوم سادرلاند في إعادة توجيه الدراسات الإجرامية من التركيز التقليدي على جرائم الشارع والجناة الهامشيين نحو دراسة الجرائم المرتبطة بالمكانة المهنية والتنظيمية، وما يرافقها من استغلال للسلطة والثقة داخل المؤسسات.

الشكل رقم (1): التحول المفاهيمي في دراسة الجريمة قبل وبعد سادرلاند



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى أعمال سادرلاند (1949)، وكلينارد وكويني (1973)، وفريدريكس (2010).

---

[3] Vold, George B., et al. *Theoretical Criminology*. 6th ed., Oxford UP, 2002.

ثالثاً: دلالات التحول الذي أحدثه ساذرلاند

لم يكن إسهام ساذرلاند مقتصراً على استحداث مفهوم جديد داخل علم الجريمة، بل امتد إلى إعادة صياغة بعض الافتراضات الأساسية التي قامت عليها الدراسات الإجرامية في النصف الأول من القرن العشرين. وبذلك لم يعد الاهتمام العلمي منصباً على الدوافع والخصائص الفردية للجاني فحسب، بل امتد إلى دراسة الظروف المهنية والتنظيمية التي تجعل ارتكاب الجريمة ممكناً.

فلم يعد يقتصر السؤال على معرفة من ارتكب الجريمة، بل أصبح يشمل الكيفية التي تتيح بها بعض البيئات المؤسسية فرصاً لاستغلال السلطة أو الثقة أو المعلومات لتحقيق منافع غير مشروعة. وبهذا المعنى، أسهم مفهوم الجريمة البيضاء في توجيه الاهتمام نحو دور الهياكل التنظيمية والثقافة المؤسسية وآليات الرقابة في تشكيل السلوك الإجرامي أو الحد منه.

كما كشف هذا التحول عن محدودية الربط التقليدي بين خطورة الجريمة ومستوى العنف المصاحب لها. فبعض الجرائم المهنية والتنظيمية قد تُرتكب دون استخدام أي عنف مادي، ومع ذلك تترتب عليها أضرار اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق تؤثر في أعداد كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

فعلى سبيل المثال، قد يؤدي التلاعب المتعمد في البيانات المالية لشركة كبرى إلى إلحاق خسائر بالمستثمرين والعاملين والدائنين، وربما إلى انهيار المؤسسة نفسها، رغم أن الجريمة لم تتضمن أي اعتداء جسدي مباشر. ومن هنا بدأت تتبلور فكرة أن الضرر الاجتماعي لا يُقاس فقط بطبيعة الفعل الإجرامي، وإنما أيضاً بحجم آثاره ومدى انتشارها وتأثيرها في المجتمع والاقتصاد.

رابعاً: الانتقادات الموجهة لتعريف ساذرلاند

رغم الأثر الفكري الكبير الذي أحدثه هذا التعريف، فقد تعرّض لانتقادات منهجية واسعة، إذ ربط ساذرلاند السلوك الإجرامي (Criminal Behavior) بالمكانة

الاجتماعيـــة للجـــاني (Offender's Social Status)، ولـــيس بالفعـــل ذاتـــه (Act Itself). ونتيجـة لذلك، فـإن السـلوك نفسـه، كعمليـات الاحتيـال المـالي (Financial Fraud) أو الاخـتلاس(Embezzlement) ، قـد يُصـنف باعتبـاره جريمـة بيضـاء إذا ارتكبـه مـدير تنفيـذي أو مسـؤول رفيـع المسـتوى، بينـما قـد لا يُنظـر إليـه بالطريقـة ذاتهـا إذا ارتكبه شخص ينتمي إلى طبقة اجتماعية أقل مكانة.

وقد أثار هـذا الـربط بين الجريمة والمكانة الاجتماعيـة عـدة إشكاليات علميـة ومنهجيـة، مـن أبرزها:

1. إقصاء مرتكبي الأفعال ذاتها من الفئات الاجتماعية غير المرموقة .
2. تضييق نطاق المفهوم على أساس طبقي .
3. تقديم صورة مضللة عن العلاقة بين المكانة الاجتماعية والسلوك الإجرامي .
4. الخلط بين خصائص الجاني وخصائص الفعل الإجرامي .

ولم تقتصر الانتقادات على الجانب المفاهيمي فقط، بل امتدت إلى الجانب التطبيقي. فمع تطور الاقتصادات الحديثة وتزايد تعقيد الهياكل المؤسسية، أصبح من الواضح أن العديد من الجرائم المهنية قد يرتكبها أفراد ينتمون إلى مستويات وظيفية واجتماعية مختلفة، وأن خطورة الفعل لا ترتبط بمكانة مرتكبه بقدر ارتباطها بطبيعته وآثاره.

ويرى الباحث أن الانتقادات الموجهة لتعريف ساذرلاند لا تقلل من قيمته العلمية، وإنما تكشف حدود المرحلة التاريخية التي ظهر فيها. فقدكان هدف ساذرلاند الرئيس إعادة توجيه اهتمام علم الجريمة نحو الجرائم المهنية، أكثر من وضع تعريف نهائي جامع مانع للجريمة البيضاء. كما أن تقييم تعريفه وفق المعايير المفاهيمية المعاصرة قد لا يكون منصفاً، لأن الإطار الاقتصادي والتنظيمي الذي صيغ فيه يختلف جذرياً عن بيئة الأعمال الحديثة.

ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية لتعريف ساذرلاند لا تتمثل في عناصره التصنيفية بقدر ما تتمثل في إحداثه تحولاً جذرياً في اتجاه البحث الإجرامي، إذ نقل الاهتمام من الجرائم التقليدية إلى الجرائم

المرتبطة بالسلطة الاقتصادية والتنظيمية، وهو التحول الذي مهد لظهور الاتجاهات الحديثة التي أعادت صياغة المفهوم في ضوء التطورات المؤسسية والاقتصادية اللاحقة.

ويتضح من الجدول رقم (1) أن الانتقادات لم تنصب على فكرة الجريمة البيضاء بحد ذاتها، وإنما على المعيار الذي اعتمده ساذرلاند في تعريفها وربطها بالمكانة الاجتماعية للجاني.

الجدول رقم (1): أبرز الانتقادات الموجهة لتعريف ساذرلاند للجريمة البيضاء

الانتقاد	التفسير
التركيز على مكانة الجاني	ربط الجريمة بالمركز الاجتماعي للجاني بدلاً من طبيعة الفعل الإجرامي ذاته.
الإقصاء الطبقي	استبعاد الأفعال المماثلة عندما يرتكبها أفراد من طبقات اجتماعية أقل مكانة.
عدم الاتساق التصنيفي	إمكانية تصنيف الفعل نفسه بصورة مختلفة تبعاً لهوية الجاني وليس لطبيعته.
ضعف القابلية القانونية	صعوبة تحويل المكانة الاجتماعية إلى معيار قانوني موضوعي يمكن تطبيقه قضائياً.
تجاهل البيئة التنظيمية	التركيز على الفرد أكثر من المؤسسة أو البيئة التي ساهمت في إنتاج السلوك الإجرامي.

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ساذرلاند (1949)، وكلينارد وكويني (1973)، وفريدريكس (2010).

فقد أدى هذا الربط إلى إشكالات منهجية وتصنيفية، أبرزها احتمال اختلاف توصيف الفعل رغم تشابه طبيعته وآثاره، تبعاً للمركز الاجتماعي لمرتكبه. كما أسهم في توجيه الاهتمام نحو خصائص الجاني أكثر من التركيز على طبيعة السلوك الإجرامي والبيئة التنظيمية التي أتاحته

خامساً: تطور المفهوم وإعادة صياغته

شهد المفهوم عملية إعادة صياغة تدريجية هدفت إلى معالجة أوجه القصور التي كشفتها الانتقادات المنهجية لتعريف ساذرلاند. ومع تزايد هذه الانتقادات، اتجه الباحثون إلى إعادة تحديد جوهر الجريمة البيضاء من خلال التركيز على الفعل الإجرامي والموقع الوظيفي والبيئة التنظيمية، بدلاً من الاقتصار على مكانة الجاني الاجتماعية.

وأسهمت أعمال Geis و Clinard وQuinney و Friedrichs وغيرهم في إبراز استغلال السلطة والثقة والفرص التنظيمية بوصفها العناصر المميزة لهذا النوع من الجرائم.

أما الاتجاهات الأحدث، فقد وسّعت نطاق التحليل ليشمل المنفعة غير المشروعة الناتجة عن النشاط المهني أو الاقتصادي، بصرف النظر عن المكانة الاجتماعية للجاني. ويظهر هذا التوجه في أعمال Michael Benson وSally Simpson، حيث أصبح التركيز موجهاً نحو كيفية استغلال الوظيفة أو النشاط التجاري لتحقيق مكاسب مالية أو تنظيمية غير مشروعة دون استخدام العنف المباشر.

في هذا السياق يشير كل من Michael Benson وSally Simpson إلى أن الجريمة البيضاء تُفهم بوصفها: **"سلوكاً غير قانوني وغير عنيف يُرتكب من خلال الأنشطة المهنية أو التجارية ويتضمن الخداع أو خيانة الثقة"**[4].

ويعكس هذا التعريف الاتجاه السائد في الأدبيات المعاصرة، حيث يُنظر إلى الجريمة البيضاء بوصفها شكلاً من أشكال إساءة استخدام الموقع المهني أو الاقتصادي لتحقيق منفعة غير مشروعة من خلال الخداع أو استغلال الثقة، بصرف النظر عن المكانة الاجتماعية أو الطبقية لمرتكبها.

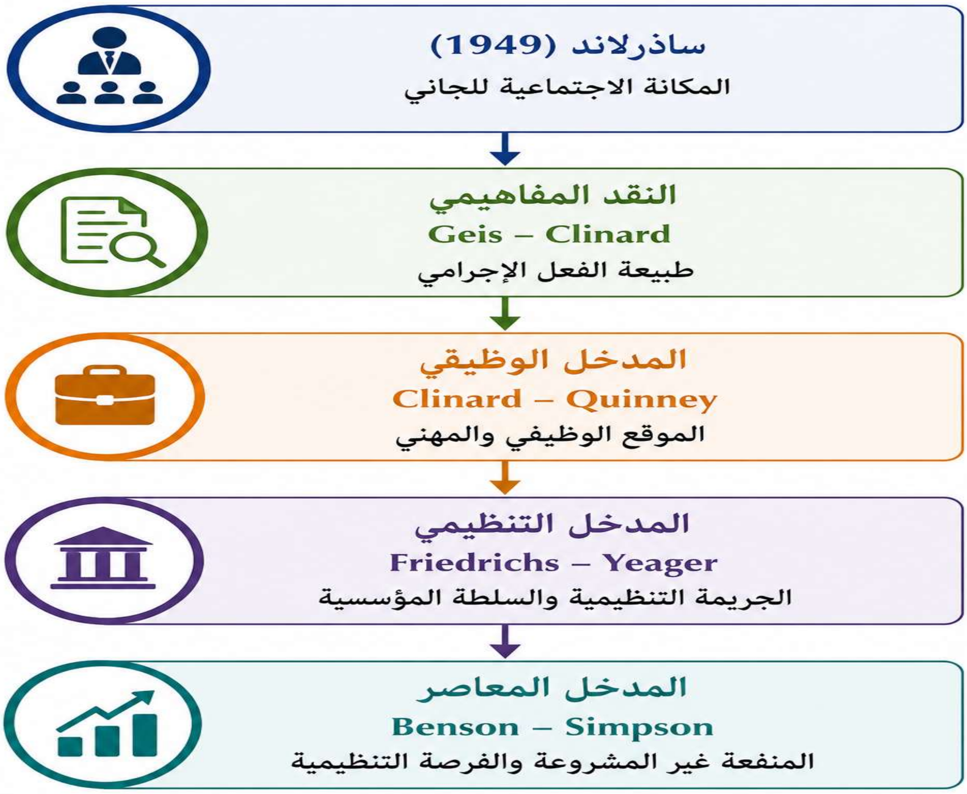
ويمكن ملاحظة أن هذا التطور لم يكن مجرد تعديلات متفرقة على تعريف ساذرلاند، بل مثّل تحولاً متدرجاً في زاوية التحليل الإجرامي نفسها. فقد انتقل الاهتمام من المكانة الاجتماعية للجاني إلى طبيعة الفعل الإجرامي، ثم إلى الموقع الوظيفي، فالعوامل التنظيمية والمؤسسية، وصولاً إلى المقاربات المعاصرة التي تركز على استغلال الفرص التنظيمية لتحقيق منافع غير مشروعة.

ويوضح **الشكل رقم (2)** أن مفهوم الجريمة البيضاء شهد انتقالاً تدريجياً من التركيز على خصائص الجاني إلى التركيز على خصائص السلوك والبيئة التنظيمية.

---

[4] Benson, Michael L., and Sally S. Simpson. *White-Collar Crime: An Opportunity Perspective*. 2nd ed., Routledge, 2018.

الشكل رقم (2):
التطور المفاهيمي لمفهوم الجريمة البيضاء في الأدبيات الإجرامية



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ساذرلاند (1949)، وكليبارد وكويني (1973)، وفريدريكس (2010)، وبنسون وسيمبسون (2018).

ورغم أن كل اتجاه من هذه الاتجاهات أسهم في تطوير فهم الجريمة البيضاء، إلا أن أياً منها لا يقدم تفسيراً كاملاً بمفرده. فالتركيز على الجاني قد يُهمل أثر البيئة التنظيمية، بينما قد يؤدي التركيز المفرط على المؤسسة إلى التقليل من مسؤولية الأفراد ودوافعهم الشخصية.

ويبدو أن القيمة الحقيقية لهذا التطور لا تكمن في استبدال تفسير بآخر، بل في الانتقال من التفسيرات الأحادية إلى المقاربات متعددة المستويات. فالجريمة البيضاء لا تنشأ عادةً نتيجة عامل منفرد، وإنما من تفاعل معقد بين دوافع الفرد، والفرص التي تتيحها البيئة التنظيمية، ومستوى الرقابة المؤسسية، والضغوط الاقتصادية المحيطة.

ومن هذا المنظور، فإن الفصل الحاد بين مسؤولية الفرد ومسؤولية المؤسسة قد لا يعكس طبيعة الواقع العملي بدقة، إذ غالباً ما تتشكل الجرائم المهنية والتنظيمية من تفاعل مستمر بين القرارات الفردية والظروف المؤسسية التي تسمح بها أو تشجع عليها أو تفشل في منعها.

سادساً: الإشكالية القانونية لمفهوم الجريمة البيضاء

رغم الانتشار الواسع لمصطلح "الجريمة البيضاء" في الأدبيات الأكاديمية والإعلامية، فإن معظم الأنظمة القانونية لا تتضمن تصنيفاً قانونياً مستقلاً تحت هذا الاسم. فالتشريعات الجنائية لا تجرّم عادةً "الجريمة البيضاء" بوصفها جريمة قائمة بذاتها، وإنما تجرّم الأفعال التي تتكون منها وفق أوصاف قانونية محددة وردت في النصوص التشريعية التقليدية. ولهذا السبب تُدرج الأفعال التي تندرج ضمن مفهوم الجريمة البيضاء عادةً ضمن جرائم مثل:

1. التزوير (Forgery).
2. الاحتيال (Fraud).
3. الاختلاس (Embezzlement).
4. إساءة استخدام السلطة (Abuse of Power).
5. الرشوة والفساد (Bribery and Corruption).
6. غسل الأموال (Money Laundering) .

وتكمن الإشكالية القانونية في أن مفهوم الجريمة البيضاء يُعد مفهوماً إجرامياً وتحليلياً (Criminological Concept) أكثر من كونه مفهوماً قانونياً (Legal Concept).

فبينما يهتم علم الجريمة بتحليل السياق المهني والتنظيمي الذي ارتُكب فيه الفعل، ينشغل القانون بتحديد الأركان المادية والمعنوية للجريمة وإثبات المسؤولية الجنائية المترتبة عليها بغض النظر عن طبيعة البيئة التي وقعت فيها.

ويترتب على هذا التباين عدد من النتائج العملية المهمة. فقد تُصنَّف أفعال متشابهة قانونياً ضمن الجرائم نفسها رغم اختلاف السياق التنظيمي الذي ارتُكبت فيه، كما قد تختلف المعالجة القانونية للواقعة الواحدة من نظام قانوني إلى آخر تبعاً لاختلاف التشريعات الوطنية ومستوى تنظيم الجرائم الاقتصادية والمالية ومدى تطور الأطر الرقابية والمؤسسية.

ولإبراز هذه الإشكالية بصورة أوضح، يبين الجدول رقم (2) الفروق الرئيسة بين المنظور الإجرامي والمنظور القانوني في التعامل مع الجريمة البيضاء.

الجدول رقم (2):
الجريمة البيضاء بين المنظور الإجرامي والمنظور القانوني

البعد	المنظور الإجرامي	المنظور القانوني
محور الاهتمام	السياق المهني والتنظيمي	الفعل المجرَّم قانوناً
أساس التصنيف	طبيعة الانحراف واستغلال الوظيفة	توافر الأركان القانونية
وحدة التحليل	الجاني والبيئة التنظيمية	الجريمة المحددة في القانون
الهدف	تفسير السلوك الإجرامي	إثبات المسؤولية الجنائية
النتيجة	فهم أسباب الجريمة	إصدار حكم قانوني

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Friedrichs (2010)، و Benson and Simpson (2018).

ويتضح من الجدول رقم (2) أن الجريمة البيضاء تمثل مفهوماً تفسيرياً أوسع من التصنيف القانوني التقليدي؛ فبينما يركز القانون على تحديد الجريمة وإثبات أركانها والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها، يسعى علم الجريمة إلى فهم الظروف التنظيمية والاقتصادية والمهنية التي جعلت وقوعها ممكناً. ولهذا السبب ظل مفهوم الجريمة البيضاء أداة تحليلية مهمة في الدراسات الإجرامية رغم غيابه بوصفه تصنيفاً قانونياً مستقلاً في معظم التشريعات الحديثة.

ويفسر هذا التباين استمرار الاهتمام الأكاديمي والمهني بمفهوم الجريمة البيضاء، بوصفه إطاراً يساعد على فهم أنماط الانحراف التي تنشأ داخل البيئات المهنية والتنظيمية وتتجاوز حدود التصنيفات القانونية التقليدية.

ونظراً لاتساع نطاق الأفعال التي يشملها هذا المفهوم وتنوع صورها القانونية والتنظيمية، سيعود الكتاب إلى تناول هذه الجرائم بمزيد من التفصيل في الأبواب اللاحقة، مع التركيز على خصائصها السلوكية والتنظيمية، وأساليب اكتشافها والتحقيق فيها، ودور المحاسبة الجنائية ومحققي الاحتيال في الحد من مخاطرها ومعالجة آثارها المؤسسية والاقتصادية.

سابعاً: المصطلحات البديلة لمفهوم الجريمة البيضاء

رغم شيوع مصطلح "الجريمة البيضاء" (White-Collar Crime) في الأدبيات الجنائية، فإن غموضه المفاهيمي وغياب تعريف قانوني موحد له دفع العديد من الباحثين وصناع السياسات إلى تبني مصطلحات بديلة أكثر دقة في وصف طبيعة هذه الجرائم وسياقاتها التنظيمية والمهنية.

ويشير David Friedrichs إلى أن استخدام مفاهيم مثل الجريمة الاقتصادية (Economic Crime)، والجريمة التنظيمية (Organisational Crime)، والجريمة الوظيفية (Occupational Crime)، لا يهدف إلى استبدال مفهوم الجريمة البيضاء فحسب، بل إلى تجاوز القيود المفاهيمية التي يفرضها من خلال تصنيفات أكثر ارتباطاً بمصدر السلوك الإجرامي وآلية حدوثه.

ويساعد هذا التنوع الاصطلاحي في تحسين فهم أنماط الانحراف المختلفة وتطوير أدوات أكثر دقة للتحقيق والرقابة والملاحقة القانونية.

ولإبراز الفروق بين أكثر هذه المصطلحات استخداماً في الأدبيات المعاصرة، تُستعرض فيما يلي أهم المفاهيم المرتبطة بالجريمة البيضاء وخصائص كل منها.

أولاً: الجريمة الاقتصادية (Economic Crime)

يشير هذا المصطلح إلى الجرائم التي تُرتكب في إطار الأنشطة الاقتصادية أو تستهدفها بصورة مباشرة، وتشمل طيفاً واسعاً من الأفعال غير المشروعة، مثل الاحتيال المالي، والتلاعب في القوائم والتقارير المالية، والتزوير، والاختلاس، وغسل الأموال، والتهرب الضريبي، وغيرها من الجرائم التي تُلحق ضرراً بالنظام الاقتصادي أو المالي. ويتميز هذا المفهوم بتركيزه على طبيعة النشاط الاقتصادي الذي وقعت فيه الجريمة والآثار الاقتصادية المترتبة عليها، بدلاً من التركيز على هوية الجاني أو مركزه الاجتماعي أو الوظيفي.

ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم استخداماً في التشريعات والسياسات العامة؛ لأنه يتيح التعامل مع الجريمة من خلال نتائجها الاقتصادية وآثارها على الأسواق والمؤسسات والمجتمع، بصرف النظر عما إذا كان مرتكبها فرداً أو مجموعة أو شركة أو مؤسسة. كما ينسجم مع الاتجاهات القانونية الحديثة التي توسعت في تجريم الأفعال الاقتصادية الضارة، نظراً لما قد تسببه من خسائر مالية جسيمة، وإضعاف لثقة المستثمرين، وتشويه لبيئة المنافسة، والإضرار باستقرار الأسواق والاقتصاد الوطني.

ومن منظور المحاسبة الجنائية، يوفر مفهوم الجريمة الاقتصادية إطاراً عملياً لتحليل الجرائم ذات البعد المالي، إذ يوجه الاهتمام إلى تتبع التدفقات المالية، وتحليل المعاملات والقيود المحاسبية، والكشف عن أنماط الاحتيال والتلاعب المالي، وتقدير حجم الأضرار الاقتصادية الناجمة عنها. إلا أن هذا المفهوم يظل أوسع من مفهوم الجريمة البيضاء من ناحية، وأضيق منه من ناحية أخرى؛ فهو قد يشمل جرائم اقتصادية لا ترتبط بالضرورة باستغلال الوظيفة أو الثقة المهنية، كما أنه لا يركز بالدرجة نفسها على العوامل التنظيمية والسلوكية التي تفسر كيفية نشوء الانحراف داخل المؤسسات.

ولذلك، فإن الجريمة الاقتصادية تمثل أحد المفاهيم المكملة لمفهوم الجريمة البيضاء، إذ تتقاطع معه في العديد من الجرائم المالية والمهنية، لكنها تختلف عنه في زاوية التحليل؛ فبينما ينصرف مفهوم الجريمة الاقتصادية إلى طبيعة النشاط والضرر الاقتصادي الناتج عن الجريمة، يركز مفهوم الجريمة البيضاء

على استغلال الوظيفة أو السلطة أو الثقة داخل البيئة المهنية والتنظيمية لتحقيق منفعة غير مشروعة.

ثانياً: الجريمة التنظيمية (Organisational Crime)

يُستخدم مفهوم الجريمة التنظيمية للإشارة إلى الأفعال غير المشروعة التي تنشأ عن المؤسسة نفسها، أو تُرتكب باسمها، أو لمصلحتها، بحيث لا يكون الانحراف مجرد تصرف فردي معزول، وإنما نتيجة لسياسات تنظيمية أو ممارسات إدارية أو ثقافة مؤسسية تشجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مخالفة القانون أو الالتفاف عليه. وقد يتجسد ذلك في اعتماد أهداف مالية غير واقعية، أو نظم حوافز تشجع على تجاوز الضوابط، أو ضعف الرقابة الداخلية، أو وجود ثقافة تنظيمية تتسامح مع المخالفات ما دامت تحقق نتائج مالية أو تنافسية.

ويتميز هذا المفهوم بتركيزه على المؤسسة بوصفها وحدة للتحليل، وليس على الفرد وحده. ولذلك فإنه يسعى إلى تفسير السلوك الإجرامي من خلال دراسة البنية التنظيمية، وآليات اتخاذ القرار، وتوزيع الصلاحيات، وأنظمة الرقابة، والثقافة المؤسسية، وهي عوامل قد تؤدي مجتمعة إلى خلق بيئة تسمح بارتكاب السلوك غير المشروع أو تشجع عليه أو تعجز عن اكتشافه في الوقت المناسب. ومن ثم، فإن المسؤولية في هذا النوع من الجرائم قد تمتد لتشمل المؤسسة ذاتها، حتى وإن نُفذت الأفعال بواسطة أفراد يعملون داخلها.

ويُستخدم مفهوم الجريمة التنظيمية على نطاق واسع في تحليل القضايا التي تنطوي على مخالفات مؤسسية واسعة النطاق، مثل التلاعب المنهجي بالقوائم المالية، أو انتهاك القوانين البيئية، أو ممارسات الاحتكار، أو إخفاء المعلومات الجوهرية عن المستثمرين أو الجهات الرقابية. ففي مثل هذه الحالات لا يكون الانحراف نتيجة قرار فردي منفرد، بل يعكس خللاً في نظام الحوكمة أو الرقابة أو الثقافة التنظيمية التي سمحت باستمرار السلوك غير المشروع.

ومن منظور المحاسبة الجنائية، تكتسب الجريمة التنظيمية أهمية خاصة؛ لأنها توجه المحقق إلى تجاوز البحث عن المسؤول الفردي، والانتقال إلى تحليل البيئة المؤسسية التي أنتجت السلوك الإجرامي. ويشمل ذلك تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتحليل هيكل الصلاحيات، ودراسة آليات اتخاذ القرار، والكشف عن المؤشرات التي تدل على وجود ممارسات تنظيمية غير سليمة قد تكون أسهمت في وقوع الجريمة أو إخفائها.

ورغم التقاطع الكبير بين مفهوم الجريمة التنظيمية ومفهوم الجريمة البيضاء، فإنهما ليسا مترادفين. فالجريمة التنظيمية تركز على مسؤولية المؤسسة ودورها في إنتاج السلوك الإجرامي أو تسهيله، بينما يركز مفهوم الجريمة البيضاء على استغلال الفرد أو المجموعة للوظيفة أو السلطة أو الثقة المهنية لتحقيق منفعة غير مشروعة. ومع ذلك، فإن كثيراً من الجرائم البيضاء قد تقع داخل بيئات تنظيمية تشجع الانحراف أو تتسامح معه، الأمر الذي يجعل المفهومين متكاملين في تفسير الجرائم المهنية والمؤسسية المعاصرة.

ثالثاً: الجريمة الوظيفية (Occupational Crime)

تشير الجريمة الوظيفية إلى الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها الفرد أثناء ممارسته لعمله أو استغلاله لموقعه المهني، بقصد تحقيق منفعة شخصية أو تجنب خسارة شخصية، دون أن تكون المؤسسة نفسها طرفاً مباشراً في السلوك الإجرامي أو مستفيدة منه. وتشمل هذه الجرائم طيفاً واسعاً من الممارسات، مثل الرشوة، والاختلاس، والتزوير، وإساءة استخدام المعلومات السرية، واستغلال الصلاحيات الوظيفية، والتلاعب بالإجراءات أو المستندات لتحقيق مكاسب شخصية.

ويركز هذا المفهوم على الفرد بوصفه وحدة للتحليل، وعلى الكيفية التي يستغل بها الثقة الممنوحة له، أو الصلاحيات الوظيفية، أو إمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات، لتحقيق منفعة غير مشروعة. ولذلك فإن جوهر الجريمة الوظيفية لا يكمن في طبيعة الوظيفة ذاتها، وإنما في إساءة استغلالها بما يخالف الواجبات المهنية والالتزامات القانونية والأخلاقية المرتبطة بها.

ويُعد مفهوم الجريمة الوظيفية من أكثر المفاهيم استخداماً في تحقيقات الاحتيال والفساد الإداري؛ لأنه يساعد على تفسير كثير من الجرائم التي تقع داخل المؤسسات دون أن تعكس بالضرورة سياسة تنظيمية أو ثقافة مؤسسية منحرفة. ففي العديد من الحالات يكون الانحراف نتيجة قرار فردي اتخذه الموظف مستغلاً الثقة والصلاحيات التي منحت له، بينما تكون المؤسسة نفسها هي المتضرر الرئيس من ذلك السلوك.

ومن منظور المحاسبة الجنائية، يكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة؛ إذ يوجه المحقق إلى تحليل العلاقة بين الموظف والوظيفة، وتقييم مستوى الصلاحيات الممنوحة له، ومدى كفاية الرقابة الداخلية، وإمكانية تجاوز الضوابط الرقابية أو التحايل عليها. كما يسهم في تحديد المسؤولية الفردية، وتحليل الدوافع والفرص التي مكنت الموظف من ارتكاب الجريمة، وهو ما يمثل أحد المحاور الرئيسة في تحقيقات الاحتيال المهني.

ورغم وجود تقاطع واضح بين الجريمة الوظيفية والجريمة البيضاء، فإن الجريمة الوظيفية تمثل مفهوماً أكثر تحديداً؛ إذ تقتصر على الجرائم المرتبطة باستغلال الوظيفة لتحقيق منفعة شخصية، في حين يشمل مفهوم الجريمة البيضاء نطاقاً أوسع يضم الجرائم التي قد يرتكبها أفراد أو مؤسسات من خلال استغلال السلطة أو الثقة أو الفرص التنظيمية. ولذلك يمكن النظر إلى الجريمة الوظيفية بوصفها أحد أهم صور الجريمة البيضاء وأكثرها شيوعاً في البيئات المؤسسية المعاصرة.

يبين الجدول رقم (3) أوجه الاختلاف الرئيسة بينها من حيث مصدر الجريمة ووحدة التحليل وطبيعة المستفيد منها.

الجدول رقم (3): المقارنة بين المصطلحات البديلة لمفهوم الجريمة البيضاء

المصطلح	محور التركيز	مصدر السلوك الإجرامي	المستفيد الرئيس
الجريمة الاقتصادية (Economic Crime)	النشاط الاقتصادي والمالي	الفرد أو المؤسسة	منفعة اقتصادية غير مشروعة
الجريمة التنظيمية (Organisational Crime)	المؤسسة وسياساتها	المنظمة أو الإدارة العليا	المؤسسة أو أطراف مرتبطة بها
الجريمة الوظيفية (Occupational Crime)	الموقع الوظيفي للفرد	الموظف أو المسؤول	منفعة شخصية مباشرة

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Clinard and Quinney (1973)، وFriedrichs (2010)، وBenson and Simpson (2018).

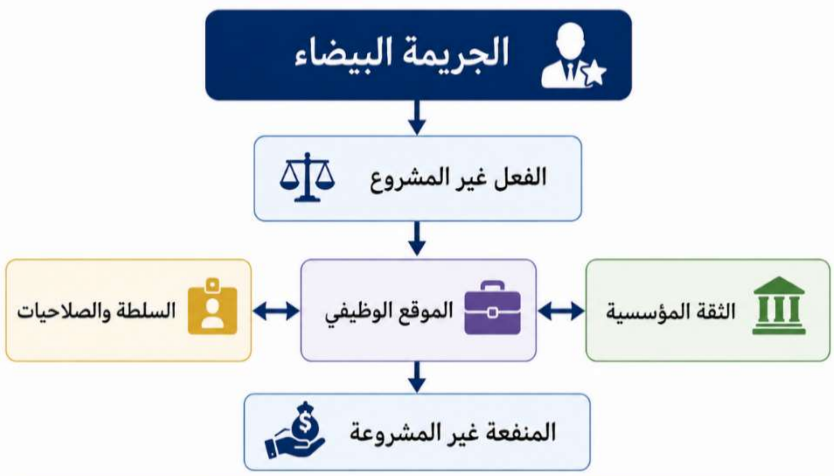
ويتضح من الجدول رقم (3) أن الاختلاف بين هذه المصطلحات لا يتعلق بنوع الفعل الإجرامي بقدر ما يتعلق بزاوية التحليل المستخدمة لفهمه. فقد يكون الفعل نفسه احتيالاً مالياً أو رشوة أو اختلاساً، إلا أن توصيفه يختلف تبعاً لما إذا كان التركيز موجهاً نحو الأثر الاقتصادي للجريمة، أو نحو دور المؤسسة في إنتاجها، أو نحو استغلال الفرد لموقعه الوظيفي لتحقيق منفعة شخصية.

ومن ثم، لا تمثل هذه المفاهيم تصنيفات متعارضة، وإنما مستويات تحليل مختلفة لظاهرة إجرامية واحدة قد تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية والوظيفية في الواقعة نفسها. ويرى الباحث أن هذا التعدد لا يعكس قصوراً في مفهوم الجريمة البيضاء، بل يعكس تطوراً في أدوات تحليلها؛ فالجريمة البيضاء تظل الإطار المفاهيمي الأشمل الذي يستوعب هذه الأبعاد جميعاً متى ارتبطت باستغلال الوظيفة أو السلطة أو الثقة أو الفرص التنظيمية.

ولذلك، فإن التعامل مع هذه المصطلحات بوصفها مترادفات قد يؤدي إلى خلط مفاهيمي يضعف الدقة العلمية، في حين أن توظيفها باعتبارها مفاهيم متكاملة يوفر فهماً أكثر شمولاً للجرائم المهنية والمؤسسية، ويساعد في اختيار أدوات التحقيق والرقابة والتكييف القانوني الملائمة لكل حالة.

ويبين الشكل رقم (3) الأبعاد المفاهيمية الرئيسة التي تشكل الإطار التحليلي العام لفهم الجريمة البيضاء في الدراسات الحديثة.

الشكل رقم (3): الأبعاد المفاهيمية للجريمة البيضاء



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى أعماد أعمال Sutherland (1949)، و Clinard and Quinney (1973)، و Friedrichs (2010)،

يكشف الشكل رقم (3) أن الجريمة البيضاء لم تعد تُفسَّر من خلال معيار واحد أو منظور منفرد، بل من خلال منظومة مترابطة من العوامل المهنية والتنظيمية والاقتصادية التي تتفاعل فيما بينها لتشكيل السلوك الإجرامي. فالفعل غير المشروع، والموقع الوظيفي، والثقة المؤسسية، والسلطة التنظيمية، والمنفعة غير المشروعة، ليست عناصر مستقلة، وإنما مكونات متداخلة تسهم مجتمعة في تفسير كيفية نشوء الجريمة البيضاء واستمرارها داخل المؤسسات. ومن ثم، فإن فهم هذا النوع من الجرائم يتطلب تبني منظور تحليلي متعدد الأبعاد يدمج بين سلوك الفرد، وخصائص المؤسسة، والبيئة التنظيمية المحيطة، وهو ما يشكل الأساس النظري الذي ستعتمده هذه الدراسة في تحليل الجريمة البيضاء وتطبيقاتها في المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال خلال الفصول اللاحقة.

ثامناً:التعريف الإجرائي للجريمة البيضاء في هذه الدراسة

في ضوء التطور التاريخي للمفهوم، والانتقادات الموجهة لتعريف ساذرلاند، والاتجاهات الحديثة في الأدبيات، يتبنى الباحث في هذه الدراسة تعريفاً إجرائياً للجريمة البيضاء بوصفها:

كل فعل غير مشروع أو غير أخلاقي يُرتكب من خلال نشاط مهني أو وظيفة أو موقع تنظيمي، باستغلال السلطة أو الثقة أو الصلاحيات أو الفرص التنظيمية، بقصد تحقيق منفعة مباشرة أو غير مباشرة، دون اشتراط استخدام العنف المادي، ويترتب عليه ضرر اقتصادي أو مالي أو مؤسسي أو اجتماعي، سواء ارتكبه فرد أو مجموعة أو مؤسسة.

ويُعد هذا التعريف الإجرائي الإطار المرجعي الذي تستند إليه الدراسة في تحليل خصائص الجريمة البيضاء، وتفسير سلوك مرتكبيها، ودراسة أنماطها، وتطبيقاتها في المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال خلال الفصول اللاحقة.

أهم الاستنتاجات

- لم يعد تعريف الجريمة البيضاء قائماً على الطبقة الاجتماعية أو المكانة الاقتصادية للجاني وحدها، كما كان في الطرح الكلاسيكي لساذرلاند .
- انتقل التركيز في الأدبيات الحديثة من هوية الجاني إلى طبيعة الفعل الإجرامي والسياق المهني والتنظيمي الذي وقع فيه .
- لا يوجد في معظم الأنظمة القانونية المعاصرة تصنيف قانوني مستقل تحت مسمى "الجريمة البيضاء"، بل تُعالج هذه الأفعال من خلال جرائم تقليدية مثل الاحتيال والاختلاس والتزوير والفساد وغسل الأموال .
- أسهمت الانتقادات الموجهة لتعريف ساذرلاند في ظهور مقاربات أكثر موضوعية ركزت على الموقع الوظيفي وطبيعة النشاط المهني والضرر الناتج عن السلوك الإجرامي .
- ظهرت مفاهيم بديلة أكثر تخصصاً، مثل الجريمة الاقتصادية، والجريمة التنظيمية، والجريمة الوظيفية، بهدف تفسير أنماط الانحراف المختلفة داخل البيئات المهنية والمؤسسية .
- أصبحت مفاهيم الثقة المؤسسية، والسلطة التنظيمية، وإساءة استخدام الصلاحيات، والفرصة التنظيمية من العناصر المركزية في تفسير الجريمة البيضاء في الأدبيات المعاصرة .
- تؤكد الاتجاهات الحديثة أن فهم الجريمة البيضاء يتطلب دراسة التفاعل بين الفرد والمؤسسة والبيئة التنظيمية، بدلاً من التركيز على خصائص الجاني بصورة منفصلة .
- تمثل الجريمة البيضاء اليوم أحد أكثر أنماط الجريمة تعقيداً، نظراً لقدرتها على إخفاء السلوك غير المشروع خلف مظاهر الشرعية المهنية والتنظيمية .

خاتمة الفصل

يتضح من العرض السابق أن مفهوم الجريمة البيضاء لم يكن مفهوماً جامداً، بل مرَّ بمسار تطوري عكس التحولات التي شهدتها البيئات الاقتصادية والتنظيمية وطبيعة النشاط المهني خلال العقود الماضية. فقد انتقل الاهتمام من التركيز على المكانة الاجتماعية للجاني، كما طرحها ساذرلاند، إلى دراسة الفعل الإجرامي ذاته، ثم إلى تحليل الموقع الوظيفي والبيئة التنظيمية والفرص المؤسسية التي تجعل ارتكاب الجريمة ممكناً أو تسهم في إخفائها واستمرارها.

كما أظهر الفصل أن الجريمة البيضاء تمثل مفهوماً تحليلياً يتجاوز التصنيفات القانونية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم مكمّلة، مثل الجريمة الاقتصادية، والجريمة التنظيمية، والجريمة الوظيفية، في محاولة لتفسير الأبعاد المختلفة لهذا النمط من السلوك الإجرامي. ويعكس هذا التطور انتقال الفكر الإجرامي من البحث عن خصائص الجاني إلى البحث عن الظروف المؤسسية التي تنتج الانحراف أو تهيئ له البيئة المناسبة.

وقد بيّن الفصل أيضاً أن التباين بين المنظور القانوني والمنظور الإجرامي لا يمثل تعارضاً بقدر ما يعكس اختلافاً في زاوية التحليل؛ فبينما يهتم القانون بتحديد الفعل المجرّم وإثبات المسؤولية الجنائية، ينصرف علم الجريمة إلى تفسير العوامل التنظيمية والاقتصادية والسلوكية التي أدت إلى وقوعه. ومن ثم فإن الجمع بين المنظورين يوفر فهماً أكثر شمولاً للجريمة البيضاء، ويسهم في تطوير أدوات أكثر فاعلية للوقاية والكشف والتحقيق.

ويرى الباحث أن القيمة العلمية لمفهوم الجريمة البيضاء لا تكمن في تعريف ساذرلاند بصورته التقليدية، وإنما في التحول الفكري الذي أحدثه داخل علم الجريمة، إذ نقل الاهتمام من الجرائم التقليدية إلى الجرائم التي تُرتكب في إطار النشاط المهني والتنظيمي. أما في ضوء الأدبيات المعاصرة، فإن الجريمة البيضاء في هذه الدراسة تُفهم بوصفها كل سلوك غير مشروع يُرتكب من خلال وظيفة أو نشاط مهني أو تنظيمي باستغلال السلطة أو الثقة أو الصلاحيات أو الفرص المؤسسية لتحقيق منفعة غير مشروعة، دون اشتراط استخدام العنف المادي. ويُعد هذا التعريف الإطار المفاهيمي الذي تستند إليه الدراسة في الفصول اللاحقة.

وانطلاقاً من هذا الإطار، ينتقل الفصل التالي إلى دراسة الخصائص السلوكية والتنظيمية للجريمة البيضاء، بوصفها المدخل الرئيس لفهم كيفية تشكل هذا النمط من الجرائم داخل المؤسسات، وآليات ارتكابه وإخفائه، ودور البيئة التنظيمية في الحد من مخاطره أو تسهيل وقوعه.

الفصل الثاني

الخصائص السلوكية والتنظيمية للجريمة البيضاء

مقدمة الفصل

لا تتحدد خصوصية الجريمة البيضاء بنوع الأفعال التي تتضمنها فحسب، وإنما بالخصائص السلوكية والتنظيمية التي تميزها عن غيرها من الأنماط الإجرامية. فهذه الجرائم غالباً ما تُرتكب داخل أطر مهنية ومؤسسية مشروعة، وتتسم بدرجات متفاوتة من التعقيد الفني، وانخفاض مستوى الظهور، واتساع نطاق الضرر، واعتمادها على استغلال الثقة والصلاحيات المهنية أكثر من اعتمادها على العنف أو الإكراه المباشر.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا الفصل أبرز الخصائص التي تميز الجريمة البيضاء، بما في ذلك التطبيع التنظيمي للانحراف، وانخفاض الظهور، والتعقيد الفني، وانتهاك الثقة المؤسسية، واتساع نطاق الضحايا، والفرصة التنظيمية، باعتبارها عناصر أساسية لفهم كيفية نشوء هذه الجرائم واستمرارها داخل المؤسسات.

اولاً: غياب العنف المباشر واتساع نطاق الضرر

تتميز الجريمة البيضاء بأنها تعتمد في الغالب على الخداع وإساءة استخدام الثقة أو السلطة بدلاً من العنف المادي المباشر. إلا أن غياب العنف الظاهر لا يعني انخفاض خطورتها، بل كثيراً ما يسهم في تأخير اكتشافها واستمرارها لفترات طويلة دون إثارة الانتباه.

مثال تطبيقي:

قامت إدارة إحدى الشركات بإخفاء خسائر استثمارية متراكمة من خلال تعديلات محاسبية مضللة استمرت عدة سنوات. وخلال تلك الفترة استمرت الشركة في جذب المستثمرين والحصول على

تمويل إضافي استناداً إلى بيانات مالية غير دقيقة. وعند اكتشاف المخالفات، تكبد المساهمون والمقرضون خسائر كبيرة وتراجعت الثقة بالشركة وبالقطاع الذي تعمل فيه. وتوضح هذه الحالة أن الجريمة البيضاء قد تُحدث أضراراً واسعة النطاق رغم غياب العنف المادي المباشر.

ويبين **الشكل رقم** (4) الكيفية التي يمكن من خلالها أن يؤدي انخفاض الظهور المباشر للجريمة إلى تضاعف آثارها الاقتصادية والاجتماعية مع مرور الوقت.

الشكل رقم (4):

العلاقة بين انخفاض العنف واتساع نطاق الضرر في الجريمة البيضاء



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى (Friedrichs (2010)، و(Benson and Simpson (2018)، و(Benson and Simpson (2018).

وتكشف هذه العلاقة أن انخفاض الظهور قد يكون عاملاً مضاعفاً للضرر، لأنه يتيح استمرار السلوك الإجرامي لفترات أطول قبل اكتشافه أو إيقافه.

ثانياً: التطبيع التنظيمي للانحراف (Normalization of Deviance)

وتبرز أهمية مفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف في قدرته على تفسير الكيفية التي تتحول بها المخالفات المحدودة تدريجياً إلى ممارسات مؤسسية مستقرة. فمع تكرار التجاوزات وعدم مواجهتها بالاعتراض أو المساءلة، يبدأ العاملون في إعادة تعريفها بوصفها جزءاً طبيعياً من أسلوب العمل، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين السياسات الرسمية والممارسات الفعلية داخل المؤسسة.

ولا تكمن خطورة هذه الظاهرة في المخالفة الأولية ذاتها، بل في العملية التنظيمية التي تسمح بتكرارها وتبريرها وإعادة إنتاجها عبر الزمن. وعندما تصبح المخالفة جزءاً من الثقافة غير الرسمية للمؤسسة، تتراجع فعالية الضوابط الرقابية، وتزداد قدرة العاملين على تبرير السلوك غير المشروع أو تجاهله، مما يرفع احتمالية تطور الانحراف إلى احتيال مؤسسي أو جريمة تنظيمية واسعة النطاق.

وقد أكدت العديد من القضايا المؤسسية الكبرى هذه الفكرة، حيث أظهرت التحقيقات أن المخالفات لم تبدأ عادةً بقرارات احتيالية واسعة النطاق، وإنما بسلسلة من التجاوزات المحدودة التي جرى التسامح معها أو تبريرها تدريجياً.

وتُعد قضية شركة Volkswagen مثالاً بارزاً على ذلك، إذ كشفت التحقيقات أن الممارسات التي أدت إلى التحايل على اختبارات الانبعاثات لم تظهر بصورة مفاجئة، بل تطورت داخل بيئة تنظيمية سمحت بترسيخ بعض الحلول غير المشروعة وتطبيعها تدريجياً حتى أصبحت جزءاً من الممارسات التشغيلية المقبولة.

ومن ثم، فإن التطبيع التنظيمي للانحراف لا يمثل مجرد تفسير لسلوك الأفراد، بل يوفر إطاراً مهماً لفهم الكيفية التي يمكن أن تتحول بها المؤسسات نفسها إلى بيئات منتجة للانحراف، وهو ما يجعله من أكثر المفاهيم أهمية في دراسة الجريمة البيضاء والاحتيال المؤسسي والتحقيقات الجنائية الحديثة.

ثالثاً: انخفاض الظهور وصعوبة الاكتشاف (Low Visibility Crimes)

تُعد الجريمة البيضاء من الجرائم منخفضة الظهور[5]. وهي خاصية تسهم في استمرارها لفترات طويلة قبل اكتشافها. ولا يرجع ذلك بالضرورة إلى مهارة الجناة في إخفاء أفعالهم، بل إلى طبيعة البيئة التنظيمية التي تُرتكب داخلها. فخلافاً للعديد من الجرائم التقليدية التي تكون آثارها ظاهرة بصورة مباشرة، تُمارس الجريمة البيضاء غالباً من خلال إجراءات ووثائق وعمليات تبدو مشروعة ومتوافقة مع متطلبات العمل الاعتيادي.

كما تزداد صعوبة الاكتشاف في البيئات التي تتسم بارتفاع درجة التعقيد الإداري أو الفني، حيث يؤدي توزيع المهام والمعلومات بين وحدات متعددة إلى الحد من قدرة الأفراد على تكوين صورة شاملة عن العمليات محل التنفيذ.

ويُضاف إلى ذلك أن المتضررين لا يدركون في كثير من الأحيان تعرضهم لسلوك احتيالي إلا بعد مرور فترة طويلة، مما يجعل اكتشاف الجريمة يعتمد غالباً على التدقيق الداخلي أو التحقيقات الرقابية أو البلاغات الواردة من داخل المؤسسة.

رابعاً: التعقيد الفني والتخصص المهني (Technical Complexity)

ولا تقتصر أهمية التعقيد الفني على كونه سمة مميزة للعديد من الجرائم البيضاء، بل يمتد أثره إلى تشكيل بيئة تجعل اكتشاف الانحراف وإثباته أكثر صعوبة. فكلما ارتفع مستوى التخصص الفني والمعرفة المهنية المستخدمة في النشاط محل التحقيق، ازدادت قدرة مرتكبي الجريمة على استغلال الثغرات التنظيمية والقانونية والرقابية، كما تزداد صعوبة تمييز السلوك غير المشروع عن الممارسات المهنية المشروعة ظاهرياً.

[5] **انخفاض الظهور المباشر للجريمة (Low Visibility Crime):** حالة تكون فيها الأفعال الإجرامية غير ظاهرة للضحايا أو الجهات الرقابية بصورة فورية، مما يقلل فرص اكتشافها في وقت مبكر ويسمح باستمرارها لفترات أطول.

وقد أكدت العديد من القضايا المؤسسية الكبرى هذه الحقيقة. ففي قضية Enron استُخدمت هياكل مالية ومحاسبية معقدة لإخفاء الديون والخسائر عن المستثمرين والجهات الرقابية، بينما كشفت قضية WorldCom كيف يمكن للمعالجات المحاسبية الفنية أن تُستخدم لتضخيم الأرباح وإخفاء الأداء الحقيقي للمؤسسة. أما قضية Volkswagen فقد أبرزت قدرة التعقيد التقني والهندسي على إخفاء المخالفات داخل أنظمة تشغيل وبرمجيات يصعب على غير المتخصصين فهمها أو اكتشافها.

ومن ثم، فإن التعقيد الفني لا يمثل مجرد خاصية تشغيلية للنشاط الاقتصادي أو المهني، بل قد يتحول إلى عامل يزيد من مخاطر الجريمة البيضاء عندما لا تتوافر الخبرات الرقابية والتحقيقية القادرة على فهم طبيعة العمليات وتحليل البيانات وتفسير العلاقات الفنية والتنظيمية المرتبطة بها. ولذلك تعتمد فعالية مكافحة الجريمة البيضاء بدرجة كبيرة على قدرة الجهات الرقابية ومحققي الاحتيال على مواكبة التطور المهني والتقني المستمر في البيئات المؤسسية التي تخضع للفحص والتحقيق.

ولم يعد التعقيد الفني في الجريمة البيضاء يقتصر على استخدام معالجات محاسبية معقدة، بل امتد ليشمل البيئات الرقمية وأنظمة المعلومات المؤسسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في إدارة عملياتها المالية والإدارية. فقد أصبحت أنظمة تخطيط موارد المؤسسة(ERP) ، ومنصات SAP، وقواعد البيانات المترابطة، وسجلات التدقيق الرقمية(Digital Audit Trail) ، عناصر أساسية في تشغيل المؤسسات، الأمر الذي أوجد فرصاً جديدة لإخفاء المخالفات أو تمريرها بطرق يصعب اكتشافها دون امتلاك خبرات تقنية ومحاسبية متخصصة.

كما قد يستغل مرتكبو الجريمة البيضاء صلاحياتهم لتجاوز الضوابط الرقابية (Control Override)، أو إجراء تعديلات محاسبية مضللة(Accounting Manipulation) ، أو استغلال الصلاحيات الممنوحة داخل الأنظمة الإلكترونية لتغيير البيانات أو إخفاء أثر العمليات المالية.

ولذلك لم تعد مهمة المحاسب الجنائي تقتصر على فحص المستندات والقيود المحاسبية التقليدية، بل أصبحت تشمل تحليل الأنظمة الرقمية، وتحليل البيانات الضخمة، وتتبع سجلات الاستخدام،

وفحص مسارات التدقيق الإلكترونية، وتقييم فعالية الضوابط الآلية داخل نظم المعلومات المؤسسية، بما يضمن القدرة على اكتشاف أنماط الاحتيال الخفية وجمع الأدلة الرقمية وتحليلها وفقاً للمعايير المهنية.

خامساً: انتهاك الثقة المؤسسية (Violation of Trust)

ومن ثم، فإن الثقة المؤسسية تمثل مورداً تنظيمياً ضرورياً لفاعلية العمل، لأنها تسمح بتفويض الصلاحيات وتسريع اتخاذ القرارات وتقليل تكاليف الرقابة المباشرة. إلا أن هذه الثقة قد تتحول في الوقت ذاته إلى مصدر للمخاطر عندما لا تُدعَّم بضوابط رقابية فعالة وآليات مساءلة مستقلة قادرة على الحد من إساءة استخدامها.

ويمكن النظر إلى استغلال الثقة المؤسسية بوصفه مساراً تنظيمياً يبدأ بمنح الصلاحيات والمسؤوليات، ثم يتطور عبر ضعف الرقابة أو محدودية المساءلة، وصولاً إلى إساءة استخدام السلطة لتحقيق منفعة غير مشروعة، لينتهي بفقدان الثقة المؤسسية وارتفاع تكاليف الرقابة والامتثال وإعادة بناء الضوابط التنظيمية.

وتؤكد العديد من قضايا الجريمة البيضاء هذه العلاقة بصورة واضحة. ففي قضية Enron استغل بعض المسؤولين الثقة التي منحتها لهم الأسواق والمستثمرون والجهات الرقابية لإخفاء الواقع المالي الحقيقي للشركة.

كما أظهرت قضية WorldCom كيف يمكن للثقة الممنوحة للإدارة العليا والخبراء الماليين أن تُستخدم في تمرير معالجات محاسبية مضللة لفترات طويلة دون اكتشافها.

أما قضية Volkswagen فقد كشفت أن الثقة المؤسسية قد تُستغل أيضاً داخل البيئات التقنية والهندسية عندما يعتمد أصحاب القرار والجهات الرقابية على المعلومات المقدمة من المؤسسة دون التحقق الكافي من صحتها.

وتمثل دلالة هذا المسار في أن الخطر لا يكمن في الثقة ذاتها، بل في غياب التوازن بين الثقة والرقابة. فكلما ارتفع مستوى الصلاحيات الممنوحة للأفراد أو الوحدات التنظيمية دون وجود ضوابط رقابية فعالة، ازدادت احتمالات تحول الثقة من عنصر داعم للأداء المؤسسي إلى فرصة يمكن استغلالها لارتكاب الاحتيال أو إخفائه أو تبريره. ولذلك تُعد إدارة الثقة المؤسسية أحد العناصر الجوهرية في الوقاية من الجريمة البيضاء وتعزيز النزاهة والحوكمة داخل المؤسسات.

سادساً: انتشار الضحايا وتشتت الضرر (Diffuse Victimization)

ولا يقتصر أثر انتشار الضرر على اتساع عدد المتضررين، بل يمتد إلى إضعاف الإحساس الفردي بالخسارة والمسؤولية عن الإبلاغ. فعندما يتوزع الضرر بين آلاف أو ملايين الأفراد أو المستثمرين أو العملاء، يصبح نصيب كل متضرر محدوداً نسبياً مقارنة بحجم الضرر الكلي، الأمر الذي يقلل من احتمالات اكتشاف المخالفة أو الإبلاغ عنها في مراحلها المبكرة.

وتؤكد العديد من قضايا الجريمة البيضاء هذه الخاصية بوضوح. ففي قضيتي Enron وWorldCom لم يقتصر الضرر على مجموعة محددة من الضحايا، بل امتد إلى أعداد كبيرة من المستثمرين والعاملين وصناديق التقاعد والدائنين والأسواق المالية. كما تجاوزت الآثار حدود الخسائر الفردية المباشرة لتشمل تراجع الثقة في التقارير المالية وأنظمة الرقابة والحوكمة المؤسسية. وفي حالات أخرى، مثل التلاعب بالأسواق أو الممارسات الاحتكارية أو بعض أشكال الفساد المؤسسي، قد يتوزع الضرر على قطاعات اقتصادية كاملة دون أن يتمكن الأفراد المتضررون من ربط خسائرهم مباشرة بالفعل الإجرامي الأصلي.

وتكشف هذه الخاصية عن أحد الفروق الجوهرية بين الجريمة البيضاء والجرائم التقليدية؛ ففي حين يكون الضحية في الجرائم التقليدية غالباً معروفاً ومحدداً بصورة مباشرة، فإن ضحايا الجريمة البيضاء يكونون في كثير من الأحيان متعددين وموزعين على نطاق واسع، وقد لا يدرك بعضهم وقوع الضرر إلا بعد سنوات من ارتكاب الفعل.

ومن ثم، فإن تشتت الضرر لا يؤدي فقط إلى اتساع نطاق التأثير الاقتصادي والاجتماعي للجريمة البيضاء، بل يسهم أيضاً في إضعاف آليات الكشف والإبلاغ المبكر، مما يمنح السلوك الإجرامي فرصة أكبر للاستمرار والتوسع قبل ظهور آثاره بصورة واضحة. ولهذا السبب تعتمد مواجهة هذا النوع من الجرائم بدرجة كبيرة على فعالية أنظمة الرقابة والتدقيق والحوكمة المؤسسية، أكثر من اعتمادها على شكاوى الضحايا المباشرة.

ولا يقتصر أثر الجريمة البيضاء على الضحايا المباشرين، بل يمتد إلى طيف واسع من أصحاب المصلحة (Stakeholders) الذين قد تتأثر مصالحهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنتائج النشاط المؤسسي. فقد تشمل الآثار السلبية المساهمين، والمستثمرين، والدائنين، والموظفين، والعملاء، والموردين، والجهات الرقابية، بل وقد تمتد إلى المجتمع والاقتصاد الوطني عند وقوع الجرائم المؤسسية الكبرى.

ويعكس هذا الاتساع في نطاق المتضررين الطبيعة المركبة للجريمة البيضاء، حيث لا تقتصر آثارها على خسائر مالية مباشرة، وإنما تمتد إلى إضعاف الثقة في الأسواق والمؤسسات، وزيادة تكاليف الامتثال والرقابة، وتشويه كفاءة الأسواق، والإضرار ببيئة الأعمال والاستقرار الاقتصادي، بما ينعكس سلباً على مختلف أصحاب المصلحة.

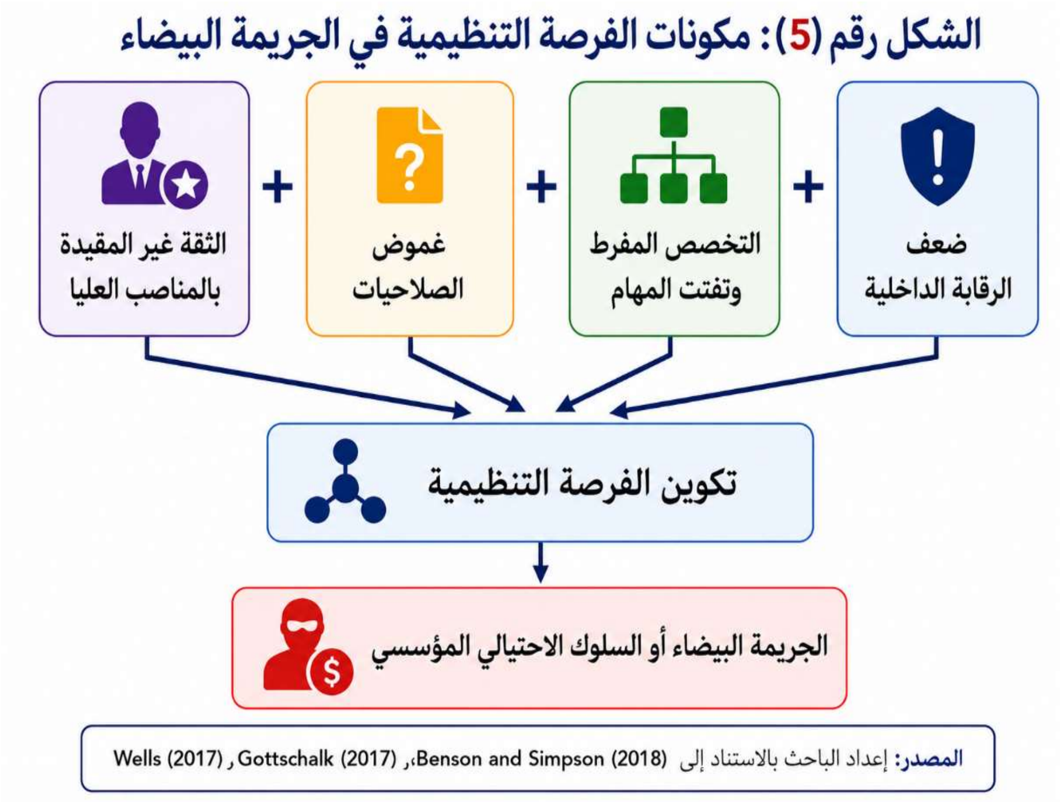
سابعاً: الفرصة التنظيمية كعامل حاسم في الجريمة البيضاء

تُعد الفرصة التنظيمية أحد أكثر العوامل تأثيراً في تفسير الجريمة البيضاء. ولا تنشأ هذه الفرصة عادة من خلل منفرد، بل من تفاعل مجموعة من نقاط الضعف المؤسسية، من أبرزها ضعف الرقابة الداخلية، والتخصص المفرط وتفتت المهام، وغموض توزيع الصلاحيات، والثقة غير المقيدة في بعض المناصب القيادية.

وتتمثل خطورة هذه العوامل في أنها لا تسهل ارتكاب السلوك الاحتيالي فحسب، بل تساعد أيضاً على استمراره وإخفائه. فكلما ضعفت الرقابة، وتداخلت المسؤوليات، وازدادت الفجوة بين السلطة والمساءلة، ارتفعت احتمالات استغلال الصلاحيات لتحقيق منافع غير مشروعة.

ومن ثم، لا تُعد الفرصة التنظيمية مجرد ثغرة إجرائية، بل تعبيراً عن بيئة مؤسسية تسمح بتحويل الدوافع الفردية إلى أفعال قابلة للتنفيذ والاستمرار. ولهذا السبب تمثل معالجة نقاط الضعف البنيوية في المؤسسة أحد أهم أدوات الوقاية من الجريمة البيضاء والاحتيال المؤسسي.

وتوضح العوامل السابقة أن الفرصة الاحتيالية تنشأ من تفاعل مجموعة من نقاط الضعف التنظيمية، كما يبين الشكل رقم (5).



وتبرز دلالة هذا الشكل في أن الفرصة التنظيمية لا تنشأ عادة نتيجة عامل منفرد، بل من تفاعل مجموعة من نقاط الضعف المؤسسية التي تعزز بعضها بعضاً. فكلما اجتمع ضعف الرقابة، وغموض

الصلاحيات، والتخصص المفرط، والثقة غير المقيدة، ازدادت احتمالات ظهور السلوك الاحتيالي واستمراره داخل المؤسسة.

أهم الاستنتاجات

- لا تنشأ الجريمة البيضاء عادة بصورة مفاجئة، بل تتطور تدريجياً داخل بيئات تنظيمية تسمح بالتجاوزات أو تتسامح معها بمرور الوقت.
- تختلف الجريمة البيضاء عن العديد من الجرائم التقليدية في أن خطورتها ترتبط باتساع الضرر وتراكميته أكثر من ارتباطها باستخدام العنف المباشر.
- يسهم انخفاض الظهور واندماج السلوك غير المشروع داخل العمليات المؤسسية في تأخر اكتشاف الجريمة واستمرارها لفترات طويلة.
- يؤدي التعقيد الفني والتخصص المهني إلى اتساع الفجوة المعرفية بين الجناة والجهات الرقابية، مما يزيد من صعوبة الكشف والإثبات.
- تمثل الثقة المؤسسية عنصراً أساسياً في عمل المؤسسات الحديثة، إلا أن إساءة استغلالها تعد من أبرز السمات المميزة للجريمة البيضاء.
- يؤدي انتشار الضحايا وتشتت الضرر إلى إضعاف الإحساس الفردي بالخسارة وتقليل احتمالات الإبلاغ المبكر عن الجريمة.
- تمثل الفرصة التنظيمية الحلقة التي تربط بين الدوافع الفردية والسلوك الاحتيالي، وتزداد أهميتها في البيئات التي تعاني من ضعف الرقابة أو غموض الصلاحيات أو تمركز السلطة.
- بالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن فهم الخصائص السلوكية والتنظيمية للجريمة البيضاء يعد أساساً لتحديد مصادر المخاطر وتصميم إجراءات رقابية وتحقيقية أكثر فاعلية.

خاتمة الفصل

تكشف الخصائص التي تناولها هذا الفصل أن الجريمة البيضاء تمثل نمطاً إجرامياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المهنية والتنظيمية التي يقع داخلها. فإمكانية حدوثها واستمرارها لا تتوقف على الدوافع الفردية وحدها، بل تتأثر أيضاً بطبيعة الهياكل التنظيمية ومستوى الرقابة وآليات توزيع السلطة والمسؤولية داخل المؤسسة. ولذلك فإن تفسير هذا النوع من الجرائم يتطلب دراسة الظروف التنظيمية التي جعلت وقوعه ممكناً وأتاحت استمراره لفترات طويلة قبل اكتشافه.

كما يبين التحليل أن العديد من الجرائم البيضاء تنشأ وتستمر من خلال استغلال عناصر مشروعة في أصلها، مثل الثقة والصلاحيات والخبرة الفنية والإجراءات المؤسسية. وهو ما يفسر قدرة بعض أنماط الانحراف على الاندماج داخل العمليات الاعتيادية للمؤسسات دون أن تثير الانتباه بصورة فورية، رغم ما قد يترتب عليها من آثار اقتصادية وتنظيمية واسعة النطاق.

ومن منظور المحاسبة الجنائية والتحقيق في الاحتيال، تبرز أهمية فهم هذه الخصائص في المساعدة على تحديد مصادر المخاطر وتفسير أنماط الانحراف وتصميم إجراءات رقابية وتحقيقية أكثر فاعلية، بما يسهم في تعزيز قدرة المؤسسات على اكتشاف الجريمة البيضاء والحد من آثارها.

وانطلاقاً من ذلك، ينتقل الفصل التالي إلى دراسة البعد الاجتماعي والتنظيمي للجريمة البيضاء، من خلال تحليل العلاقة بين الموقع الوظيفي والسلطة التنظيمية وفرص الانحراف داخل المؤسسات، باعتبارها من العوامل المؤثرة في تشكيل هذا النوع من السلوك الإجرامي.

الفصل الثالث

البعد الاجتماعي والتنظيمي للجريمة البيضاء

مقدمة الفصل

لا تقتصر أهمية الجريمة البيضاء على طبيعة الأفعال غير المشروعة أو الخصائص التنظيمية التي تسمح بحدوثها، بل تمتد أيضاً إلى فهم الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للأفراد الذين يشغلون المواقع القادرة على إنتاج هذا النوع من الجرائم أو تسهيله. فالجريمة البيضاء لا تحدث عادة في فراغ اجتماعي أو تنظيمي، وإنما ترتبط بمواقع مهنية ووظيفية تمنح أصحابها درجات متفاوتة من السلطة والثقة وإمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات[6].

تاريخياً، ركزت العديد من التفسيرات الإجرامية المبكرة على العلاقة بين الجريمة وعوامل الحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، الأمر الذي جعل الاهتمام البحثي موجهاً بدرجة أكبر نحو الجرائم المرتبطة بالفئات الأقل حظاً اقتصادياً.

ومع تطور الدراسات الإجرامية والتنظيمية، اتجه الاهتمام بصورة متزايدة نحو الموقع الوظيفي والسلطة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الموارد، بوصفها عوامل أكثر قدرة على تفسير فرص الانحراف من الانتماء الطبقي وحده. فالأهمية لا تكمن فقط في من يكون الجاني، بل في الموقع الذي يشغله داخل المؤسسة، ونوع الصلاحيات التي يمتلكها، ومدى قدرته على التأثير في القرارات والموارد والضوابط التنظيمية.

وفي ضوء ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل البعد الاجتماعي والتنظيمي للجريمة البيضاء، من خلال مناقشة الجدل المرتبط بالطبقة الاجتماعية، ودراسة العلاقة بين الموقع الوظيفي[7] ومستوى

---

[6] **إمكانية الوصول إلى الموارد (Access to Resources):** قدرة الفرد بحكم موقعه الوظيفي على الوصول إلى الأموال أو المعلومات أو الأصول أو الأنظمة أو الصلاحيات التي يمكن استغلالها في تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة.

[7] **الموقع الوظيفي (Organisational Position):** المكان الذي يشغله الفرد داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وما يرتبط به من صلاحيات ومسؤوليات ومستوى نفوذ إداري.

التأثير والانحراف، وتحليل دور السلطة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الموارد في خلق الفرص الإجرامية داخل المؤسسات الحديثة.

أولاً: الجدل حول الطبقة الاجتماعية في تفسير الجريمة البيضاء

كما أوضح الفصل الأول من هذا الباب، مثّل مفهوم الجريمة البيضاء الذي طرحه ساذرلاند تحولاً مهماً في الفكر الإجرامي. لأنه وسّع نطاق التحليل ليشمل الأفعال غير المشروعة التي تُرتكب من قبل أفراد يتمتعون بمكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة. وقد شكّل هذا الطرح تحدياً مباشراً للتصورات التقليدية التي كانت تربط الجريمة بالفقر أو الحرمان أو الهامش الاجتماعي، وأعاد توجيه الاهتمام نحو إمكانية صدور السلوك الإجرامي عن أفراد يحظون بالاحترام والثقة والنفوذ داخل المجتمع.

غير أن أهمية هذا التحول لم تتمثل في ربط الجريمة بطبقة اجتماعية معينة بقدر ما تمثلت في كشف محدودية التفسيرات التي تحصر السلوك الإجرامي في الفئات الأقل حظاً اقتصادياً أو اجتماعياً. فمع تراكم الدراسات التطبيقية، أصبح من الواضح أن القدرة على ارتكاب الجريمة البيضاء لا ترتبط بالانتماء الطبقي وحده، وإنما تتأثر بدرجة أكبر بإمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات والصلاحيات التي تتيح للفرد استغلال موقعه لتحقيق منافع غير مشروعة.

ومن هنا، اتجهت الأدبيات اللاحقة، ولا سيما أعمال Geis وClinard وQuinney ثم FriedrichsوBenson وSimpson، إلى تجاوز التفسير الطبقي التقليدي والتركيز على الموقع الوظيفي والسلطة التنظيمية والفرص المتاحة داخل المؤسسة بوصفها عوامل أكثر قدرة على تفسير الجريمة البيضاء من الانتماء الطبقي[8] وحده.

[8] **الانتماء الطبقي (Class Affiliation):** الموقع النسبي للفرد داخل البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ويُحدد عادةً استناداً إلى مجموعة من المؤشرات مثل الدخل والمهنة والتعليم والمكانة الاجتماعية.

ومن الناحية التحليلية، يكشف هذا الجدل عن انتقال مهم في زاوية تفسير الجريمة البيضاء. فبدلاً من التركيز على خصائص الجاني الاجتماعية، أصبح الاهتمام موجهاً نحو خصائص الموقع الذي يشغله داخل المؤسسة. فكلما ازدادت قدرة الفرد على الوصول إلى الموارد أو التحكم بالمعلومات أو التأثير في القرارات، ازدادت فرصته في استغلال تلك المزايا بصورة غير مشروعة. وبذلك انتقل مركز التحليل من السؤال المتعلق بهوية الجاني إلى السؤال المتعلق بطبيعة السلطة والصلاحيات التي يمتلكها.

ومثالاً على ذلك، كشفت قضية المحاسب الأمريكي برنارد مادوف[9] (Bernard Madoff) أن حجم الجريمة لم يكن مرتبطاً فقط بمكانته الاجتماعية أو سمعته المهنية، رغم تمتعه بنفوذ واحترام كبيرين في الأوساط المالية، بل بقدرته على الوصول إلى أموال المستثمرين والتحكم في تدفق المعلومات المتعلقة بالاستثمارات التي يديرها. فقد استمرت عمليات الاحتيال لسنوات طويلة نتيجة الثقة الممنوحة له وضعف القدرة على التحقق المستقل من المعلومات التي كان يحتكرها.

وتوضح هذه الحالة أن استمرارية الجريمة واتساع نطاقها ارتبطا بدرجة أكبر بالتحكم في الموارد والمعلومات أكثر من ارتباطها بالمكانة الاجتماعية للجاني.

ولإبراز الفروق بين الاتجاهين التفسيريين، يبين الجدول رقم (4) المقارنة بين المدخل الطبقي التقليدي والمدخل التنظيمي الحديث في تفسير الجريمة البيضاء.

الجدول رقم (4):
مقارنة بين التفسير الطبقي والتفسير التنظيمي للجريمة البيضاء

البعد	التفسير الطبقي	التفسير التنظيمي
محور التحليل	المكانة الاجتماعية	الموقع الوظيفي
مصدر الخطر	الطبقة أو المكانة الاجتماعية	السلطة والصلاحيات التنظيمية
السؤال الرئيس	من هو الجاني؟	كيف أتيحت له الفرصة؟
وحدة التحليل	الفرد	الفرد والبيئة التنظيمية
التركيز الرقابي	خصائص الجاني	خصائص المؤسسة والضوابط
القيمة التفسيرية المعاصرة	محدودة نسبياً	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Sutherland (1949)، وClinard and Quinney (1973)، و Benson and Simpson (2018).

[9] **Bernard Ebbers:** الرئيس التنفيذي السابق لشركة **WorldCom**، وأُدين عام 2005 في واحدة من أكبر قضايا الاحتيال المحاسبي في الولايات المتحدة بعد انهيار الشركة نتيجة التلاعب في قوائمها المالية.

ويتضح من الجدول رقم (4) أن التحول في دراسة الجريمة البيضاء لم يكن مجرد استبدال عامل تفسيري بآخر، بل مثّل انتقالاً من التركيز على الخلفية الاجتماعية للجاني إلى التركيز على البيئة التنظيمية التي يعمل داخلها. فبينما سعى المدخل الطبقي إلى تفسير الجريمة من خلال المكانة الاجتماعية، اتجهت المقاربات الحديثة إلى تحليل طبيعة السلطة والصلاحيات والفرص المتاحة داخل المؤسسة بوصفها عوامل أكثر قدرة على تفسير السلوك الاحتيالي.

وبذلك لم يختفِ البعد الاجتماعي من تحليل الجريمة البيضاء، لكنه أصبح جزءاً من إطار أوسع يدمج بين المكانة الاجتماعية والموقع الوظيفي والسلطة التنظيمية. وهو ما مهد لظهور اتجاهات بحثية ركزت بصورة متزايدة على دراسة مواقع النفوذ وإمكانية الوصول إلى الموارد داخل المؤسسات باعتبارها عوامل أكثر ارتباطاً بفرص الانحراف من الانتماء الطبقي وحده.

ثانياً: الطبقة المتوسطة كمرتكب رئيسي للجريمة البيضاء

كشفت الدراسات التطبيقية المتعلقة بالجريمة البيضاء أن الصورة التقليدية التي تربط هذا النوع من الجرائم بالنخب الاقتصادية والسياسية لا تعكس دائماً الواقع التنظيمي للمؤسسات الحديثة. فمع اتساع حجم المنظمات وتزايد تعقيد هياكلها الإدارية، أصبحت نسبة كبيرة من الجرائم المهنية والوظيفية ترتبط بأفراد ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ويشغلون مواقع تشغيلية أو إشرافية تتيح لهم الوصول إلى الموارد والمعلومات والعمليات اليومية.

ولا يرجع ذلك إلى خصائص اجتماعية تميز الطبقة المتوسطة عن غيرها، وإنما إلى طبيعة المواقع التي يشغلها أفرادها داخل المؤسسات. فهذه الفئة تمثل غالباً الحلقة التي تربط بين الإدارة العليا والمستويات التنفيذية، وتشارك بصورة مباشرة في إدارة العمليات المالية والإدارية والتشغيلية. ونتيجة لذلك، تمتلك درجة مرتفعة من المعرفة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى البيانات والموارد مقارنة بكثير من العاملين الآخرين.

ويشير Coleman في تحليله لما يُعرف بـ "النخبة الإجرامية" إلى أن اتساع حجم الطبقة المتوسطة داخل المؤسسات الحديثة جعلها تمثل الشريحة الأكثر حضوراً في العديد من الجرائم المهنية والوظيفية. فكلما ازدادت أعداد العاملين في المستويات الإدارية الوسطى، ازدادت احتمالات ظهور حالات انحراف أو احتيال ضمن هذه الفئة بحكم حجمها ودورها التشغيلي، وليس بالضرورة بسبب اختلاف مستوى النزاهة أو القيم الأخلاقية لديها مقارنة بغيرها.

كما أن أفراد الطبقة المتوسطة يجمعون في كثير من الأحيان بين ثلاثة عناصر مؤثرة في تفسير الجريمة البيضاء: الطموح المهني، والمعرفة التفصيلية بالأنظمة والإجراءات، وإمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات. ولا تجعل هذه العناصر الفرد أكثر ميلاً إلى الجريمة بصورة تلقائية، لكنها قد تمنحه قدرة أكبر على استغلال الفرص التنظيمية عندما تتوافر ضغوط أو حوافز أو ظروف رقابية تسمح بذلك.

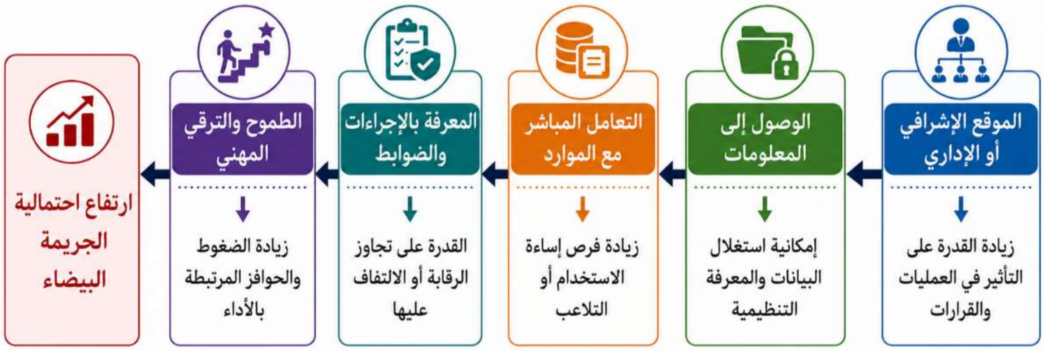
ومن هذا المنظور، فإن ارتفاع تمثيل الطبقة المتوسطة في بعض أنماط الجريمة البيضاء لا ينبغي تفسيره بوصفه دليلاً على ارتباط الجريمة بهذه الطبقة اجتماعياً، بل باعتباره انعكاساً لتمركزها في مواقع تنظيمية تمنحها قدرة أكبر على التأثير والوصول والتحكم. فالعامل الحاسم لا يتمثل في الانتماء الطبقي بقدر ما يتمثل في الموقع الوظيفي وما يرتبط به من صلاحيات وفرص ومسؤوليات.

ومثالاً على ذلك، كشفت إحدى قضايا الاختلاس المصرفي أن الموظف المسؤول عن تسوية الحسابات اليومية استطاع على مدى عدة سنوات إخفاء عمليات تحويل غير مشروعة بسبب امتلاكه معرفة تفصيلية بالإجراءات المحاسبية وإمكانية الوصول إلى الأنظمة المالية. ولم يكن هذا الموظف من كبار التنفيذيين أو أصحاب النفوذ المؤسسي الأعلى، بل كان يشغل موقعاً متوسطاً داخل الهيكل الإداري. وتوضح هذه الحالة أن فرص الجريمة البيضاء ترتبط في كثير من الأحيان بالموقع الوظيفي وإمكانية الوصول إلى الموارد أكثر من ارتباطها بالمكانة الاجتماعية أو الطبقية للجاني.

ولإبراز الأسباب التي تجعل بعض أفراد الطبقة المتوسطة أكثر حضوراً في الجرائم المهنية والوظيفية،

يبين الشكل رقم (6) العلاقة بين الخصائص التنظيمية لهذه الفئة والفرص التي قد تنشأ داخل البيئة المؤسسية.

الشكل رقم (6):
العوامل المفسرة لارتفاع تمثيل الطبقة المتوسطة في الجريمة البيضاء



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Coleman (1987)، وClinard and Quinney (1973)، و Benson and Simpson (2018).

يوضح الشكل رقم (6) أن ارتفاع تمثيل بعض أفراد الطبقة المتوسطة في الجريمة البيضاء يرتبط بطبيعة الأدوار التنظيمية التي يشغلونها وما توفره من وصول إلى المعلومات والموارد والعمليات المؤسسية.

ثالثاً: الموقع الوظيفي بديلاً عن التفسير الطبقي

مع تراجع قدرة التفسيرات الطبقية على تفسير الجريمة البيضاء بصورة كافية، اتجهت الأدبيات الحديثة إلى التركيز على الموقع الوظيفي (Occupational Position) بوصفه أحد أهم المتغيرات المرتبطة بفرص الانحراف داخل المؤسسات.

فالعامل الحاسم لا يتمثل في مقدار الدخل أو الانتماء الاجتماعي أو المكانة الطبقية للفرد، وإنما في طبيعة الصلاحيات التي يمتلكها ومستوى وصوله إلى الموارد والمعلومات والقرارات التنظيمية.

ويوفر الموقع الوظيفي إطاراً أكثر دقة لفهم الجريمة البيضاء من التفسير الطبقي التقليدي. فالمؤسسات الحديثة لا توزع النفوذ والفرص وفق الانتماء الاجتماعي، وإنما وفق الأدوار الوظيفية والصلاحيات التنظيمية. ولذلك قد يمتلك موظف متوسط الدخل قدرة أكبر على التأثير أو التلاعب من شخص أعلى منه مكانة اجتماعية أو دخلاً إذا كان موقعه الوظيفي يمنحه إمكانية الوصول إلى موارد أو معلومات حساسة.

ويشير Benson و Simpson إلى أن فرص ارتكاب الجريمة البيضاء ترتبط بقدرة الفرد على استغلال موقعه داخل المؤسسة أكثر من ارتباطها بخلفيته الاقتصادية أو الاجتماعية. فالموظف الذي يمتلك صلاحيات اعتماد أو تحويل أو تفاوض أو توقيع قد يكون أكثر قدرة على ارتكاب الاحتيال من شخص أعلى منه دخلاً لكنه لا يمتلك الصلاحيات نفسها. وبذلك تصبح إمكانية الوصول (Access) أحد المتغيرات الأكثر أهمية في تفسير السلوك الاحتيالي داخل المؤسسات.

كما أن الموقع الوظيفي لا يحدد فقط ما يستطيع الفرد الوصول إليه، بل يحدد أيضاً مستوى الثقة المؤسسية الممنوحة له، ومدى قدرته على التأثير في القرارات أو تجاوز الضوابط الرقابية أو إعادة توجيه المعلومات داخل المؤسسة. ولهذا السبب، فإن تحليل الجريمة البيضاء يتطلب دراسة مواقع النفوذ الفعلية داخل الهيكل التنظيمي، وليس الاكتفاء بدراسة الخصائص الاجتماعية أو الاقتصادية للأفراد.

ومثالاً على ذلك، قد يشغل موظف في إدارة المشتريات وظيفة متوسطة من حيث الدخل والمكانة الاجتماعية، إلا أن صلاحياته في اختيار الموردين واعتماد العروض ومتابعة العقود قد تمنحه تأثيراً عملياً يفوق ما يمتلكه بعض المديرين الأعلى دخلاً في أقسام أخرى. فإذا استغل هذا الموقع لتوجيه العقود إلى موردين معينين مقابل منافع شخصية، فإن العامل الحاسم في الجريمة لا يكون انتماءه الطبقي أو مستواه الاقتصادي، بل موقعه الوظيفي وما يوفره من قدرة على التأثير في القرارات وإدارة الموارد.

وتوضح هذه الحالة أن فهم الجريمة البيضاء يتطلب تحليل مواقع السلطة الفعلية داخل المؤسسة أكثر من التركيز على المكانة الاجتماعية للجاني. ومن ثم، أصبح الموقع الوظيفي أحد أهم المتغيرات

المستخدمة في تفسير فرص الانحراف داخل المؤسسات الحديثة، وهو ما يمهد لدراسة العلاقة بين المنصب الوظيفي ومستوى التأثير والانحراف في المبحث التالي.

رابعاً: علاقة المنصب الوظيفي بمستوى التأثير والانحراف

لا تكمن أهمية المنصب الوظيفي في كونه مصدراً للسلطة فحسب، بل في كونه يوفر للفرد قدرة أكبر على التأثير في القرارات والإجراءات وتوجيه الموارد. فالموظف في المستويات التشغيلية قد يتمكن من ارتكاب مخالفات محدودة النطاق، بينما يستطيع أصحاب المناصب الإدارية العليا التأثير في سياسات المؤسسة أو أنظمتها أو تقاريرها المالية، الأمر الذي يضاعف حجم الضرر المحتمل ويزيد من تعقيد عملية الاكتشاف.

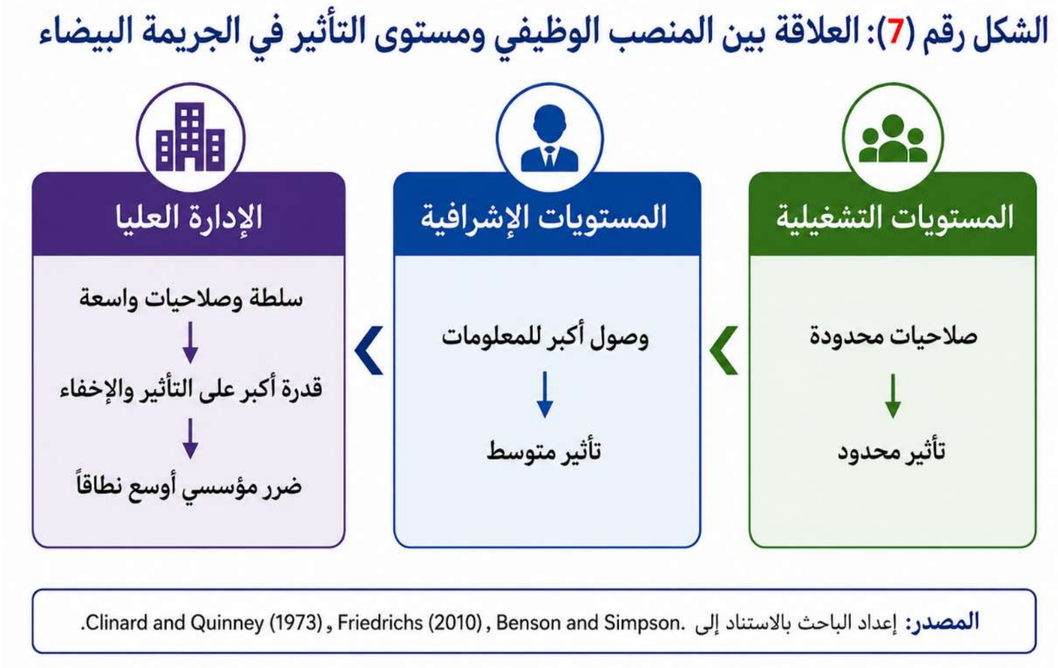
كما أن المناصب العليا تتمتع في كثير من الأحيان بدرجات مرتفعة من الثقة المؤسسية والاستقلالية في اتخاذ القرار، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى التدقيق المباشر مقارنة بالمستويات الوظيفية الأدنى. وعندما لا تقترن هذه الصلاحيات بآليات رقابية فعالة، يمكن أن تتحول السلطة التنظيمية إلى فرصة تتيح إخفاء السلوك المنحرف أو تأجيل اكتشافه لفترات طويلة.

وفي هذا السياق يشير Benson و Simpson إلى أن حجم وتأثير الانحراف في الجرائم البيضاء يتحدد بدرجة كبيرة من خلال موقع الجاني داخل التسلسل الإداري للمؤسسة، وليس من خلال طبقته الاجتماعية أو خلفيته الاقتصادية. ولذلك فإن طبيعة الجريمة وتعقيدها ومدى قدرتها على الإخفاء ترتبط غالباً بمستوى السلطة الممنوحة لمرتكبها.

ومن هذا المنظور، لا تزداد خطورة الجريمة البيضاء بارتفاع المنصب الوظيفي بسبب تغير الدوافع أو القيم الشخصية، وإنما بسبب اتساع نطاق التأثير الذي يوفره الموقع التنظيمي. فكلما ارتفعت السلطة، ازدادت القدرة على الوصول إلى الموارد والمعلومات، وارتفعت إمكانية التأثير في أنظمة الرقابة والقرارات المؤسسية، وهو ما يضاعف حجم المخاطر المحتملة المرتبطة بإساءة استخدام المنصب.

ومثالاً على ذلك، كشفت فضيحة شركة إنرون (Enron) في الولايات المتحدة أن حجم الضرر لم يكن ناتجاً عن عدد الأفراد المتورطين بقدر ما كان مرتبطاً بالمناصب التي كانوا يشغلونها داخل المؤسسة. فقد مكّن الموقع الإداري الرفيع لبعض القيادات التنفيذية من التأثير في التقارير المالية والقرارات المحاسبية والإفصاحات الموجهة للمستثمرين، الأمر الذي ساهم في إخفاء المشكلات المالية الحقيقية للشركة لفترة طويلة. وعندما انكشف الأمر، لم تقتصر الآثار على خسائر مالية مباشرة، بل امتدت إلى انهيار الشركة وإلحاق أضرار بآلاف المستثمرين والموظفين والمتعاملين معها. وتوضح هذه الحالة أن اتساع نطاق الضرر في الجريمة البيضاء يرتبط بدرجة كبيرة بالموقع الوظيفي ومستوى السلطة التنظيمية التي يتمتع بها مرتكب السلوك المنحرف.

ويبين **الشكل رقم** (7) العلاقة التصاعدية بين المنصب الوظيفي ومستوى التأثير المحتمل في الجريمة البيضاء.



وتمثل دلالة هذا التدرج في أن مستوى التأثير في الجريمة البيضاء يرتبط بدرجة النفوذ التنظيمي أكثر من ارتباطه بالمنصب الوظيفي كصفة شكلية، مما يجعل المواقع ذات الصلاحيات الواسعة أكثر حساسية من منظور الحوكمة والرقابة.

خامساً: السلطة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الموارد

وتؤكد الخبرة العملية أن العلاقة بين السلطة التنظيمية والجريمة البيضاء لا تتحدد بحجم السلطة الرسمية فقط، وإنما بطبيعة الموارد والمعلومات التي يستطيع الفرد الوصول إليها والتحكم فيها. فكلما ازدادت قدرة الفرد على إدارة البيانات أو اعتماد المعاملات أو تعديل السجلات أو التأثير في القرارات الرقابية، ازدادت في المقابل قدرته على استغلال هذه الصلاحيات أو إخفاء آثار إساءة استخدامها.

ولا تقتصر السلطة المؤثرة داخل المؤسسات على السلطة الرسمية التي يمنحها الهيكل التنظيمي، بل قد تنشأ أيضاً من خلال علاقات غير رسمية أو خبرات متراكمة أو قرب بعض الأفراد من مراكز اتخاذ القرار. ويُعرف هذا النمط بالسلطة غير الرسمية (Informal Power) ، وهي قدرة الفرد على التأثير في القرارات أو توجيه الموارد أو التأثير في سلوك العاملين دون أن يستند ذلك بالضرورة إلى صلاحيات وظيفية منصوص عليها.

وتبرز هذه الظاهرة بصورة خاصة في الشركات العائلية والمؤسسات التي تعتمد على العلاقات الشخصية أو الخبرات المتراكمة، حيث قد يتمتع بعض الأفراد بنفوذ فعلي يفوق ما يمنحه لهم موقعهم الوظيفي الرسمي. ومن منظور المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال، فإن تجاهل شبكات النفوذ غير الرسمية قد يؤدي إلى إغفال مصادر جوهرية للمخاطر، لأن كثيراً من القرارات أو الاستثناءات أو التجاوزات قد تنشأ نتيجة تأثير غير ظاهر في الهيكل التنظيمي، لكنه مؤثر في الواقع العملي.

وتظهر هذه العلاقة بوضوح في عدد من القضايا الشهيرة. ففي قضية جيروم كيرفيل لم يكن العامل الحاسم هو المنصب الإداري، بل المعرفة التفصيلية بالأنظمة وإمكانية الوصول إلى أدوات التداول والرقابة. كما أظهرت قضية Enron كيف مكّنت الصلاحيات الواسعة الممنوحة لبعض القيادات التنفيذية من إنشاء هياكل مالية معقدة وإخفاء معلومات جوهرية عن المستثمرين والجهات الرقابية. وفي قضية WorldCom لعبت إمكانية الوصول إلى البيانات المالية والقدرة على التأثير في المعالجات المحاسبية دوراً رئيسياً في استمرار التلاعب لفترات طويلة قبل اكتشافه.

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى السلطة التنظيمية، والسلطة غير الرسمية، وإمكانية الوصول إلى الموارد، وشبكات العلاقات التنظيمية، بوصفها من أهم المتغيرات التفسيرية للجريمة البيضاء في المؤسسات الحديثة. فهذه العناصر لا تؤثر فقط في فرص ارتكاب المخالفة، بل تحدد أيضاً قدرة مرتكبيها على إخفائها واستمرارها، كما تؤثر في احتمالات اكتشافها ومساءلة المسؤولين عنها.

ومع تطور الهياكل المؤسسية الحديثة، لم تعد كثير من الجرائم البيضاء تعتمد على استغلال فرد واحد لصلاحياته، بل أصبحت تنشأ من خلال شبكات تنظيمية غير رسمية تربط بين أفراد يشغلون مواقع ووظائف مختلفة داخل المؤسسة. فقد يتوزع السلوك غير المشروع بين عدة أشخاص، يتولى كل منهم جزءاً من العملية، مثل اعتماد المعاملات، أو تعديل البيانات، أو تجاوز الضوابط، أو إخفاء الأدلة، بما يقلل من احتمالات اكتشاف الجريمة أو إسناد المسؤولية إلى شخص واحد.

ولذلك أصبحت دراسات تحليل الشبكات التنظيمية (Network Analysis) من الأدوات المهمة في فهم أنماط التعاون غير المشروع داخل المؤسسات، إذ تساعد على كشف العلاقات غير الظاهرة بين الأفراد، وتحديد مراكز النفوذ الفعلية، ومسارات انتقال المعلومات والصلاحيات، والشبكات التي قد تسهم في إنتاج السلوك الاحتيالي أو استمراره. ومن منظور المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال، يتيح هذا المدخل للمحقق تجاوز التركيز على المسؤول الفردي، والانتقال إلى تحليل البنية التنظيمية للعلاقات التي مكنت الجريمة من الحدوث أو ساعدت على إخفائها.

ويتضح أثر الموقع الوظيفي بصورة أكبر عند النظر إلى نموذج خطوط الدفاع الثلاثة (Three Lines of Defense) ، الذي يعد من أكثر النماذج استخداماً في الحوكمة وإدارة المخاطر.

فالمستوى الأول يتمثل في الإدارات التشغيلية التي تمتلك الصلاحيات المباشرة وتتحمل مسؤولية إدارة المخاطر اليومية، بينما يضم **المستوى الثاني** الوظائف الرقابية، مثل إدارة المخاطر والامتثال، التي تراقب سلامة الضوابط والإجراءات، أما **المستوى الثالث** فيتمثل في التدقيق الداخلي الذي يوفر تقييماً مستقلاً لفعالية منظومة الرقابة والحوكمة.

ومن منظور المحاسبة الجنائية، يساعد هذا النموذج على تفسير اختلاف فرص الانحراف باختلاف الموقع الوظيفي، إذ تتباين الصلاحيات وإمكانية الوصول إلى الموارد ومستوى الرقابة المفروضة على كل خط من خطوط الدفاع، الأمر الذي يجعل تحليل الموقع الوظيفي جزءاً أساسياً من تقييم مخاطر الاحتيال داخل المؤسسات.

وتكشف هذه الأمثلة أن المخاطر التنظيمية ترتبط غالباً بمواقع الوصول والتحكم أكثر من ارتباطها بالمسميات الوظيفية أو المكانة الاجتماعية. ولذلك فإن فعالية الرقابة المؤسسية لا تعتمد على تقييد الصلاحيات بحد ذاتها، بل على تصميم ضوابط تحقق التوازن بين التمكين والمساءلة، وتضمن عدم تركيز الوصول إلى الموارد والمعلومات الحساسة في أيدي أفراد أو وحدات تنظيمية دون إشراف مستقل وفعال.

دراسة حالة تطبيقية: اختلاف فرص الجريمة البيضاء باختلاف الموقع الوظيفي

تفترض مؤسسة تضم ثلاثة مناصب رئيسة: مدير مشتريات، ومدير مالي، والرئيس التنفيذي (CEO). ورغم أن جميع هذه المناصب قد تتيح فرصاً لارتكاب الجريمة البيضاء، فإن طبيعة المخاطر تختلف باختلاف الصلاحيات وإمكانية الوصول إلى الموارد.

- **مدير المشتريات** يمتلك القدرة على التأثير في اختيار الموردين، واعتماد أو تجزئة أوامر الشراء، والتفاوض على الأسعار، مما يزيد من احتمالات الرشوة، وتضارب المصالح، والتواطؤ مع الموردين .
- **المدير المالي** يتمتع بإمكانية الوصول إلى الأنظمة المالية والقيود المحاسبية وإعداد التقارير، الأمر الذي يرفع مخاطر التلاعب بالقوائم المالية، أو إخفاء الالتزامات، أو تعديل القيود المحاسبية، أو إساءة استخدام الأصول .
- **الرئيس التنفيذي (CEO)** قد لا يباشر العمليات اليومية، إلا أن سلطته التنظيمية الواسعة تمكنه من التأثير في السياسات والقرارات الاستراتيجية، أو تجاوز بعض الضوابط الرقابية

(Management Override)، أو ممارسة ضغوط على المستويات الإدارية الأخرى لتحقيق أهداف مالية أو تشغيلية معينة .

وتوضح هذه الحالة أن فرص الجريمة البيضاء لا ترتبط بارتفاع المنصب الوظيفي وحده، وإنما بطبيعة الصلاحيات، ومستوى الوصول إلى الموارد والمعلومات، وإمكانية التأثير في القرارات والضوابط التنظيمية. ومن منظور المحاسبة الجنائية، يقتضي ذلك أن يركز تقييم مخاطر الاحتيال على تحليل الوظائف والصلاحيات والعلاقات التنظيمية، وليس على المسمى الوظيفي أو الدرجة الإدارية فقط.

سادساً: أهمية التحليل الطبقي والتنظيمي لمحققي الاحتيال

تنبع أهمية التحليل الطبقي والتنظيمي من قدرته على نقل الاهتمام من البحث عن خصائص شخصية أو اجتماعية محددة لدى الجناة إلى فهم الظروف المؤسسية التي تجعل السلوك الاحتيالي ممكناً. فالجريمة البيضاء لا ترتبط عادة بفئة اجتماعية بعينها، وإنما ترتبط بالمواقع التي تمنح أصحابها إمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات والصلاحيات المؤثرة داخل المؤسسة.

ومن هذا المنظور، يساعد التحليل التنظيمي محققي الاحتيال على تجاوز الافتراضات التقليدية التي تربط الخطر بمستوى الدخل أو الخلفية الاجتماعية أو المكانة المهنية الظاهرة. فالعامل الحاسم لا يتمثل في هوية الشخص بقدر ما يتمثل في موقعه داخل شبكة القرارات والإجراءات والموارد المؤسسية. ولذلك يصبح التركيز موجهاً نحو دراسة نقاط النفوذ التنظيمي وآليات اتخاذ القرار وتوزيع الصلاحيات ومستويات الرقابة الفعلية داخل المؤسسة.

كما يساهم هذا المدخل في تحديد الوظائف والمواقع الأكثر تعرضاً لمخاطر الاحتيال، وتطوير أنظمة رقابية تستند إلى حجم الصلاحيات وإمكانية الوصول إلى الموارد بدلاً من الاعتماد على التصورات المسبقة المرتبطة بالخصائص الاجتماعية للأفراد. وبهذا المعنى، يتحول التحقيق من البحث عن

"الأشخاص الأكثر احتمالاً للانحراف" إلى البحث عن "المواقع الأكثر قدرة على إنتاج فرص الانحراف.

ويتيح هذا التحليل للمحقق فهماً أكثر دقة لمصادر الخطر داخل المؤسسة، ويساعده على تحديد نقاط الضعف التنظيمية التي قد تسمح بوقوع الانحراف أو استمراره لفترات طويلة دون اكتشاف. كما يساهم في توجيه جهود الفحص والتحقيق نحو العمليات والوظائف ذات التأثير المرتفع بدلاً من التركيز على الأفراد بمعزل عن السياق التنظيمي الذي يعملون داخله.

ومثالاً على ذلك، استغل مدير العقود في إحدى شركات التطوير العقاري صلاحياته في تمرير عقود ومشتريات لصالح جهات تربطه بها علاقات شخصية مقابل منافع غير معلنة. ولم يكن المدير من كبار التنفيذيين أو من أصحاب النفوذ الأعلى داخل الشركة، إلا أن موقعه الوظيفي وضعه في نقطة اتصال حيوية بين الإدارة والموردين، ومنحه قدرة مؤثرة على توجيه القرارات التعاقدية والتأثير في مسار العمليات الشرائية.

وقد استمرت هذه الممارسات لسنوات قبل اكتشافها، ليس بسبب مكانته الاجتماعية أو حجم دخله، وإنما بسبب طبيعة موقعه الوظيفي والصلاحيات المرتبطة به وضعف الرقابة على القرارات التي يتخذها.

وتوضح هذه الحالة أهمية تحليل مواقع النفوذ والصلاحيات داخل المؤسسة عند تقييم مخاطر الاحتيال، لأن فهم طبيعة الموقع الوظيفي قد يكون أكثر فائدة للمحقق من التركيز على الخصائص الشخصية أو الاجتماعية للجاني.

ومن ثم، فإن القيمة العملية للتحليل الطبقي والتنظيمي لا تكمن في تصنيف الجناة وفق خلفياتهم الاجتماعية، وإنما في فهم كيفية توزيع السلطة والصلاحيات داخل المؤسسة، وتحديد المواقع التي يمكن أن تتحول إلى بؤر للمخاطر الاحتيالية. ويُعد هذا الفهم أحد المرتكزات الأساسية للمحاسبة الجنائية الحديثة وتحقيقات الاحتيال المعاصرة، لأنه يربط بين السلوك الفردي والبيئة التنظيمية التي تسمح بحدوثه أو تحد من فرص وقوعه.

أهم الاستنتاجات

- لم يعد التفسير الطبقي وحده كافياً لفهم الجريمة البيضاء، إذ أظهرت الدراسات الحديثة محدودية الاعتماد على المكانة الاجتماعية بوصفها العامل الرئيس في تفسير هذا النوع من الجرائم .
- أسهمت أعمال ساذرلاند في توسيع نطاق التحليل الإجرامي من خلال إثبات أن السلوك الإجرامي لا يقتصر على الفئات المهمشة أو منخفضة الدخل، بل يمكن أن يصدر أيضاً عن أفراد يتمتعون بمكانة اجتماعية ومهنية مرموقة .
- كشفت الأدبيات اللاحقة أن العامل الأكثر تأثيراً في تفسير الجريمة البيضاء يتمثل في الموقع الوظيفي والصلاحيات التنظيمية أكثر من الانتماء الطبقي أو الخلفية الاجتماعية.
- لا تعكس زيادة تمثيل بعض أفراد الطبقة المتوسطة في الجرائم البيضاء خصائص طبقية خاصة، وإنما تعكس تمركزهم في مواقع تنظيمية تمنحهم إمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات والقرارات المؤثرة .
- ترتبط خطورة الجريمة البيضاء بدرجة كبيرة بمستوى المنصب الوظيفي، إذ يزداد حجم التأثير المحتمل واتساع نطاق الضرر كلما ارتفعت السلطة التنظيمية واتسعت دائرة النفوذ .
- تمثل السلطة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الموارد عناصر محورية في تفسير كيفية نشوء الفرص الإجرامية داخل المؤسسات واستمرارها لفترات طويلة دون اكتشاف .
- لا ترتبط العديد من حالات الاحتيال الكبرى بالمكانة الاجتماعية للجناة بقدر ارتباطها بالمواقع التنظيمية التي تسمح لهم بالتحكم في المعلومات أو الموارد أو القرارات المؤسسية .
- يساعد التحليل الطبقي والتنظيمي محققي الاحتيال على الانتقال من التركيز على خصائص الأفراد إلى دراسة مواقع النفوذ ونقاط الضعف داخل المؤسسة .

- بالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن فهم العلاقة بين الموقع الوظيفي والسلطة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الموارد يمثل أداة أساسية لتحديد المخاطر الاحتيالية وتصميم إجراءات رقابية وتحقيقية أكثر فاعلية.

خاتمة الفصل

تكشف المناقشة السابقة أن التفسيرات الحديثة للجريمة البيضاء تجاوزت إلى حد كبير الربط التقليدي بين الجريمة والمكانة الاجتماعية، دون أن تلغي الأهمية التاريخية لإسهام ساذرلاند في هذا المجال. فقد أسهم ساذرلاند في نقل النقاش الإجرامي من حصر الجريمة في الفئات المهمشة إلى الاعتراف بإمكانية ارتكابها من قبل أفراد يتمتعون بالاحترام الاجتماعي والمكانة المهنية، وهو ما شكّل نقطة تحول أساسية في دراسة الجريمة البيضاء.

إلا أن التطورات اللاحقة أظهرت أن المكانة الاجتماعية وحدها لا تكفي لتفسير هذا النوع من الجرائم. فالأدلة المتراكمة تشير إلى أن الموقع الوظيفي والسلطة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الموارد تمثل عوامل أكثر أهمية في تفسير فرص الانحراف من الانتماء الطبقي وحده. ومن ثم، فإن فهم الجريمة البيضاء يتطلب تحليل البنية التنظيمية التي يعمل الأفراد داخلها، باعتبارها البيئة التي تحدد حجم الفرص المتاحة للانحراف وإمكانية تحويلها إلى سلوك إجرامي فعلي.

ويتوافق هذا الاتجاه مع ما طرحه Friedrichs من أن فهم الجريمة البيضاء يقتضي تحليل العلاقات التنظيمية وشبكات السلطة والثقة والموارد التي تتيح استغلال المواقع الوظيفية لتحقيق منافع غير مشروعة، وهو ما يجعل دراسة المؤسسة وآليات عملها جزءاً أساسياً من تفسير السلوك الإجرامي.

كما يوضح هذا الفصل أن الخطر لا يكمن بالضرورة في الطبقات الاجتماعية العليا أو الدنيا، وإنما في المواقع التنظيمية التي تجمع بين السلطة وإمكانية الوصول وضعف الرقابة. فهذه المواقع تمثل في كثير من الأحيان نقطة الانطلاق الحقيقية للجريمة البيضاء، بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية لشاغليها.

وبالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن أهمية هذا المنظور لا تقتصر على تفسير أسباب الجريمة، بل تمتد إلى تحسين القدرة على تحديد مصادر الخطر وتوجيه إجراءات الفحص والتحقيق نحو مواقع النفوذ والوظائف ذات التأثير المرتفع داخل المؤسسة. فكلما كان فهم العلاقات التنظيمية وتوزيع السلطة أكثر دقة، أصبحت فرص اكتشاف السلوك الاحتيالي والحد منه أكثر فاعلية.

ويمثل هذا التحليل أساساً مهماً للانتقال إلى الفصل التالي، الذي يتناول السمات العامة لمرتكبي الجريمة البيضاء، من خلال دراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والمهنية والتنظيمية التي تتكرر لدى مرتكبي هذا النوع من الجرائم، وعلاقتها بفرص الانحراف وإساءة استخدام السلطة داخل المؤسسات.

الفصل الرابع

السمات العامة لمرتكبي الجريمة البيضاء

مقدمة الفصل

رغم أن الجريمة البيضاء تُعرّف عادةً من خلال طبيعة الفعل أو السياق المهني الذي تُرتكب فيه، فإن فهم الخصائص العامة لمرتكبي هذا النوع من الجرائم يظل عنصراً مهماً في التحليل الإجرامي وفي تصميم أنظمة الوقاية والرقابة. فالدراسات الميدانية تُظهر أن مرتكبي الجريمة البيضاء لا يمثلون فئة متجانسة من حيث العمر أو التعليم أو الخلفية الاجتماعية، إلا أن هناك مجموعة من السمات المشتركة التي تتكرر بصورة ملحوظة بينهم.

ولا تهدف دراسة هذه السمات إلى بناء صورة نمطية للجاني، بل إلى فهم العلاقة بين الخصائص الشخصية والمهنية من جهة، والفرص التنظيمية المتاحة من جهة أخرى. فالجريمة البيضاء لا ترتبط بمجرد وجود المعرفة أو المكانة أو السلطة، وإنما بكيفية توظيف هذه العناصر في سياق يسمح بتحقيق منفعة غير مشروعة دون إثارة الشبهات أو التعرض للمساءلة المباشرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخصائص التي تتناولها الأدبيات قد تختلف من دراسة إلى أخرى تبعاً لطبيعة العينة والقطاع والدولة والفترة الزمنية، الأمر الذي يجعلها مؤشرات تحليلية عامة أكثر من كونها نتائج إحصائية قابلة للتعميم على جميع حالات الجريمة البيضاء.

أولاً: الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجريمة البيضاء

تشير العديد من الدراسات إلى أن الفئة العمرية الواقعة بين 35 و55 عاماً تمثل النسبة الأكبر من مرتكبي الجرائم البيضاء. ولا يرتبط ذلك بالعمر بوصفه عاملاً مسبباً للجريمة، بل بكون هذه المرحلة تمثل ذروة النضج المهني والتنظيمي. ففي هذه المرحلة يكون الفرد قد راكم خبرة عملية واسعة، وطور

شبكة من العلاقات المهنية، واكتسب معرفة تفصيلية بالأنظمة والإجراءات، كما يكون قد وصل في كثير من الأحيان إلى مواقع وظيفية تمنحه إمكانية الوصول إلى المعلومات والموارد والقرارات المؤثرة.

كما أن الاستقرار الوظيفي الذي يميز العديد من مرتكبي الجريمة البيضاء يوفر لهم درجة من الثقة المؤسسية قد تقلل من مستويات التدقيق المباشر مقارنة بالعاملين الجدد أو أصحاب المواقع الأقل تأثيراً. ومن ثم، فإن بعض الخصائص الديموغرافية لا تكتسب أهميتها بسبب ارتباطها المباشر بالسلوك الإجرامي، وإنما بسبب علاقتها بالخبرة التنظيمية وإمكانية الوصول إلى الفرص التي قد تسمح بوقوع الانحراف.

وبذلك لا ينبغي تفسير الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجريمة البيضاء بوصفها عوامل سببية مباشرة للجريمة، بل باعتبارها مؤشرات ترتبط بدرجة الاندماج المهني والتنظيمي ومستوى الخبرة وإمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات والصلاحيات المؤسسية. فالعامل الحاسم لا يتمثل في العمر أو المستوى التعليمي أو الخصائص الشخصية بحد ذاتها، وإنما في ما تتيحه هذه الخصائص من فرص للوصول إلى مواقع مؤثرة داخل المؤسسة.

ومن هذا المنظور، فإن أهمية الخصائص الديموغرافية تكمن في مساهمتها في تفسير كيفية وصول بعض الأفراد إلى مواقع تمنحهم القدرة على التأثير والوصول إلى الموارد الحساسة، لا في اعتبارها مؤشرات مستقلة على الميل إلى السلوك الإجرامي.

ومن المهم التأكيد أن السمات والخصائص الواردة في هذا الفصل لا تمثل مؤشرات يمكن استخدامها للتنبؤ بالسلوك الإجرامي على المستوى الفردي، كما لا تعني أن كل من تتوافر لديه هذه الخصائص أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجريمة البيضاء. وإنما تعكس هذه السمات أنماطاً إحصائية وملاحظات متكررة رصدتها الدراسات التطبيقية في بعض القضايا، وتُستخدم لفهم العلاقة بين الخصائص المهنية والتنظيمية والفرص المتاحة داخل المؤسسة، وليس لتصنيف الأفراد أو إصدار أحكام مسبقة عليهم.

ولذلك، تنظر الأدبيات المعاصرة إلى الجريمة البيضاء بوصفها نتاجاً لتفاعل الخصائص الفردية مع البيئة التنظيمية والثقافة المؤسسية والضوابط الرقابية، أكثر من كونها انعكاساً لصفات شخصية أو ديموغرافية بعينها.

ثانياً: الخلفية التعليمية والمهنية

لا تمثل الخلفية التعليمية عاملاً يؤدي إلى الجريمة بحد ذاته، بل تمثل مصدراً للمعرفة والخبرة التي يمكن توظيفها بصورة مشروعة أو غير مشروعة. فكلما ازداد فهم الفرد للأنظمة والإجراءات والضوابط الرقابية، ازدادت قدرته على التعامل معها والاستفادة منها. وفي حين يُستخدم هذا الفهم عادةً لتعزيز الكفاءة والامتثال، فإنه قد يُستغل في بعض الحالات لتحديد الثغرات التنظيمية أو الالتفاف على الضوابط أو إخفاء السلوك غير المشروع بصورة أكثر تعقيداً.

ولهذا السبب، ترتبط الجريمة البيضاء في كثير من الأحيان بمهن تتطلب مستويات مرتفعة من التأهيل العلمي أو الخبرة الفنية، مثل المحاسبة والإدارة والمالية والقانون والتدقيق والاستشارات المهنية. فهذه المجالات تمنح العاملين فيها معرفة متخصصة بطبيعة العمليات المؤسسية وآليات اتخاذ القرار وإجراءات الرقابة، وهي عناصر قد تتحول في ظروف معينة إلى أدوات يمكن استخدامها لتحقيق منفعة غير مشروعة.

وقد خلص Weisburd وآخرون إلى أن مرتكبي الجرائم الاقتصادية يتميزون بمستويات مرتفعة نسبياً من التأهيل الأكاديمي والمهني، الأمر الذي يمكنهم من فهم البيئة المؤسسية واستغلال نقاط ضعفها بصورة أكثر تعقيداً من الجناة التقليديين. وتؤكد هذه النتيجة أن المعرفة المهنية لا تمثل خطراً في حد ذاتها، وإنما تزداد أهميتها عندما تقترن بوجود فرصة تنظيمية تسمح بإساءة استخدامها.

ومثالاً على ذلك، أظهرت العديد من قضايا الاحتيال المالي أن بعض المتورطين كانوا يحملون مؤهلات مهنية متقدمة في المحاسبة أو الإدارة المالية، وهو ما مكنهم من تصميم أو إخفاء معاملات معقدة يصعب على غير المتخصصين اكتشافها أو فهم آثارها الحقيقية. وتوضح هذه الحالات أن

المعرفة الفنية قد تتحول من أداة للرقابة والامتثال إلى أداة لإخفاء الانحراف عندما تُستخدم خارج إطارها المشروع.

أما من الناحية الاجتماعية، فإن العديد من مرتكبي الجريمة البيضاء يتمتعون بمكانة مهنية واجتماعية محترمة، وهو ما يمنحهم قدراً من الثقة والمصداقية داخل المؤسسة وخارجها. وقد تؤدي هذه الثقة في بعض الأحيان إلى انخفاض مستوى الشك أو التدقيق المبكر، الأمر الذي يمنح السلوك المنحرف فرصة للاستمرار لفترات أطول قبل اكتشافه.

وبذلك لا تكمن أهمية الخلفية الاجتماعية والتعليمية في كونها سبباً مباشراً للجريمة البيضاء، وإنما في تأثيرها على مستوى المعرفة والثقة وإمكانية الوصول إلى الفرص التنظيمية. فكلما ازدادت الخبرة والتأهيل والمصداقية المهنية، ازدادت القدرة المحتملة على التأثير في البيئة المؤسسية، سواء بصورة مشروعة أو غير مشروعة.

ثالثاً: الموقع التنظيمي وعلاقته بالسلوك الاحتيالي

يُعد الموقع التنظيمي الذي يشغله الفرد داخل المؤسسة أحد أكثر العوامل تأثيراً في تفسير السلوك الاحتيالي المرتبط بالجريمة البيضاء. فبينما توفر الخصائص الشخصية والخبرة المهنية القدرة على فهم الأنظمة والإجراءات، فإن الموقع التنظيمي هو الذي يحدد مستوى الوصول الفعلي إلى الموارد والمعلومات والقرارات المؤثرة داخل المؤسسة.

ومن الناحية التحليلية، لا ترتبط أهمية الموقع التنظيمي بمستوى السلطة الرسمية فقط، وإنما بطبيعة الصلاحيات المرتبطة به. فبعض الوظائف تمنح أصحابها إمكانية الوصول المباشر إلى الأموال أو البيانات أو العقود أو عمليات الاعتماد والموافقة، وهي صلاحيات قد تتحول إلى فرص محتملة للانحراف إذا لم تقترن بضوابط رقابية فعالة وآليات مساءلة مستقلة.

كما أن الموقع التنظيمي يؤثر بصورة مباشرة في قدرة الفرد على إخفاء السلوك غير المشروع أو تأخير اكتشافه. فكلما ازدادت درجة التحكم في تدفق المعلومات أو في العمليات التشغيلية والمالية،

ازدادت القدرة على تعديل البيانات أو توجيه الإجراءات أو التأثير في القرارات بطريقة تقلل من احتمالات الكشف المبكر عن المخالفة.

ويظهر تأثير الموقع التنظيمي بصورة خاصة في المؤسسات المعقدة التي تتوزع فيها المسؤوليات بين عدد كبير من الإدارات والوحدات. ففي مثل هذه البيئات قد لا تنشأ المخاطر من حجم السلطة فقط، وإنما من تمركز بعض الوظائف في نقاط اتصال رئيسية بين الموارد والمعلومات والقرارات. ولذلك قد يتمتع بعض الموظفين بقدرة كبيرة على التأثير رغم أنهم لا يشغلون أعلى المناصب الإدارية داخل المؤسسة.

و لا تكمن أهمية الموقع التنظيمي في مقدار السلطة الرسمية التي يمنحها للفرد فحسب، بل في موقعه داخل شبكة العلاقات والإجراءات التنظيمية. فبعض الوظائف تحتل نقاطاً محورية تربط بين المعلومات والموارد وعمليات اتخاذ القرار، الأمر الذي يمنح شاغليها قدرة أكبر على التأثير في النتائج التنظيمية مقارنة بما تعكسه المسميات الوظيفية الرسمية وحدها.

ولذلك تنظر الأدبيات الحديثة إلى الموقع التنظيمي باعتباره أحد أهم المتغيرات التفسيرية للجريمة البيضاء، لأنه يحدد درجة التعرض للفرص التنظيمية، ومستوى التأثير في العمليات المؤسسية، وطبيعة التفاعل مع أنظمة الرقابة والحوكمة. وكلما ازداد تمركز الوظيفة داخل مسارات اتخاذ القرار أو تدفق المعلومات، ازدادت أهمية الضوابط الرقابية المصممة لضمان الاستخدام المشروع للصلاحيات الممنوحة.

وتكشف هذه العلاقة أن الموقع التنظيمي لا يؤدي بذاته إلى السلوك الاحتيالي، وإنما يؤثر في مستوى الفرص والقدرات المتاحة للفرد داخل المؤسسة. ومن ثم، فإن فهم الجريمة البيضاء يتطلب تحليل الموقع الذي يشغله الفرد داخل الهيكل التنظيمي بقدر ما يتطلب تحليل خصائصه الشخصية أو المهنية، لأن المخاطر غالباً ما تنشأ عند نقطة التقاء السلطة والثقة والمسؤولية داخل المواقع التنظيمية الحساسة.

رابعاً: السلطة والصلاحيات كعوامل تمكين

تختلف الجريمة البيضاء عن كثير من الجرائم التقليدية في أن مرتكبها لا يحتاج غالباً إلى تجاوز النظام أو العمل خارجه، بل يستفيد من السلطات الممنوحة له داخل النظام نفسه. فالصلاحيات المرتبطة بالاعتماد المالي أو التعاقد أو الإشراف أو اتخاذ القرار تمنح أصحابها قدرة على التأثير في مسار العمليات المؤسسية دون الحاجة إلى خرق ظاهر للإجراءات.

كما أن السلطة التنظيمية لا تقتصر آثارها على إمكانية تنفيذ السلوك غير المشروع، بل تمتد إلى القدرة على إخفائه أو تأخير اكتشافه. فالأفراد الذين يتمتعون بصلاحيات واسعة يمتلكون في كثير من الأحيان قدرة أكبر على التحكم في تدفق المعلومات أو توجيه الإجراءات أو التأثير في نتائج المراجعة والرقابة، مما قد يقلل من احتمالات اكتشاف المخالفات في مراحلها المبكرة.

وتزداد أهمية هذا العامل عندما تقترن السلطة بدرجات مرتفعة من الثقة المؤسسية. فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على قرارات شخص أو مجموعة محدودة من الأفراد، انخفضت في بعض الأحيان مستويات التدقيق والمراجعة المستقلة، وهو ما قد يؤدي إلى خلق بيئة تسمح بإساءة استخدام الصلاحيات دون إثارة الشكوك بصورة فورية.

ومن هذا المنظور، لا تمثل السلطة التنظيمية مجرد وسيلة لإدارة الموارد واتخاذ القرارات، بل قد تتحول إلى عامل تمكين للجريمة البيضاء عندما تمنح صاحبها القدرة على تجاوز الضوابط أو التأثير في تطبيقها أو الحد من فاعلية الرقابة الموجهة إليه. فكلما ازدادت الصلاحيات الممنوحة للفرد واتسع نطاق تأثيره في العمليات المؤسسية، ازدادت أهمية وجود آليات رقابية مستقلة قادرة على مراجعة قراراته ومساءلته بصورة فعالة.

وتكشف الخبرة العملية أن كثيراً من حالات الاحتيال المؤسسي لم تنشأ بسبب غياب القواعد أو الإجراءات، بل بسبب قدرة بعض الأفراد على استخدام سلطاتهم الرسمية للتأثير في كيفية تطبيق تلك القواعد أو الالتفاف عليها أو تعطيل فعاليتها. ولذلك لا تُعد السلطة سبباً مباشراً للجريمة

البيضاء، لكنها تمثل عاملاً تمكينياً يزيد من قدرة الفرد على استغلال الفرص التنظيمية المتاحة وتحويلها إلى سلوك غير مشروع.

ومن ثم، فإن العلاقة بين السلطة والجريمة البيضاء تتمثل في أن السلطة توسع نطاق التأثير المحتمل للفرد داخل المؤسسة، بينما تحدد فعالية الرقابة والمساءلة ما إذا كانت هذه السلطة ستُستخدم لتحقيق الأهداف التنظيمية المشروعة أم ستتحول إلى أداة لإساءة الاستخدام والانحراف.

خامساً: المكانة الاجتماعية وأثرها في تقليل الشبهات

لا تعني المكانة الاجتماعية أن الفرد أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجريمة، كما لا يمكن اعتبارها عاملاً مسبباً للسلوك الإجرامي. إلا أن أهميتها تكمن في تأثيرها على الإدراك الاجتماعي والتنظيمي للمخاطر. فكلما ارتفعت مكانة الفرد وازدادت الثقة الممنوحة له، تراجعت في كثير من الأحيان مستويات الشك والتدقيق التي قد تُفرض على أشخاص آخرين يشغلون مواقع أقل مكانة أو نفوذاً.

كما أن السمعة المهنية الإيجابية قد تؤدي إلى ما يُعرف في بعض الأدبيات الإدارية بتأثير "هالة الثقة"[10] (Halo Effect) ، حيث يتم تفسير القرارات والتصرفات بصورة أكثر إيجابية بسبب الصورة الذهنية المسبقة عن الشخص. وفي مثل هذه الحالات قد يتم تجاهل بعض المؤشرات التحذيرية أو تفسيرها باعتبارها أخطاء عرضية أو قرارات مهنية مشروعة بدلاً من التعامل معها بوصفها مؤشرات محتملة على وجود انحراف أو احتيال.

ومثالاً على ذلك، أظهرت العديد من قضايا الاحتيال المؤسسي أن بعض الجناة تمكنوا من الاستمرار في ممارساتهم لفترات طويلة بسبب السمعة المهنية القوية التي كانوا يتمتعون بها داخل المؤسسة. فقد أدى النجاح السابق والثقة المتراكمة إلى تقليل مستويات المراجعة والتدقيق

[10] تأثير هالة الثقة (Halo Effect): انحياز إدراكي يؤدي إلى تعميم الانطباع الإيجابي عن شخص أو سمة معينة لديه على تقييم جوانب أخرى من سلوكه أو أدائه، مما قد يقلل من احتمالات الشك أو النقد أو المراجعة الموضوعية.

المفروضة عليهم، الأمر الذي منحهم مساحة أكبر للتحرك دون إثارة الشكوك في المراحل الأولى من الانحراف.

وتزداد أهمية هذا العامل عندما تقترن المكانة الاجتماعية بالخبرة المهنية أو السلطة التنظيمية. فكلما اجتمعت الثقة مع النفوذ وإمكانية الوصول إلى الموارد، ازدادت قدرة الفرد على التأثير في الآخرين وتوجيه التفسيرات المتعلقة بسلوكه وقراراته، وهو ما قد يبطئ عمليات الكشف والمساءلة.

وتؤكد العديد من قضايا الجريمة البيضاء هذه العلاقة بين المكانة الاجتماعية وانخفاض مستويات الشك. ففي عدد من القضايا المؤسسية الكبرى، لم يكن نجاح الجناة مرتبطاً فقط بالصلاحيات التي امتلكوها، بل أيضاً بالثقة المهنية والشخصية التي راكموها على مدار سنوات طويلة.

فقد ساهمت السمعة الإيجابية والنجاحات السابقة في تعزيز مصداقيتهم أمام الزملاء والمدققين والمستثمرين، الأمر الذي أدى إلى تأخير التشكيك في قراراتهم أو فحص بعض ممارساتهم بصورة نقدية. وتوضح هذه الحالات أن الثقة المستندة إلى السمعة قد تؤدي أحياناً إلى تقليل فاعلية الرقابة غير الرسمية، حتى في المؤسسات التي تمتلك أنظمة رقابية متطورة من الناحية الشكلية.

وبذلك لا تكمن أهمية المكانة الاجتماعية في كونها سبباً مباشراً للجريمة البيضاء، وإنما في قدرتها على تقليل مستويات الشك والتدقيق وتعزيز الثقة الممنوحة للفرد. وعندما تقترن هذه الثقة بصلاحيات واسعة أو بفرص تنظيمية مناسبة، قد تتحول إلى عامل يسهم في تأخير اكتشاف السلوك الاحتيالي أو الحد من فعالية الرقابة المفروضة عليه.

سادساً: تطبيع صورة الجاني داخل المؤسسة والمجتمع

تمثل إحدى السمات المهمة للجريمة البيضاء في أن مرتكبيها لا يُنظر إليهم عادةً بوصفهم أشخاصاً منحرفين أو ذوي ميول إجرامية، بل غالباً ما يُنظر إليهم بوصفهم أفراداً ناجحين أو محترمين أو ذوي كفاءة مهنية عالية. ونتيجة لذلك، تتشكل حولهم صورة اجتماعية ومؤسسية إيجابية تجعل احتمال ربطهم بالسلوك الإجرامي أقل من غيرهم.

ولا يرتبط هذا التصور بخصائص الجاني الفعلية بقدر ارتباطه بالانطباعات المتراكمة التي يبنيها الآخرون عنه عبر الزمن. فكلما ازدادت النجاحات المهنية أو المكانة الوظيفية أو السمعة الاجتماعية للفرد، ازدادت صعوبة التشكيك في سلوكه أو تفسير تصرفاته بوصفها مؤشرات على انحراف محتمل. وبذلك تتحول الصورة الذهنية الإيجابية إلى عامل يؤثر في الإدراك المؤسسي والاجتماعي للمخاطر.

كما يظهر هذا التأثير داخل المؤسسة نفسها، حيث قد يميل العاملون إلى تفسير بعض التصرفات غير الاعتيادية الصادرة عن شخص يتمتع بسمعة جيدة على أنها اجتهادات مهنية أو قرارات إدارية مبررة، بدلاً من اعتبارها مؤشرات تستدعي الفحص أو التحقق. وفي بعض الحالات قد يؤدي ذلك إلى التردد في الإبلاغ عن السلوكيات المشبوهة أو التشكيك في القرارات الصادرة عنه.

ومن منظور علم الجريمة التنظيمي، يسهم هذا التطبيع في إضعاف فعالية الرقابة غير الرسمية داخل المؤسسة، لأن الصورة الذهنية الإيجابية قد تقلل من حساسية المحيطين تجاه المؤشرات التحذيرية وتؤخر عمليات المراجعة أو المساءلة. وعندما تقترن هذه الصورة بالسلطة التنظيمية أو الخبرة المهنية أو الثقة المؤسسية، قد تتسع قدرة الفرد على الاستمرار في السلوك المنحرف لفترات أطول قبل اكتشافه.

ويوضح **الشكل رقم** (8) أن الخطر لا يكمن في السمعة المهنية أو المكانة الاجتماعية بحد ذاتها، وإنما في الآثار الإدراكية التي قد تترتب عليها. فكلما ازدادت قوة الصورة الذهنية الإيجابية للفرد، ازدادت احتمالات تجاهل بعض المؤشرات التحذيرية أو إعادة تفسيرها بصورة تقلل من أهميتها، الأمر الذي قد يؤخر اكتشاف السلوك الاحتيالي ويحد من فعالية الرقابة المبكرة عليه.

الشكل رقم (8):
تطبيع صورة الجاني وتأثيره في تأخير الاكتشاف



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Friedrichs (2010)، و Benson and Simpson (2018)، و Coleman (1987).

سابعاً: أهمية فهم خصائص الجناة لمحققي الاحتيال

تمثل القيمة العملية لدراسة خصائص مرتكبي الجريمة البيضاء في دعم فهم البيئة التي تسمح بظهور السلوك الاحتيالي واستمراره داخل المؤسسات. فمحقق الاحتيال لا يسعى إلى التنبؤ بمن سيرتكب الجريمة بقدر ما يسعى إلى فهم العلاقة بين الخبرة المهنية والموقع التنظيمي والصلاحيات والثقة المؤسسية والفرص المتاحة داخل بيئة العمل.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن مخاطر الجريمة البيضاء لا ترتبط بالخصائص الشخصية أو الديموغرافية للجناة بقدر ارتباطها بالمواقع الوظيفية التي تجمع بين المعرفة المتخصصة وإمكانية الوصول إلى الموارد والقدرة على التأثير في القرارات. ولذلك فإن تقييم المخاطر الفعال يركز على الوظائف الحساسة ونقاط التحكم الرئيسية داخل المؤسسة أكثر من تركيزه على السمات الفردية للعاملين.

كما يساعد فهم خصائص الجناة في تفسير السلوك المشبوه وتحليل كيفية استغلال الثقة المؤسسية أو الصلاحيات التنظيمية أو المعرفة الفنية لتحقيق منافع غير مشروعة. ومن ثم، فإن أهمية دراسة هذه الخصائص لا تكمن في تصنيف الأفراد أو التنبؤ بسلوكهم، وإنما في تعزيز قدرة المحققين والمدققين على فهم مصادر المخاطر وتصميم ضوابط رقابية أكثر فاعلية للحد من فرص الانحراف والاحتيال داخل المؤسسات.

أهم الاستنتاجات

- لا تمثل الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجريمة البيضاء أسباباً مباشرة للسلوك الإجرامي، وإنما تعكس في كثير من الأحيان مستويات الخبرة والاستقرار الوظيفي وإمكانية الوصول إلى الموارد داخل المؤسسة .
- ترتبط الجريمة البيضاء غالباً بأفراد يتمتعون بمستويات تعليمية ومهنية مرتفعة، مما يمنحهم قدرة أكبر على فهم الأنظمة والإجراءات واستغلال نقاط الضعف التنظيمية عند توافر الفرصة المناسبة .
- لا تُعد المعرفة المهنية أو المؤهلات الأكاديمية عوامل خطر بحد ذاتها، لكنها قد تتحول إلى أدوات تسهل تنفيذ السلوك الاحتيالي أو إخفاءه عندما تقترن بضعف الرقابة أو إساءة استخدام الصلاحيات .
- يمثل الموقع التنظيمي أحد أهم المتغيرات المفسرة للجريمة البيضاء، لأنه يحدد مستوى الوصول إلى الموارد والمعلومات والقرارات المؤثرة داخل المؤسسة .
- ترتبط احتمالات السلوك الاحتيالي بدرجة أكبر بطبيعة الصلاحيات وإمكانية الوصول إلى الموارد أكثر من ارتباطها بالخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية للفرد .

- تُعد السلطة التنظيمية عاملاً تمكينياً رئيسياً في الجريمة البيضاء، إذ تتيح للفرد التأثير في العمليات والقرارات وإمكانية إخفاء بعض الممارسات غير المشروعة أو تأخير اكتشافها .
- تؤدي المكانة الاجتماعية والمهنية في كثير من الأحيان إلى تعزيز الثقة وتقليل مستويات الشك والتدقيق، مما قد يبطئ عمليات الكشف والمساءلة .
- يسهم تطبيع صورة الجاني داخل المؤسسة والمجتمع في إعادة تفسير بعض المؤشرات التحذيرية بوصفها أخطاء مهنية أو اجتهادات إدارية بدلاً من التعامل معها كمؤشرات محتملة على الانحراف .
- لا يوجد نمط شخصي أو اجتماعي واحد يمكن من خلاله التنبؤ بمرتكبي الجريمة البيضاء، إذ تتشكل المخاطر من التفاعل بين الخصائص الفردية والفرص التنظيمية والسلطة الممنوحة داخل المؤسسة .
- بالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن فهم خصائص الجناة يساعد على تطوير نماذج أكثر دقة لتقييم المخاطر وتوجيه إجراءات الفحص نحو الوظائف والمواقع الحساسة بدلاً من الاعتماد على الصور النمطية أو الانطباعات الشخصية .
- تؤكد الأدبيات الحديثة أن الجريمة البيضاء لا تُفهم من خلال خصائص الجاني وحدها، بل من خلال العلاقة بين الفرد وموقعه التنظيمي والفرص المتاحة له داخل البيئة المؤسسية .

خاتمة الفصل

تكشف السمات العامة لمرتكبي الجريمة البيضاء أن هذا النوع من الجرائم لا يرتبط بفئة اجتماعية أو مهنية محددة، بل يرتبط بمجموعة من الخصائص والظروف التي تتفاعل داخل البيئة التنظيمية للمؤسسة. فالأدلة المتاحة تشير إلى أن العديد من مرتكبي هذه الجرائم يتمتعون بمستويات مرتفعة من التعليم والخبرة المهنية والمكانة الوظيفية، ويشغلون مواقع تتيح لهم الوصول إلى الموارد والمعلومات والقرارات المؤثرة.

إلا أن هذه الخصائص لا تُعد أسباباً مباشرة للجريمة، وإنما تمثل عوامل تمكين قد تتحول إلى مخاطر فعلية عندما تقترن بضعف الرقابة أو غموض المسؤوليات أو توافر فرص تنظيمية تسمح باستغلال السلطة أو المعرفة أو الثقة المؤسسية بصورة غير مشروعة. ومن ثم، فإن أهمية هذه السمات لا تكمن في قدرتها على التنبؤ بالسلوك الإجرامي، بل في مساهمتها في تفسير الكيفية التي يمكن من خلالها استغلال المواقع التنظيمية لتحقيق منافع غير مشروعة أو إخفاء الانحراف لفترات طويلة.

كما يوضح هذا الفصل أن المكانة الاجتماعية والسمعة المهنية والخبرة الفنية قد تؤدي دوراً مزدوجاً داخل المؤسسة. فهذه العناصر تمثل في الأصل مقومات ضرورية للنجاح والكفاءة المهنية، لكنها قد تتحول في بعض الحالات إلى عوامل تقلل من مستوى الشك والتدقيق وتؤخر اكتشاف السلوك الاحتيالي، خصوصاً عندما تقترن بصلاحيات واسعة أو بثقة مؤسسية مرتفعة.

وبالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن أهمية فهم خصائص مرتكبي الجريمة البيضاء لا تقتصر على التعرف إلى السمات الشخصية أو المهنية للجناة، بل تمتد إلى فهم العلاقة بين تلك السمات وبين البيئة التنظيمية التي يعملون داخلها. فكلما كان تحليل المواقع الوظيفية ومستويات السلطة وإمكانية الوصول إلى الموارد أكثر دقة، أصبحت القدرة على تقييم المخاطر واكتشاف مؤشرات الاحتيال أكثر فاعلية.

وعليه، فإن فهم مرتكبي الجريمة البيضاء يتطلب النظر إليهم ضمن السياق المؤسسي والتنظيمي الذي يعملون داخله، لا باعتبارهم مجرد أفراد منحرفين أو حالات استثنائية معزولة. فالسلوك الإجرامي في هذا النوع من الجرائم ينشأ غالباً من التفاعل بين الخصائص الفردية والفرص التنظيمية والضوابط المؤسسية، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة الأنماط السلوكية والاستراتيجيات التي يتبعها مرتكبو الجريمة البيضاء عند مواجهة التحقيق أو المساءلة أو الإجراءات القضائية.

الفصل الخامس
سلوك مرتكبي الجريمة البيضاء أثناء التحقيق والمحاكمة

مقدمة الفصل

إذا كان الفصل السابق قد تناول السمات الشخصية والمهنية والتنظيمية المرتبطة بمرتكبي الجريمة البيضاء، فإن هذا الفصل ينتقل إلى مرحلة مختلفة تتمثل في دراسة أنماط السلوك التي تظهر بعد اكتشاف الجريمة وبدء إجراءات التحقيق أو المساءلة.

وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة لأنها تكشف عن الكيفية التي يتعامل بها الجناة مع المخاطر القانونية والتنظيمية المترتبة على أفعالهم، وعن الاستراتيجيات التي يستخدمونها لحماية مصالحهم أو تقليل مسؤوليتهم أو المحافظة على صورتهم المهنية والاجتماعية.

وتشير الأدبيات الإجرامية إلى أن مرتكبي الجريمة البيضاء لا ينظرون في كثير من الأحيان إلى أنفسهم بوصفهم مجرمين بالمعنى التقليدي، بل يميلون إلى تفسير سلوكهم باعتباره قراراً مهنياً أو استجابة لظروف تنظيمية أو ممارسة شائعة داخل بيئة العمل. ولذلك تظهر خلال مراحل التحقيق والمحاكمة مجموعة من الأنماط السلوكية المرتبطة بالإنكار والتبرير وإدارة السمعة المهنية والتأثير في تفسير الوقائع.

ولا تقتصر أهمية دراسة هذه الأنماط على فهم السلوك الإجرامي من منظور نظري، بل تمتد إلى دعم عمل المحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال في تحليل الأقوال والتفسيرات المقدمة أثناء التحقيق، وتقييم مصداقيتها، وفهم العوامل النفسية والتنظيمية التي قد تؤثر في استجابة الجناة للإجراءات القانونية والرقابية.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل أبرز الأنماط السلوكية التي تظهر لدى مرتكبي الجريمة البيضاء خلال مراحل التحقيق والمحاكمة، والعوامل المؤثرة فيها، وأهميتها بالنسبة للتحقيقات الجنائية والمالية المعاصرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأنماط السلوكية التي يتناولها هذا الفصل قد تختلف باختلاف طبيعة الجهة القائمة بالتحقيق. ففي التحقيقات الداخلية (Internal Investigations) غالباً ما يركز الجاني على الحفاظ على موقعه الوظيفي أو الحد من المسؤولية التأديبية والتنظيمية، بينما تميل هذه الأنماط إلى اتخاذ طابع دفاعي أكثر وضوحاً في التحقيقات الجنائية (Criminal Investigations)، حيث يصبح تجنب المسؤولية الجنائية والعقوبات هو الهدف الرئيس.

ورغم هذا الاختلاف، فإن كثيراً من استراتيجيات إعادة تفسير الوقائع، وإدارة السمعة، والتعاون الانتقائي، تظهر بدرجات متفاوتة في كلا النوعين من التحقيقات، وإن اختلفت دوافعها وآثارها القانونية والتنظيمية.

أولاً: إعادة تشكيل الهوية القانونية للجاني[11] (Legal Identity Reframing)

تُعد إعادة تشكيل الهوية القانونية من أكثر الأنماط السلوكية شيوعاً لدى مرتكبي الجريمة البيضاء أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة. فبدلاً من تقديم أنفسهم بوصفهم أشخاصاً ارتكبوا فعلاً إجرامياً بصورة متعمدة، يسعى كثير منهم إلى إعادة صياغة صورتهم أمام جهات التحقيق والمحاكم باعتبارهم مهنيين محترمين أو مديرين أكفاء أو أصحاب خبرة ارتكبوا خطأً في التقدير أو اجتهاداً إدارياً غير موفق.

ولا يقتصر هذا السلوك على كونه استراتيجية دفاع قانونية، بل يعكس محاولة للحفاظ على الهوية المهنية والاجتماعية التي بناها الفرد على مدى سنوات طويلة. فمرتكب الجريمة البيضاء غالباً ما يكون مرتبطاً بمكانة مهنية أو اجتماعية مرموقة، ولذلك فإن الاعتراف بالهوية الإجرامية قد يعني فقدان جزء كبير من رأس المال الاجتماعي[12] والمهني الذي راكمه خلال حياته العملية.

[11] **إعادة تشكيل الهوية القانونية**: استراتيجية دفاعية يسعى من خلالها المتهم إلى تقديم نفسه بوصفه مهنياً ارتكب خطأً في التقدير، لا شخصاً ارتكب فعلاً إجرامياً متعمداً.
[12] **رأس المال الاجتماعي**: الرصيد المتراكم من الثقة والعلاقات المهنية والاجتماعية والسمعة التي يكتسبها الفرد وتساعده في ممارسة نشاطه.

ولهذا السبب، يميل بعض الجناة إلى إعادة توصيف الوقائع محل التحقيق باستخدام مفردات إدارية أو مهنية بدلاً من المفردات الجنائية. فقد يتم وصف التلاعب المالي باعتباره "معالجة محاسبية خاطئة"، أو تقديم إساءة استخدام السلطة على أنها "ممارسة إدارية تقديرية"، أو تصوير التحريف المتعمد للمعلومات بوصفه "اختلافاً في التفسير المهني". ومن خلال هذه العملية يتم نقل النقاش من سؤال يتعلق بالقصد الجنائي إلى سؤال يتعلق بجودة القرار أو سلامة التقدير المهني.

كما تسهم هذه الاستراتيجية في تقليل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالجريمة. فكلما نجح الجاني في تقديم نفسه بوصفه شخصاً محترماً ارتكب خطأً مهنياً بدلاً من مجرم متعمد، ازدادت فرص الحفاظ على جزء من سمعته المهنية والاجتماعية، وازدادت احتمالات الحصول على تعاطف أو تفهم من بعض الأطراف المحيطة بالقضية.

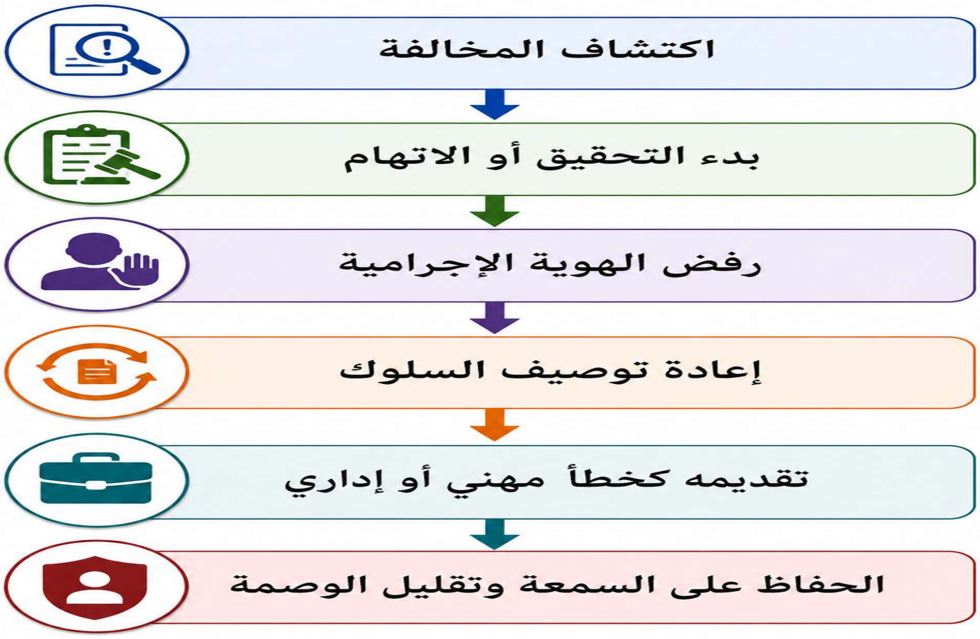
ومن منظور التحقيق الجنائي، تمثل هذه الظاهرة تحدياً مهماً لمحققي الاحتيال، لأن التركيز على الصورة المهنية للجاني قد يؤدي أحياناً إلى إغفال الأدلة المرتبطة بالسلوك الفعلي. ولذلك يتطلب التعامل مع هذا النوع من القضايا الفصل بين المكانة المهنية للفرد وبين الوقائع والأدلة الموضوعية المرتبطة بالسلوك محل التحقيق.

ومثالاً على ذلك، حاول عدد من المديرين التنفيذيين المتورطين في قضايا تلاعب مالي كبرى الدفاع عن أنفسهم بالقول إن القرارات التي اتخذوها كانت اجتهادات مهنية أو محاولات لحماية الشركة من ظروف استثنائية، وليس أفعالاً احتيالية متعمدة.

وفي كثير من هذه القضايا دار الجدل القانوني حول ما إذا كانت الأفعال تمثل أخطاء إدارية أو قرارات مهنية سيئة، أم أنها كانت جزءاً من سلوك مقصود يهدف إلى تضليل المستثمرين أو الجهات الرقابية.

ويبين **الشكل رقم (9)** المسار السلوكي الذي تتخذه عملية إعادة تشكيل الهوية القانونية أثناء التحقيق أو المحاكمة.

الشكل رقم (9):
إعادة تشكيل الهوية القانونية للجاني أثناء التحقيق



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Sykes and Matza (1957)، وBenson and Simpson (2018)، وFriedrichs (2010).

يوضح **الشكل رقم** (9) أن إعادة تشكيل الهوية القانونية لا تهدف فقط إلى الدفاع عن الموقف القانوني للجاني، بل تسعى أيضاً إلى حماية صورته المهنية والاجتماعية. ولذلك لا يقتصر دور المحقق على فحص الوقائع محل النزاع، بل يمتد إلى التمييز بين الأخطاء المهنية الحقيقية ومحاولات إعادة تفسير السلوك الإجرامي في صورة قرارات إدارية أو مهنية مشروعة.

ويُعد هذا النمط قريباً مما تصفه الأدبيات الجنائية بتقنيات التحييد[13] (Techniques of Neutralization)، حيث يسعى الجاني إلى إعادة تفسير سلوكه بطريقة تقلل من طابعه الإجرامي، أو تنكر مسؤوليته، أو تبرره أخلاقياً أو تنظيمياً، بما يساعده على المحافظة على صورته المهنية والاجتماعية أثناء التحقيق والمحاكمة.

13 **تقنيات التحييد :**مفهوم في علم الجريمة يشير إلى الأساليب التي يستخدمها الجناة لتبرير أفعالهم أو إنكار مسؤوليتهم بما يخفف شعورهم بالذنب ويحافظ على صورتهم الذاتية.

ثانياً: التعاون الانتقائي[14] مع السلطات (Selective Cooperation with Authorities)

على خلاف الصورة التقليدية لبعض الجناة الذين يتبنون موقفاً عدائياً أو رافضاً بصورة كاملة لجهات التحقيق، يُظهر العديد من مرتكبي الجريمة البيضاء استعداداً للتعاون مع السلطات أثناء التحقيق أو المحاكمة. إلا أن هذا التعاون لا يكون في كثير من الأحيان تعاوناً كاملاً أو غير مشروط، بل يتخذ طابعاً انتقائياً يهدف إلى تحقيق أهداف دفاعية أو قانونية محددة.

ويرتبط هذا السلوك بطبيعة مرتكبي الجريمة البيضاء أنفسهم. فبحكم مستويات التعليم والخبرة المهنية والمعرفة بالإجراءات القانونية والتنظيمية، يدرك كثير منهم أن الرفض المطلق أو إخفاء جميع المعلومات قد يؤدي إلى نتائج قانونية أكثر خطورة. ولذلك يلجؤون إلى تقديم قدر محدود من التعاون يسمح لهم بإظهار حسن النية دون التخلي الكامل عن أدوات الدفاع المتاحة لهم.

وتتخذ هذه الاستراتيجية عدة صور، من أبرزها الاعتراف الجزئي ببعض الوقائع مع إنكار الجوانب الأكثر خطورة، أو تسليم جزء من المستندات والمعلومات مع حجب معلومات أخرى، أو تقديم معلومات تتعلق بأطراف أخرى داخل المؤسسة بهدف إعادة توزيع المسؤولية أو توجيه اهتمام المحققين نحو مسارات معينة. وفي بعض الحالات قد يتعاون الجاني في توضيح بعض الوقائع الفنية أو الإجرائية مع الاستمرار في إنكار وجود قصد احتيالي أو نية إجرامية.

كما يسعى بعض الجناة من خلال هذا النمط من التعاون إلى التأثير في كيفية تفسير الوقائع محل التحقيق. فبدلاً من مواجهة الاتهامات بصورة مباشرة، يحاولون تقديم أنفسهم كأطراف متعاونة تسعى إلى توضيح الحقائق، وهو ما قد يساهم في تخفيف الصورة السلبية المرتبطة بهم أمام جهات التحقيق أو القضاء أو الرأي العام.

ومع ذلك، لا ينبغي افتراض أن التعاون الظاهري يعكس بالضرورة شعوراً بالندم أو قبولاً بالمسؤولية. ففي العديد من القضايا يمثل هذا السلوك جزءاً من استراتيجية دفاعية تهدف إلى

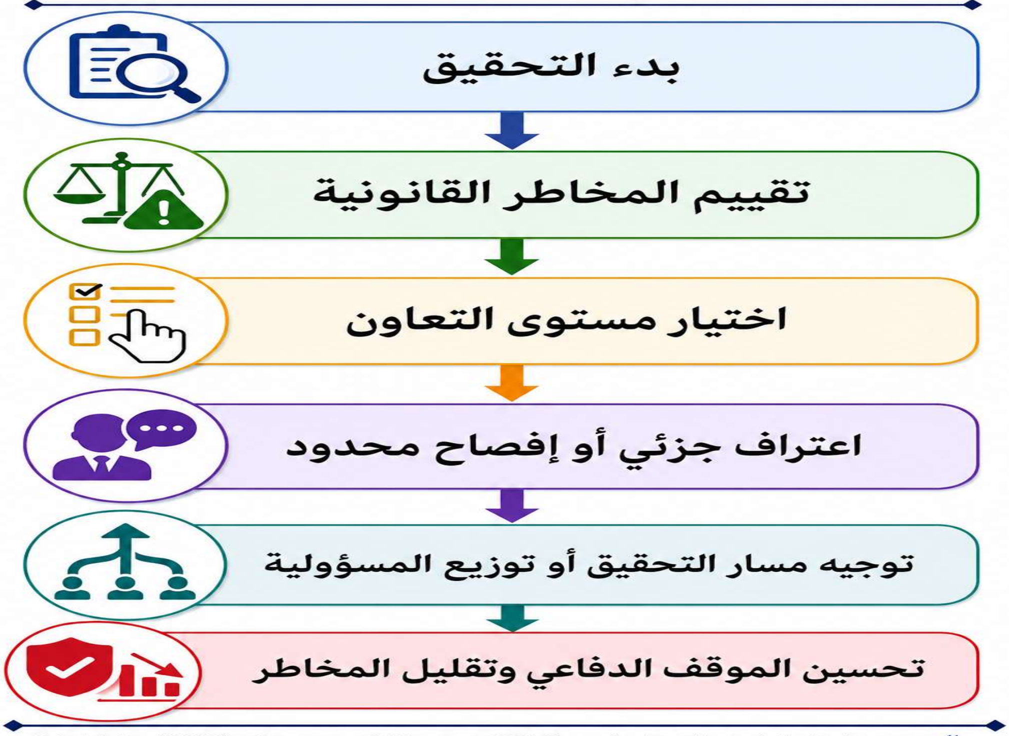
[14] **التعاون الانتقائي :**تقديم قدر محدود أو موجه من المعلومات أو التعاون مع جهات التحقيق بما يخدم الاستراتيجية الدفاعية للمتهم دون الكشف الكامل عن جميع الوقائع.

تقليل العقوبة المحتملة أو تحسين الموقف التفاوضي أو توجيه مسار التحقيق نحو تفسيرات أقل ضرراً بالنسبة للجاني.

ومثالاً على ذلك، قد يعترف مدير مالي بوجود أخطاء أو مخالفات في بعض القيود المحاسبية، ويقوم بتسليم جزء من المستندات المطلوبة، لكنه في الوقت نفسه ينكر علمه الكامل بالآثار الحقيقية لتلك الممارسات أو ينسب المسؤولية إلى موظفين آخرين أو إلى ضغوط تنظيمية فرضتها الإدارة العليا. وفي هذه الحالة لا يكون التعاون موجهاً إلى الكشف الكامل عن الحقيقة بقدر ما يكون وسيلة لإدارة المخاطر القانونية المترتبة على التحقيق.

ويبين الشكل رقم (10) المسار العام للتعاون الانتقائي مع السلطات أثناء التحقيق في قضايا الجريمة البيضاء.

الشكل رقم (10):
التعاون الانتقائي مع السلطات أثناء التحقيق



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى و Friedrichs (2010) و Benson and Simpson (2018) و Gottschalk (2017).

يوضح الشكل رقم (10) أن التعاون الانتقائي لا يمثل بالضرورة تعبيراً عن قبول المسؤولية أو الاعتراف الكامل بالوقائع، بل قد يكون جزءاً من استراتيجية دفاعية تهدف إلى إدارة المخاطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتحقيق. ولذلك يتعين على المحقق التمييز بين التعاون الحقيقي الهادف إلى كشف الوقائع والتعاون الانتقائي الذي يسعى إلى التأثير في مسار التحقيق أو إعادة توزيع المسؤولية بين الأطراف المختلفة.

ثالثاً: توظيف اللغة القانونية والتنظيمية (Use of Legal and Organizational Narratives)

يُعد توظيف اللغة القانونية والتنظيمية من أكثر الأساليب شيوعاً التي يستخدمها مرتكبو الجريمة البيضاء أثناء التحقيق والمحاكمة. فبدلاً من التعامل مع الوقائع بوصفها أفعالاً احتيالية أو إساءة استخدام للسلطة أو انتهاكاً للثقة المؤسسية، يسعى العديد من الجناة إلى إعادة توصيفها باستخدام مصطلحات قانونية أو إدارية أو مهنية تقلل من خطورتها الجنائية وتعيد تقديمها في صورة نزاعات تنظيمية أو أخطاء إجرائية أو اجتهادات مهنية مشروعة.

ولا يقتصر هذا السلوك على اختيار مفردات مختلفة لوصف الوقائع، بل يمثل محاولة لإعادة بناء الإطار التفسيري الذي تُفهم من خلاله الأفعال محل التحقيق. فبدلاً من التركيز على القصد الاحتيالي أو المنفعة غير المشروعة، يتم توجيه النقاش نحو مسائل تتعلق بتفسير اللوائح أو تقدير المخاطر أو الاختلافات المهنية في اتخاذ القرار.

ولهذا السبب، كثيراً ما تُستخدم تعبيرات مثل "خطأ في التقدير"، أو "معالجة محاسبية مختلفة"، أو "تفسير قانوني بديل"، أو "قصور في الإجراءات"، بدلاً من استخدام أوصاف أكثر مباشرة مثل التلاعب أو الاحتيال أو إساءة استخدام السلطة. ويساعد هذا الأسلوب في خلق مسافة نفسية وقانونية بين الجاني والفعل الإجرامي، كما قد يسهم في إضعاف وضوح المسؤولية أمام بعض الأطراف غير المتخصصة.

كما أن تعقيد البيئات التنظيمية والقانونية التي تُرتكب فيها الجريمة البيضاء يمنح هذه الاستراتيجية درجة إضافية من الفاعلية. فكلما ازدادت درجة التخصص الفني أو القانوني، ازدادت قدرة الجاني على توظيف المصطلحات المهنية لإعادة تفسير الوقائع وإثارة الشكوك حول طبيعتها أو حدود المسؤولية المرتبطة بها.

ومن منظور التحقيق الجنائي، تمثل هذه الظاهرة تحدياً مهماً لمحققي الاحتيال، لأن التركيز المفرط على السرديات القانونية أو التنظيمية[15] قد يؤدي إلى إبعاد الاهتمام عن جوهر السلوك محل التحقيق. ولذلك يتعين على المحقق التمييز بين الخلافات المهنية أو الإجرائية المشروعة وبين استخدام اللغة كأداة لإخفاء القصد الاحتيالي أو تقليل وضوح الانتهاك المرتكب.

ومثالاً على ذلك، قد يصف مدير مالي عملية تضخيم الإيرادات قبل نهاية السنة المالية بأنها "تسريع للاعتراف بالإيراد" أو "اختلاف في التوقيت المحاسبي"، في حين قد تكشف الأدلة أن الهدف الحقيقي كان تقديم صورة مالية مضللة للمستثمرين أو الإدارة. وفي هذه الحالة لا يكمن الخلاف في المصطلحات المستخدمة، بل في طبيعة السلوك الفعلي والغاية التي كان يسعى إلى تحقيقها.

رابعاً: السلوك أثناء المحاكمة (Behaviour in Court Proceedings)

تُظهر العديد من الدراسات المتعلقة بالجريمة البيضاء أن سلوك المتهمين أثناء المحاكمة يختلف في كثير من الأحيان عن الصورة النمطية المرتبطة ببعض مرتكبي الجرائم التقليدية. فبحكم الخلفية المهنية والتعليمية والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها العديد منهم، يميلون إلى الظهور أمام المحكمة بصورة منظمة ومنضبطة تعكس الاحترام للإجراءات القانونية والقضائية.

[15] **السرديات القانونية والتنظيمية :**الأطر اللغوية والتفسيرية التي يستخدمها المتهم لإعادة توصيف الوقائع بما يجعلها تبدو خلافات مهنية أو تنظيمية بدلاً من أفعال احتيالية.

ولا يُنظر إلى هذا السلوك باعتباره مجرد التزام شكلي بقواعد المحكمة، بل بوصفه جزءاً من عملية أوسع لإدارة الانطباع[16] (Impression Management). فالمتهم يسعى إلى تقديم نفسه أمام القاضي والنيابة والرأي العام باعتباره شخصاً مسؤولاً ومحترماً ومتعاوناً، وليس شخصاً ذا نزعة إجرامية أو سلوك منحرف متكرر.

ويتجسد هذا السلوك في عدد من المظاهر المتكررة، من أبرزها:

1. الالتزام بالمظهر الرسمي،
2. واستخدام لغة مهذبة ومحسوبة،
3. واحترام الإجراءات القضائية،
4. وإظهار قدر مرتفع من الانضباط والتعاون أثناء جلسات المحاكمة.

كما يحرص بعض المتهمين على التأكيد المستمر على تاريخهم المهني وإنجازاتهم السابقة ومساهماتهم الاجتماعية بهدف تعزيز الصورة الإيجابية المرتبطة بهم.

وترتبط هذه الاستراتيجية بمحاولة الفصل بين الشخصية الاجتماعية للفرد وبين الفعل محل الاتهام. فبدلاً من التركيز على الوقائع الجنائية، يسعى المتهم أحياناً إلى إبراز صفاته المهنية أو إنجازاته أو سمعته السابقة لإقناع المحكمة بأن السلوك موضوع القضية يمثل حالة استثنائية أو خطأً منفرداً لا يعكس شخصيته الحقيقية.

ومن منظور علم الجريمة، ترتبط هذه الظاهرة بما يُعرف في الأدبيات الجنائية بـ "صورة المدعى عليه المحترم" [17] (Respectable Defendant Persona) ، حيث يحاول المتهم المحافظة على الهوية الاجتماعية والمهنية التي كان يتمتع بها قبل اكتشاف الجريمة. وتزداد أهمية هذه الاستراتيجية في الجرائم البيضاء بسبب اعتماد الكثير من مرتكبيها على السمعة المهنية والثقة المؤسسية بوصفها جزءاً من رأس مالهم الاجتماعي.

---

[16] **إدارة الانطباع :**مفهوم في علم النفس الاجتماعي يشير إلى محاولات الفرد التأثير في الصورة التي يكونها الآخرون عنه من خلال التحكم في سلوكه أو مظهره أو طريقة تواصله.

[17] **صورة المدعى عليه المحترم :**نمط سلوكي يسعى فيه المتهم إلى المحافظة على صورته كشخص محترم وملتزم بالقانون رغم الاتهامات الموجهة إليه.

ولذلك ينبغي على المحققين والمحاكم التركيز على الوقائع والأدلة الموضوعية وعدم الخلط بين السلوك الظاهري للمتهم وبين مدى مسؤوليته عن الأفعال محل الاتهام.

خامساً: الإقرار بالذنب كاستراتيجية قانونية (Plea of Guilt as a Legal Strategy)

تشير الدراسات المتعلقة بالجريمة البيضاء إلى أن نسبة معتبرة من المتهمين تفضل اللجوء إلى التسويات القانونية أو الإقرار بالذنب بدلاً من الاستمرار في إجراءات التقاضي المطولة. ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة لهذا النوع من الجرائم، حيث لا تقتصر الخسائر المحتملة على العقوبات القانونية، بل تمتد إلى السمعة المهنية والمكانة الاجتماعية والعلاقات التجارية والوظيفية التي بناها الفرد على مدى سنوات طويلة.

ولا يُفهم الإقرار بالذنب دائماً بوصفه اعترافاً أخلاقياً كاملاً بالمسؤولية أو تعبيراً عن الندم الشخصي، بل يُنظر إليه في كثير من الحالات باعتباره قراراً قانونياً واستراتيجياً يهدف إلى إدارة المخاطر وتقليل الخسائر المحتملة. فالجاني قد يقتنع بأن الأدلة المتوافرة ضده قوية بما يكفي لتقليل فرص البراءة، أو أن تكلفة الاستمرار في المحاكمة ستكون أعلى من الفوائد المحتملة الناتجة عنها.

كما يرتبط هذا السلوك برغبة المتهم في الحد من الأضرار غير القانونية المصاحبة للمحاكمة. فالإجراءات القضائية المطولة قد تؤدي إلى تغطية إعلامية واسعة، وإلى فقدان الوظيفة أو الرخص المهنية أو الثقة المؤسسية، حتى قبل صدور الحكم النهائي. ولذلك قد يُفضل بعض الجناة الوصول إلى تسوية قانونية أو الإقرار بالذنب مقابل الحصول على عقوبة أخف أو تقليل مدة التقاضي أو الحد من الآثار المهنية المترتبة على القضية.

وفي بعض الحالات، يسمح الإقرار بالذنب للمتهم بالحفاظ على جزء من صورته المهنية من خلال تقديم نفسه كشخص يتحمل المسؤولية أو يسعى إلى إنهاء النزاع القانوني بصورة منظمة. كما قد يساهم في تحسين فرص العودة إلى النشاط المهني أو التجاري بعد انتهاء الإجراءات القضائية مقارنة بالاستمرار في نزاع قانوني طويل يستنزف الموارد المالية والمعنوية.

ومن منظور التحقيق الجنائي، ينبغي عدم الخلط بين الإقرار بالذنب وبين الاعتراف الكامل بالحقيقة. فبعض المتهمين قد يقرون بجزء من الوقائع أو يقبلون بتسوية قانونية لأسباب عملية أو استراتيجية دون أن يعترفوا فعلياً بجميع أبعاد السلوك أو بدوافعه الحقيقية. ولذلك يبقى تحليل الأدلة والوقائع الموضوعية ضرورياً حتى في الحالات التي تنتهي بإقرار المتهم بالذنب.

ومثالاً على ذلك، شهدت العديد من القضايا المالية الكبرى قبول بعض المديرين التنفيذيين أو المسؤولين الماليين باتفاقيات إقرار بالذنب أو تسويات قانونية بعد تقييم احتمالات الإدانة والتكاليف المترتبة على استمرار المحاكمة. وفي كثير من هذه الحالات لم يكن الدافع الرئيس هو الاعتراف الأخلاقي بالفعل المرتكب، بل تقليل العقوبات المحتملة والحد من الخسائر المهنية والاقتصادية المرتبطة بالقضية.

ولذلك ينبغي فهم هذا السلوك في إطار استراتيجيات إدارة المخاطر التي يتبناها بعض الجناة عند مواجهة الأدلة والإجراءات القضائية، وليس فقط باعتباره دليلاً على الندم أو قبول المسؤولية بصورة كاملة.

سادساً: إدارة السمعة بعد اكتشاف الجريمة (Reputation Management After Detection)

لا تنتهي الاستراتيجيات الدفاعية لمرتكبي الجريمة البيضاء عند صدور الأحكام أو إغلاق ملفات التحقيق، بل تمتد في كثير من الحالات إلى مرحلة لاحقة تتمثل في إدارة السمعة وإعادة بناء الصورة المهنية والاجتماعية. وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة لأن العديد من مرتكبي الجريمة البيضاء يعتمدون في حياتهم المهنية على الثقة والمصداقية والعلاقات المؤسسية، وهي عناصر قد تتعرض لضرر كبير نتيجة الكشف عن السلوك غير المشروع.

ويسعى بعض الجناة بعد اكتشاف الجريمة إلى إعادة تقديم أنفسهم بصورة تقلل من الآثار السلبية المرتبطة بالقضية. وقد يتم ذلك من خلال تبني خطاب يقوم على الندم وتحمل المسؤولية، أو من خلال التركيز على الضغوط التنظيمية التي أحاطت بالواقعة، أو الإشارة إلى وجود قصور مؤسسي

أو أخطاء إدارية ساهمت في حدوث المخالفة. وفي بعض الحالات يتم تقديم السلوك باعتباره نتيجة ظروف استثنائية أو قرارات مهنية خاطئة أكثر من كونه فعلاً احتيالياً متعمداً.

كما ترتبط إدارة السمعة بمحاولات الحفاظ على رأس المال المهني والاجتماعي للفرد. فكلما نجح الجاني في إعادة تشكيل الرواية المرتبطة بالقضية، ازدادت فرص استعادة جزء من الثقة المفقودة أو العودة إلى النشاط المهني في المستقبل. ولهذا السبب لا تقتصر هذه الاستراتيجية على التصريحات القانونية، بل قد تمتد إلى الظهور الإعلامي أو النشاط المهني أو المشاركة في برامج الامتثال والأخلاقيات المهنية.

ومن منظور علم الجريمة، لا ينبغي افتراض أن خطاب الندم أو تحمل المسؤولية يعكس دائماً تحولاً حقيقياً في القناعات أو السلوك. ففي بعض الحالات قد يكون جزءاً من استراتيجية تهدف إلى تقليل الأضرار طويلة الأجل وإعادة التموضع المهني والاجتماعي بعد انتهاء القضية. ولذلك فإن تقييم احتمالات تكرار السلوك أو نجاح برامج الإصلاح لا ينبغي أن يعتمد فقط على الخطاب المعلن أو الصورة العامة، بل على التغيرات الفعلية في السلوك والالتزام المهني.

سابعاً: أهمية هذا التحليل لمحققي الاحتيال

تمثل الأنماط السلوكية التي يظهرها مرتكبو الجريمة البيضاء أثناء التحقيق والمحاكمة وبعد انتهاء القضية مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال. فهذه السلوكيات لا تساعد على فهم كيفية استجابة الجاني للاتهامات فقط، بل تكشف أيضاً عن الأساليب التي يستخدمها لإدارة المخاطر القانونية والمحافظة على صورته المهنية وتقليل الآثار المترتبة على اكتشاف الجريمة.

ويساعد فهم هذه الأنماط المحققين على تحليل التعاون مع السلطات بصورة أكثر موضوعية، والتمييز بين التعاون الحقيقي والتعاون الانتقائي، وفهم الفروق بين الاعتراف الفعلي بالمسؤولية وبين المناورات القانونية أو الاستراتيجيات الدفاعية المصممة لتحسين الموقف القضائي.

كما يسهم هذا الفهم في تحليل أساليب التبرير وإعادة توصيف الوقائع وإدارة السمعة، وهي عناصر تظهر بصورة متكررة في قضايا الجريمة البيضاء نتيجة ارتباطها بالمكانة المهنية والاجتماعية للجناة. ويساعد ذلك المحقق على التركيز على الوقائع والأدلة الموضوعية بدلاً من التأثر بالصورة المهنية أو الخطاب الدفاعي الذي يقدمه المتهم.

ومن الجوانب المهمة أيضاً أن هذا التحليل يساهم في تقييم مخاطر تكرار السلوك مستقبلاً. فالإقرار بالذنب أو التعاون مع السلطات أو إظهار الندم لا يعني بالضرورة زوال العوامل السلوكية والتنظيمية التي ساهمت في وقوع الجريمة. ولذلك فإن فهم الدوافع والاستراتيجيات التي يتبناها الجاني يظل ضرورياً لتقييم احتمالات العود والانحراف المستقبلي.

دراسة حالة تطبيقية:

في إحدى قضايا التلاعب بالإفصاح المالي، اعترف المدير التنفيذي بمخالفة بعض متطلبات الإفصاح وأبرم تسوية قانونية تضمنت غرامة مالية دون إدانة جنائية كاملة. وبعد فترة قصيرة عاد للعمل في قطاع مشابه مستفيداً من صورة إعلامية ركزت على "تحمل المسؤولية" و"التعلم من الخطأ."

وتكشف هذه الحالة أن الإقرار بالذنب أو التعاون مع السلطات لا يعني بالضرورة انتهاء المخاطر السلوكية المرتبطة بالجاني، بل قد يمثل جزءاً من استراتيجية لإعادة التموضع المهني وتقليل الأضرار المستقبلية. كما تؤكد أهمية عدم الاكتفاء بالمظاهر الخارجية للتعاون أو الندم عند تقييم المخاطر المرتبطة بالجريمة البيضاء.

ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية لهذا التحليل لا تكمن في فهم سلوك الجناة أثناء التحقيق والمحاكمة فحسب، بل في تمكين المحقق من تطوير أساليب أكثر دقة في تقييم الأدلة والسلوكيات والدوافع، بما يعزز فعالية تحقيقات الاحتيال ويساعد على بناء استراتيجيات وقائية أكثر كفاءة داخل المؤسسات.

أهم الاستنتاجات

- يتسم سلوك مرتكبي الجريمة البيضاء أثناء التحقيق والمحاكمة بدرجة مرتفعة من التنظيم والتخطيط والاستفادة من الخبرة المهنية والمعرفة القانونية والتنظيمية.
- يسعى العديد من الجناة إلى إعادة تشكيل هويتهم القانونية من خلال تقديم أفعالهم بوصفها أخطاء مهنية أو إدارية بدلاً من سلوك إجرامي متعمد.
- تمثل إعادة توصيف الوقائع واستخدام السرديات القانونية والتنظيمية إحدى أبرز الاستراتيجيات المستخدمة لتقليل الطابع الجنائي للسلوك محل التحقيق.
- لا يعكس التعاون مع السلطات أو الإقرار بالذنب بالضرورة قبول المسؤولية بصورة كاملة، بل قد يشكل جزءاً من استراتيجية تهدف إلى تقليل المخاطر القانونية والمهنية وتحسين الموقف الدفاعي.
- تلعب الخبرة المهنية والمعرفة التنظيمية دوراً مهماً في قدرة بعض الجناة على إدارة التحقيقات والمحاكمات وإعادة تفسير الوقائع بصورة تخدم مصالحهم.
- يرتبط السلوك أثناء المحاكمة في كثير من الأحيان بإدارة الانطباع والحفاظ على صورة المدعى عليه المحترم من خلال إبراز المكانة المهنية والاجتماعية والالتزام الشكلي بالإجراءات القضائية.
- تمتد الاستراتيجيات الدفاعية لدى بعض مرتكبي الجريمة البيضاء إلى ما بعد انتهاء القضية من خلال إدارة السمعة وإعادة بناء الصورة المهنية والاجتماعية.
- تؤثر المكانة المهنية والثقة المؤسسية في الكيفية التي يُدير بها بعض الجناة التحقيقات والمحاكمات، كما قد تسهم في تسهيل عودتهم إلى النشاط المهني بعد انتهاء القضية.
- تكشف مرحلة التحقيق والمحاكمة أن كثيراً من الأنماط السلوكية المستخدمة في الدفاع عن الجريمة تمثل امتداداً للخصائص التنظيمية والسلوكية التي ساهمت في وقوعها أصلاً.

- بالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن فهم هذه الأنماط يساعد على تقييم مصداقية الأقوال، والتمييز بين التعاون الحقيقي والمناورة القانونية، وتحليل استراتيجيات الدفاع وإدارة السمعة بصورة أكثر دقة.

خاتمة الفصل

تكشف دراسة سلوك مرتكبي الجريمة البيضاء أثناء التحقيق والمحاكمة أن الجريمة لا تنتهي عند اكتشافها أو بدء الإجراءات القانونية، بل تستمر من خلال مجموعة من الاستراتيجيات السلوكية والقانونية والتنظيمية التي تهدف إلى إدارة المخاطر وتقليل الأضرار والمحافظة على المكانة المهنية والاجتماعية للجاني. فمرتكبو الجريمة البيضاء لا يواجهون التحقيقات والمحاكمات بوصفها مجرد إجراءات قانونية، وإنما يتعاملون معها باعتبارها تحدياً يتطلب إعادة صياغة الوقائع وإدارة الانطباعات والدفاع عن الهوية المهنية التي قد تكون مهددة بالانهيار.

كما يوضح هذا الفصل أن كثيراً من السلوكيات التي تظهر أثناء التحقيق والمحاكمة تمثل امتداداً للخصائص ذاتها التي ساهمت في وقوع الجريمة منذ البداية، مثل المعرفة المهنية، والقدرة على التحكم بالمعلومات، واستغلال الثقة المؤسسية، واستخدام اللغة التنظيمية والقانونية لإعادة تفسير الوقائع. ولذلك فإن فهم مرحلة ما بعد اكتشاف الجريمة لا يقل أهمية عن فهم مرحلة ارتكابها، لأن كليهما يعكس الطريقة التي يدير بها الجاني الفرص والمخاطر داخل البيئة المؤسسية.

وتبين المناقشة أيضاً أن التعاون مع السلطات أو الإقرار بالذنب أو إظهار الندم لا ينبغي تفسيرها بصورة تلقائية على أنها مؤشرات على الاعتراف الكامل بالمسؤولية أو انخفاض احتمالات العود، إذ قد تمثل في بعض الحالات جزءاً من استراتيجيات دفاعية أو محاولات لإعادة بناء السمعة وتقليل الآثار المهنية والقانونية المترتبة على القضية.

وبالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن أهمية هذا التحليل تكمن في قدرته على تفسير السلوك الظاهر للجاني في ضوء السياق الأوسع للجريمة. فنجاح التحقيق لا يعتمد فقط على جمع

الأدلة وإثبات الوقائع، بل يتطلب أيضاً فهماً عميقاً للأنماط السلوكية التي قد تؤثر في الأقوال والتفسيرات وأساليب التعاون والدفاع وإدارة السمعة.

وعليه، فإن الجريمة البيضاء لا تُفهم بصورة كاملة من خلال الفعل الإجرامي وحده، بل من خلال المسار الكامل الذي يمتد من نشوء السلوك غير المشروع، مروراً باكتشافه والتحقيق فيه، وصولاً إلى الكيفية التي يتعامل بها الجاني مع المساءلة القانونية والاجتماعية. ويشكل هذا الفهم المتكامل أحد المرتكزات الأساسية للمحاسبة الجنائية الحديثة وتحقيقات الاحتيال المعاصرة.

الفصل السادس

أنماط العقوبة ومعاييرها في قضايا الجريمة البيضاء

مقدمة الفصل

تمثل العقوبة المرحلة التي تنتقل فيها الجريمة البيضاء من نطاق الاكتشاف والإثبات إلى نطاق المساءلة القانونية. وتكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة لأنها تعكس الكيفية التي تتعامل بها الأنظمة القضائية والتنظيمية مع الجرائم الاقتصادية والمؤسسية، كما تكشف عن الفلسفة العقابية[18] التي تحكم التوازن بين المساءلة والردع وحماية الثقة العامة بالمؤسسات والأسواق.

وتثير الجريمة البيضاء تحديات عقابية تختلف عن تلك المرتبطة بالجرائم التقليدية، ليس فقط بسبب طبيعة الأفعال المرتكبة، وإنما أيضاً بسبب طبيعة الأضرار التي قد تمتد إلى المؤسسات والأسواق والاقتصاد والمجتمع بصورة عامة. ولذلك لا يقتصر تحديد العقوبة على النظر إلى الفعل الإجرامي ذاته، بل يشمل تقييم حجم الضرر وآثاره، والمنفعة المتحققة للجاني، ومستوى المسؤولية الوظيفية، ومدى تأثير الجريمة في الثقة العامة والبيئة التنظيمية.

كما شهدت الأدبيات القانونية والإجرامية نقاشاً واسعاً حول مدى فعالية العقوبات التقليدية في تحقيق الردع في الجرائم البيضاء، وحول الدور الذي تؤديه العقوبات المالية والمهنية والتنظيمية في الحد من تكرار السلوك الاحتيالي داخل المؤسسات.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل أنواع العقوبات المطبقة في قضايا الجريمة البيضاء، والمعايير المؤثرة في تحديدها، وأهم الاتجاهات المرتبطة بفعاليتها في تحقيق الردع وحماية المصالح الاقتصادية والمؤسسية.

---

[18] **الفلسفة العقابية :**يقصد بها المبادئ والأهداف التي يستند إليها المشرّع والقضاء في تحديد نوع العقوبة ومقدارها، مثل تحقيق العدالة، والردع، والإصلاح، وحماية المجتمع.

أولاً: أنماط العقوبات في قضايا الجريمة البيضاء

تتسم العقوبات المطبقة في قضايا الجريمة البيضاء بدرجة من التنوع تعكس الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم واختلافها عن العديد من الجرائم التقليدية. فبينما تركز بعض العقوبات على معاقبة الجاني بصورة مباشرة، تهدف عقوبات أخرى إلى استرداد المنافع غير المشروعة[19] أو حماية الثقة في المؤسسات والأسواق أو الحد من فرص تكرار السلوك مستقبلاً.

ولا يعتمد تحديد العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء على طبيعة الفعل الإجرامي وحدها، بل يتأثر أيضاً:

1. بحجم الضرر الناتج عنه،
2. وقيمة المنافع التي تحققت للجاني،
3. ومدى التخطيط أو التعمد،
4. ومستوى المسؤولية الوظيفية التي كان يشغلها أثناء ارتكاب الجريمة.

ولذلك قد تختلف العقوبات بصورة ملحوظة حتى بين قضايا تتشابه في الوصف القانوني إذا اختلفت ظروفها أو آثارها العملية.

وتُعد العقوبات السالبة للحرية من أكثر العقوبات ارتباطاً بالجرائم الاقتصادية الجسيمة، خصوصاً عندما تنطوي الجريمة على احتيال واسع النطاق أو أضرار مالية كبيرة أو تكرار للسلوك الإجرامي. إلا أن العديد من الأنظمة القانونية لا تعتمد على السجن وحده، بل تلجأ إلى مجموعة من العقوبات البديلة أو المكملة[20] التي تستهدف الجوانب المالية والمهنية المرتبطة بالجريمة البيضاء.

كما تشكل الغرامات المالية والمصادرة ورد الأموال غير المشروعة جزءاً أساسياً من السياسة العقابية في هذا المجال، نظراً لأن كثيراً من الجرائم البيضاء تقوم على تحقيق منفعة اقتصادية أو

[19] **استرداد المنافع غير المشروعة:** يقصد به إلزام الجاني بإعادة الأموال أو الأصول أو المكاسب التي حصل عليها نتيجة النشاط الإجرامي، بحيث لا يبقى منتفعاً من الجريمة حتى بعد صدور الحكم.

[20] **العقوبات البديلة أو المكملة:** هي جزاءات تُفرض بدلاً من العقوبة السالبة للحرية أو بالإضافة إليها، مثل الغرامات، والمصادرة، والمنع من مزاولة بعض الأنشطة، والخدمة المجتمعية، بحسب ما يقرره القانون.

مالية مباشرة. ولذلك تسعى المحاكم والجهات التنظيمية إلى حرمان الجاني من المكاسب الناتجة عن الجريمة إضافة إلى فرض العقوبات الجزائية المناسبة.

وفي بعض الحالات، تلجأ المحاكم إلى عقوبات غير سالبة للحرية مثل الخدمة المجتمعية أو الأحكام مع وقف التنفيذ، خاصة عندما تكون الجريمة محدودة الضرر أو عندما تتوافر ظروف مخففة تتعلق بالجاني أو بظروف القضية. كما قد يتم فرض قيود مهنية أو إدارية[21] تمنع الجاني من شغل مناصب معينة أو ممارسة بعض الأنشطة المالية أو الإدارية لفترات محددة بهدف حماية المؤسسات والجمهور من مخاطر تكرار السلوك.

ولإبراز أكثر العقوبات شيوعاً في قضايا الجريمة البيضاء، يبين الجدول رقم (5) أهم أنماط العقوبات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الجدول رقم (5): أنماط العقوبات في قضايا الجريمة البيضاء

نوع العقوبة	الهدف الرئيس
السجن (Incarceration)	الردع والعقاب وحماية المجتمع
الغرامات المالية (Monetary Fines)	معاقبة الجاني وحرمانه من جزء من المكاسب
المصادرة ورد الأموال	استرداد العوائد غير المشروعة وتعويض المتضررين
الخدمة المجتمعية (Community Service)	العقوبة والإصلاح دون سلب الحرية
الأحكام مع وقف التنفيذ (Suspended Sentences)	الردع مع منح فرصة للإصلاح
المنع من ممارسة المهنة أو المنصب	حماية المؤسسات وتقليل مخاطر التكرار

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Friedrichs (2010)، وBenson and Simpson (2018)، و Podgor (2007).

يوضح الجدول رقم (5) أن العقوبات في قضايا الجريمة البيضاء لا تستهدف العقاب فقط، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف وقائية واقتصادية ومؤسسية. ولذلك فإن السياسة العقابية في

[21] **القيود المهنية أو الإدارية**: تدابير قانونية أو تنظيمية تحد من قدرة المحكوم عليه على شغل وظائف معينة أو إدارة الشركات أو ممارسة مهنة أو نشاط اقتصادي لفترة محددة، بهدف حماية المصلحة العامة ومنع تكرار المخالفة.

هذا المجال تتجه غالباً إلى المزج بين العقوبات الجنائية والعقوبات المالية والمهنية بما يحقق الردع ويحد من فرص الاستفادة من السلوك الإجرامي أو تكراره مستقبلاً.

ثانياً: العقوبات البديلة والتدابير التنظيمية الحديثة

شهدت السياسة العقابية في الجرائم البيضاء خلال العقود الأخيرة تحولاً ملحوظاً، إذ لم تعد العقوبة تقتصر على السجن أو الغرامات المالية أو المصادرة، بل اتجهت العديد من الأنظمة القانونية إلى تبني تدابير تنظيمية ووقائية تستهدف معالجة الأسباب المؤسسية التي ساهمت في وقوع الجريمة. ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً بأن كثيراً من الجرائم البيضاء لا ترتبط بسلوك فردي معزول، وإنما تنشأ داخل بيئات تنظيمية تعاني ضعفاً في أنظمة الرقابة أو الامتثال أو الحوكمة.

ومن أبرز هذه التدابير برامج الامتثال الإلزامية[22] (Mandatory Compliance Programs)، حيث قد تُلزم الجهات القضائية أو التنظيمية المؤسسة بوضع برامج امتثال متكاملة تتضمن سياسات واضحة لمكافحة الاحتيال والفساد، وتعزيز الضوابط الداخلية، وتدريب العاملين، وإنشاء آليات للإبلاغ عن المخالفات، بما يحد من فرص تكرار السلوك الإجرامي مستقبلاً.

كما تلجأ بعض الأنظمة القانونية إلى **حظر شغل المناصب الإدارية أو عضوية مجالس الإدارة** بالنسبة للأشخاص المدانين في جرائم اقتصادية معينة، وذلك لفترات زمنية تختلف باختلاف طبيعة الجريمة وخطورتها. ويهدف هذا الإجراء إلى حماية المؤسسات والمستثمرين من إساءة استغلال السلطة الوظيفية، والحيلولة دون عودة الجاني إلى مواقع تمكنه من تكرار السلوك الإجرامي.

وفي القضايا ذات الأثر المؤسسي الواسع، قد تُفرض **المراقبة المؤسسية**[23] (Corporate Monitorship) ، من خلال تعيين مراقب مستقل يتولى متابعة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة داخل المؤسسة، وتقييم مدى التزامها بتطوير نظم الرقابة والامتثال والحوكمة، ورفع تقارير دورية

---

[22] **برامج الامتثال الإلزامية :**برامج تفرضها الجهات القضائية أو التنظيمية على المؤسسة لإرساء سياسات وإجراءات رقابية تهدف إلى منع الجرائم والمخالفات وتعزيز الالتزام بالمتطلبات القانونية.

[23] **المراقبة المؤسسية :**إجراء رقابي يتمثل في تعيين مراقب مستقل يشرف على تنفيذ الإصلاحات داخل المؤسسة، ويتحقق من التزامها بمتطلبات الامتثال والحوكمة وفقاً لقرار قضائي أو تنظيمي.

إلى الجهات المختصة. ويُنظر إلى هذا الإجراء باعتباره وسيلة لإصلاح البيئة التنظيمية، وليس مجرد امتداد للعقوبة الجنائية.

ومن الأدوات التي اكتسبت أهمية متزايدة خلال السنوات الأخيرة **اتفاقيات تأجيل الملاحقة القضائية** (Deferred Prosecution Agreements – DPAs)[24]، والتي تسمح بتعليق الملاحقة الجنائية ضد المؤسسة لفترة محددة مقابل التزامها بمجموعة من الشروط، مثل التعاون الكامل مع جهات التحقيق، وسداد الغرامات أو التعويضات، ومعالجة أوجه القصور الرقابي، وتنفيذ إصلاحات تنظيمية شاملة. وإذا التزمت المؤسسة بهذه الشروط، فقد تُنهى الإجراءات دون صدور إدانة جنائية، أما إذا أخلت بها، فتستأنف الملاحقة القضائية وفقاً للقانون.

وتعكس هذه التدابير تحولاً في فلسفة العقوبة في الجرائم البيضاء، إذ لم يعد الهدف يقتصر على معاقبة الجاني بعد وقوع الجريمة، وإنما امتد إلى إصلاح البيئة التنظيمية التي سمحت بحدوثها، وتعزيز الامتثال والحوكمة، والحد من احتمالات تكرار السلوك الإجرامي. ويُظهر هذا التوجه أن السياسة العقابية الحديثة أصبحت تنظر إلى الوقاية المؤسسية باعتبارها مكملاً للعقوبة التقليدية، وعنصراً أساسياً في حماية المؤسسات والأسواق وتعزيز الثقة في الأنظمة الاقتصادية والقانونية.

ثالثاً: تأثير المكانة الاجتماعية على العقوبة

تُعد العلاقة بين المكانة الاجتماعية والعقوبة من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في أدبيات الجريمة البيضاء. فبينما يقوم النظام القانوني نظرياً على مبدأ المساواة أمام القانون[25]، أثارت العديد من الدراسات تساؤلات حول ما إذا كانت الخصائص الاجتماعية والمهنية للجاني قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في طبيعة العقوبة أو شدتها.

---

24 **اتفاقيات تأجيل الملاحقة القضائية (DPAs):** اتفاق بين جهة الادعاء والمؤسسة يُعلّق بموجبه السير في الدعوى الجنائية مقابل التزام المؤسسة بشروط محددة، مثل دفع الغرامات، والتعاون مع التحقيق، وتنفيذ إصلاحات تنظيمية، مع استئناف الملاحقة إذا أخلّت بهذه الشروط.

25 **المساواة أمام القانون:** مبدأ قانوني يقضي بخضوع جميع الأشخاص للأحكام القانونية نفسها دون تمييز بسبب المركز الاجتماعي أو الوظيفي أو الاقتصادي أو أي اعتبار آخر.

ولا يتركز الجدل حول وجود معاملة تفضيلية صريحة لمرتكبي الجريمة البيضاء، بل حول الكيفية التي قد تؤثر بها المكانة الاجتماعية في تقييم المحكمة لعوامل مثل خطورة الجاني، واحتمالات العود إلى الجريمة، وقابليته للإصلاح، ومدى مساهمته السابقة في المجتمع أو المؤسسة. فالأفراد الذين يتمتعون بسجل مهني مستقر أو مكانة اجتماعية مرموقة قد يُنظر إليهم أحياناً بوصفهم أقل خطراً من بعض الجناة التقليديين، وهو ما قد ينعكس على تقدير العقوبة في بعض الحالات.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الجرائم البيضاء كثيراً ما ترتكب من قبل أفراد لا يملكون سجلات جنائية سابقة، ويتمتعون بدرجات مرتفعة من التعليم والاستقرار المهني والأسري. وقد تؤخذ هذه العوامل بعين الاعتبار ضمن الظروف المخففة[26] التي تنظر إليها بعض المحاكم عند تحديد العقوبة المناسبة، دون أن يكون ذلك مرتبطاً مباشرة بالمكانة الاجتماعية بحد ذاتها.

وفي المقابل، يرى اتجاه آخر أن حجم الأضرار الاقتصادية والمؤسسية الناتجة عن بعض الجرائم البيضاء قد يدفع المحاكم إلى تشديد العقوبات بهدف تحقيق الردع العام وحماية الثقة في المؤسسات والأسواق. ولذلك لا يمكن افتراض وجود علاقة ثابتة بين المكانة الاجتماعية وتخفيف العقوبة، لأن طبيعة الجريمة وحجم الضرر والظروف المحيطة بالقضية تظل عوامل مؤثرة بصورة جوهرية في القرار القضائي. ولإبراز أوجه الجدل في هذا المجال، يبين **الجدول رقم (6)** أبرز الاتجاهات التفسيرية المتعلقة بتأثير المكانة الاجتماعية في العقوبة.

الجدول رقم (6): الاتجاهات التفسيرية لتأثير المكانة الاجتماعية في العقوبة

الاتجاه	الفكرة الرئيسة
اتجاه التخفيف غير المباشر	المكانة المهنية والاستقرار الاجتماعي قد يؤثران في تقدير قابلية الإصلاح وانخفاض مخاطر العود
اتجاه المساواة القانونية	العقوبة يجب أن تستند إلى الفعل الإجرامي والأدلة بغض النظر عن مكانة الجاني
اتجاه الردع المؤسسي	بعض الجرائم البيضاء تستوجب عقوبات أشد بسبب اتساع نطاق الضرر وتأثيره في الثقة العامة
الاتجاه التوفيقي	العقوبة تتأثر بمجموعة عوامل متداخلة تشمل الجريمة والجاني والظروف المحيطة بالقضية

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Sutherland (1949)، وWeisburd et al. (2001)، و Friedrichs (2010)، Benson and Simpson (2018).

26 **الظروف المخففة :**عوامل أو ملابسات يجيز القانون للمحكمة مراعاتها عند تقدير العقوبة، بما قد يؤدي إلى تخفيفها في ضوء ظروف الجاني أو الجريمة، وفقاً لما يحدده التشريع.

ويتضح من الجدول رقم (6) أن الجدل لا يدور حول وجود قاعدة ثابتة تمنح أصحاب المكانة الاجتماعية معاملة مختلفة، بل حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الخصائص الشخصية والمهنية للجاني في تقدير المحكمة لبعض العوامل المرتبطة بالعقوبة. ولذلك تبقى دراسة العلاقة بين المكانة الاجتماعية والعقوبة من القضايا المعقدة التي تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والاجتماعية والجنائية، وتستمر في إثارة النقاش داخل أدبيات الجريمة البيضاء والعدالة الجنائية.

مثال واقعي:

تُعد قضية برنارد مادوف (Bernard Madoff) من أشهر قضايا الجريمة البيضاء في التاريخ الحديث. فقد كان مادوف شخصية مالية مرموقة ورئيساً سابقاً لسوق ناسداك، ويتمتع بمكانة اجتماعية ومهنية عالية داخل الأوساط المالية الأمريكية. وعلى الرغم من هذه المكانة، كشفت التحقيقات عن إدارته لأحد أكبر مخططات بونزي (Ponzi Scheme) في التاريخ، حيث قُدرت الخسائر بعشرات المليارات من الدولارات وأثرت على آلاف المستثمرين والمؤسسات الخيرية والصناديق الاستثمارية.

وعند نظر القضية، لم تمنع مكانته الاجتماعية أو سمعته المهنية المحكمة من فرض عقوبة شديدة، إذ حُكم عليه عام 2009 بالسجن لمدة 150 عاماً. وقد استندت المحكمة إلى حجم الضرر الاستثنائي الذي أحدثته الجريمة، وعدد الضحايا الكبير، ومستوى الخداع المتعمد الذي استمر لسنوات طويلة.

وتوضح هذه القضية أن المكانة الاجتماعية قد تؤثر أحياناً في الانطباعات الأولية أو في بعض مراحل التعامل مع الجاني، لكنها لا تشكل بالضرورة حماية من العقوبات المشددة عندما تكون الأدلة قوية وحجم الضرر واسع النطاق. كما تكشف أن المحاكم قد تتجه في بعض القضايا الكبرى إلى تشديد العقوبة بهدف تحقيق الردع العام وتعزيز الثقة في النظام المالي والمؤسسات الاقتصادية.

رابعاً: الاعتبارات النفسية والاجتماعية في تحديد العقوبة

رغم أن العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء تستند أساساً إلى النصوص القانونية وطبيعة الفعل الإجرامي المرتكب، فإن عملية تحديد العقوبة لا تتم دائماً بمعزل عن الظروف الشخصية والاجتماعية المحيطة بالجاني. فالمحاكم في العديد من الأنظمة القانونية تنظر إلى مجموعة من العوامل الإضافية التي قد تساعد في تقدير مستوى المسؤولية الجنائية ومدى ملاءمة العقوبة للأهداف العقابية المختلفة.

ومن الناحية التحليلية، لا تقتصر العدالة الجنائية على معاقبة الفعل المرتكب فحسب، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق التوازن بين الردع والعقاب والإصلاح. ولهذا السبب قد تؤخذ بعين الاعتبار عناصر تتعلق بالخلفية الشخصية للجاني، وسجله المهني والاجتماعي، ووجود سوابق جنائية من عدمه، ومدى تعاونه مع جهات التحقيق، فضلاً عن مؤشرات الندم أو تحمل المسؤولية التي تظهر أثناء مراحل التحقيق أو المحاكمة.

كما أن الجريمة البيضاء تتميز بخصوصية إضافية تتمثل في أن اكتشاف الجريمة قد يترتب عليه أحياناً آثار مهنية واجتماعية واسعة النطاق قبل صدور الحكم النهائي. فقد يفقد الجاني وظيفته أو رخصته المهنية أو مكانته الاجتماعية أو سمعته التي بناها خلال سنوات طويلة. وفي بعض القضايا قد تنظر المحاكم إلى هذه النتائج بوصفها آثاراً سلبية واقعية لحقت بالمتهم نتيجة القضية، دون أن يعني ذلك إعفاءه من العقوبة أو استبدال العقوبات القانونية بها.

وفي المقابل، لا تُعد هذه الاعتبارات عوامل مخففة بصورة تلقائية، إذ يبقى حجم الضرر الناتج عن الجريمة ومدى التخطيط أو التعمد والمنفعة المتحققة للجاني من أهم العناصر المؤثرة في القرار القضائي. ولذلك فإن تأثير العوامل النفسية والاجتماعية يظل جزءاً من عملية تقديرية أوسع تتداخل فيها اعتبارات العدالة والردع وحماية المجتمع والثقة في المؤسسات.

ولإبراز أبرز العوامل التي قد تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد العقوبة، يبين الجدول رقم (7) أهم الاعتبارات النفسية والاجتماعية المرتبطة بمرتكبي الجريمة البيضاء.

الجدول رقم (7): الاعتبارات النفسية والاجتماعية المؤثرة في تقدير العقوبة

الاعتبار	الأهمية المحتملة عند تقدير العقوبة
السجل الجنائي السابق	تقييم احتمالات العود إلى الجريمة
السجل المهني والاجتماعي	تقدير الاستقرار والمسؤولية السابقة
التعاون مع جهات التحقيق	تقييم مستوى التعاون وتحمل المسؤولية
إظهار الندم أو الاعتراف	تقدير فرص الإصلاح وإعادة التأهيل
فقدان الوظيفة أو الرخصة المهنية	مراعاة الآثار المهنية المترتبة على القضية
الآثار الأسرية والاجتماعية للعقوبة	تقدير التداعيات الإنسانية المرافقة للعقوبة

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Friedrichs (2010)، Weisburd et al. (2001)، و Benson and Simpson (2018)

ويوضح الجدول رقم (7) أن تحديد العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء لا يعتمد على الفعل الإجرامي بمعزل عن سياقه، بل يتأثر بمجموعة من العوامل المرتبطة بالجريمة والجاني والظروف المحيطة بالقضية. ومع ذلك، تظل هذه الاعتبارات عوامل مساعدة في التقدير القضائي وليست بديلاً عن مبدأ المساءلة القانونية أو عن تقييم حجم الضرر والخطورة الإجرامية للفعل المرتكب.

<u>مثال واقعي:</u>

في قضية Bernard Ebbers، أخذت المحكمة بعين الاعتبار عمر المتهم ووضعه الصحي عند تنفيذ العقوبة، إلا أن ذلك لم يمنع الحكم عليه بالسجن بسبب حجم الاحتيال المالي والأضرار التي لحقت بالمستثمرين. وتوضح هذه القضية أن الاعتبارات الشخصية والاجتماعية قد تُناقش أثناء تحديد العقوبة، لكنها لا تلغي المسؤولية الجنائية عندما تكون الجريمة جسيمة والأضرار واسعة النطاق.

خامساً: الاتجاهات المقارنة في السياسة العقابية للجرائم البيضاء

تختلف السياسة العقابية في الجرائم البيضاء من نظام قانوني إلى آخر تبعاً للفلسفة الجنائية، وطبيعة النظام القضائي، ودور الجهات التنظيمية في مكافحة الجرائم الاقتصادية. ورغم وجود اختلافات تشريعية وإجرائية بين الدول، فإن معظم الأنظمة القانونية الحديثة تتفق على أن الجرائم البيضاء تمثل تهديداً مباشراً للاقتصاد والثقة العامة، الأمر الذي دفعها إلى تطوير استجابات عقابية تتجاوز العقوبات التقليدية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، تتسم السياسة العقابية بدرجة مرتفعة من الصرامة في القضايا الاقتصادية الكبرى، إذ تُفرض عقوبات سالبة للحرية قد تمتد لسنوات طويلة، إلى جانب الغرامات المالية، ومصادرة العائدات غير المشروعة، وفرض برامج امتثال إلزامية أو تعيين مراقبين مستقلين للإشراف على إصلاح المؤسسات. كما شهد النظام الأمريكي توسعاً في استخدام اتفاقيات تأجيل الملاحقة القضائية(Deferred Prosecution Agreements) ، ولا سيما في القضايا التي تتعاون فيها الشركات مع جهات التحقيق وتلتزم بإجراءات إصلاحية شاملة.

أما المملكة المتحدة، فقد اتجهت إلى تعزيز مسؤولية الشركات عن الجرائم الاقتصادية، خاصة بعد صدور قانون الرشوة لعام 2010 (Bribery Act 2010)، الذي شدد متطلبات الامتثال ومنح أهمية كبيرة لقدرة المؤسسة على إثبات اتخاذها إجراءات معقولة لمنع الفساد والرشوة. كما اعتمدت بريطانيا نظام اتفاقيات تأجيل الملاحقة القضائية بالنسبة للشركات، مع إخضاعها لرقابة قضائية تضمن تحقيق العدالة والشفافية.

وفي المقابل، تشهد الأنظمة القانونية العربية تطوراً تدريجياً في التعامل مع الجرائم الاقتصادية، مدفوعاً بتوسع الأنشطة الاقتصادية، وتعاظم دور أسواق المال، وتزايد متطلبات الشفافية والامتثال للمعايير الدولية. وقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى تحديث تشريعاتها المتعلقة بمكافحة الاحتيال والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز صلاحيات الجهات الرقابية، وتطوير الأطر المنظمة لمسؤولية الشركات والأشخاص الاعتباريين.

ففي **دولة الإمارات العربية المتحدة**، شهدت السنوات الأخيرة تطويراً ملحوظاً في التشريعات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية، إلى جانب تعزيز دور المصرف المركزي، ووحدة المعلومات المالية، وهيئة الأوراق المالية والسلع، بما ينسجم مع المعايير الدولية لمكافحة الجرائم الاقتصادية وتعزيز الامتثال المؤسسي.

وفي **المملكة العربية السعودية**، اتجهت التشريعات إلى تشديد العقوبات المتعلقة بالرشوة، والاحتيال المالي، والجرائم المرتبطة بالشركات، مع تعزيز دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وهيئة السوق المالية، والبنك المركزي السعودي في الكشف عن المخالفات الاقتصادية والحد من آثارها.

أما **جمهورية مصر العربية**، فقد شهدت توسعاً في الأطر القانونية المنظمة لمكافحة غسل الأموال والفساد والجرائم الاقتصادية، إلى جانب تعزيز دور الجهات الرقابية، مثل هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجهاز المركزي للمحاسبات، في دعم النزاهة المالية وحماية الأسواق.

كما اتجهت دول عربية أخرى، مثل **الأردن وقطر والبحرين**، إلى تحديث تشريعاتها الاقتصادية والرقابية، وتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال، وتعزيز متطلبات الحوكمة والامتثال داخل المؤسسات المالية والشركات، بما يعكس اتجاهاً إقليمياً نحو مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية والتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي[27](FATF).

ورغم هذا التطور، ما تزال بعض الأنظمة العربية تعتمد بدرجة أكبر على العقوبات التقليدية، مثل السجن والغرامات والمصادرة، في حين لا يزال استخدام بعض الأدوات التنظيمية الحديثة، مثل برامج الامتثال الإلزامية، أو المراقبة المؤسسية، أو اتفاقيات تأجيل الملاحقة القضائية، محدوداً مقارنة ببعض الأنظمة الغربية. ويرجع ذلك إلى اختلاف البنى القانونية، وتباين السياسات الجنائية، واختلاف مراحل تطور الأطر التنظيمية في كل دولة.

---

[27] **مجموعة العمل المالي :(FATF)** منظمة دولية أُنشئت عام 1989 لوضع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتصدر توصيات تعتمدها معظم الدول عند تطوير تشريعاتها.

ويكشف هذا العرض المقارن أن الاختلاف بين الأنظمة القانونية لا يقتصر على مستوى العقوبات أو تنوعها، وإنما يمتد إلى الفلسفة التي تقوم عليها السياسة العقابية ذاتها. فالأنظمة الأنجلوسكسونية[28] تميل إلى تبني نموذج يوازن بين الردع والإصلاح المؤسسي، من خلال الجمع بين العقوبات الجنائية والتدابير التنظيمية وآليات الامتثال والتسويات المشروطة، في حين لا تزال كثير من الأنظمة العربية تركز بدرجة أكبر على العقوبات التقليدية الموجهة إلى الجاني، مع توسع تدريجي في مساءلة الأشخاص الاعتباريين وتعزيز الحوكمة والامتثال.

ويعكس ذلك انتقال السياسة العقابية الحديثة من التركيز على معاقبة الفعل بعد وقوعه إلى محاولة منع تكراره من خلال إصلاح البيئة التنظيمية التي أتاحته.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، تتجه معظم التشريعات الحديثة نحو تبني سياسة عقابية أكثر شمولاً، تقوم على الجمع بين العقوبات الجنائية، والجزاءات المالية، والتدابير التنظيمية، وإصلاح البيئة المؤسسية، بما يحقق الردع ويحافظ على الثقة في الأسواق والمؤسسات الاقتصادية. ويعكس هذا الاتجاه تحولاً من التركيز على معاقبة الجاني وحده إلى معالجة الأسباب التنظيمية التي ساهمت في نشوء الجريمة، وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال.

سادساً: العقوبات المقررة على الأشخاص الاعتباريين

لم تعد السياسة الجنائية الحديثة تقتصر على مساءلة الأشخاص الطبيعيين عن الجرائم البيضاء، بل امتدت في العديد من الأنظمة القانونية إلى مساءلة الأشخاص الاعتباريين، باعتبار أن بعض الجرائم الاقتصادية لا تعبر عن سلوك فردي فحسب، وإنما قد تكون نتيجة لسياسات مؤسسية، أو قصور في أنظمة الرقابة والحوكمة، أو إخفاق في إدارة المخاطر والامتثال.

[28] **الأنظمة الأنجلوسكسونية :**أنظمة قانونية تقوم أساساً على القانون العام(Common Law) ، وتعتمد بدرجة كبيرة على السوابق القضائية إلى جانب التشريعات، ومن أبرز أمثلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ومن ثم أصبح الشخص الاعتباري في كثير من التشريعات طرفاً مستقلاً في المسؤولية الجنائية أو الإدارية متى ثبت أن الجريمة ارتكبت لمصلحته أو باسمه أو نتيجة إخلاله بواجباته التنظيمية.

وتتنوع العقوبات التي يمكن فرضها على الشركات والمؤسسات بحسب طبيعة الجريمة والتشريع المطبق، إلا أنها غالباً ما تشمل الغرامات المالية الكبيرة، ومصادرة العائدات غير المشروعة، وحرمان الشركة من التعاقد مع الجهات الحكومية، أو وقف بعض أنشطتها، أو تعليق أو إلغاء التراخيص، أو فرض قيود على ممارسة نشاطها لفترات محددة. وفي القضايا الجسيمة قد تصل العقوبة إلى حل الشخص الاعتباري أو تصفيته إذا ثبت أن النشاط الإجرامي يمثل جزءاً جوهرياً من أعماله أو أن المؤسسة أُنشئت لتحقيق أغراض غير مشروعة.

ولا تهدف هذه العقوبات إلى معاقبة المؤسسة بوصفها كياناً قانونياً فحسب، وإنما إلى تحقيق الردع المؤسسي، وحماية المستثمرين والدائنين والمتعاملين، ودفع الشركات إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية والامتثال والحوكمة، بما يقلل من احتمالات تكرار الجرائم الاقتصادية مستقبلاً.

كما أخذت بعض الأنظمة القانونية الحديثة بعين الاعتبار مدى التزام المؤسسة بالتعاون مع جهات التحقيق، والإفصاح عن المخالفات، واتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة، عند تحديد نوع العقوبة أو مقدارها. وأصبح وجود برامج امتثال فعالة، ونظم رقابة داخلية قوية، وثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة، من العوامل التي قد تؤثر في تقدير المسؤولية والعقوبة، سواء من خلال تخفيف الجزاءات أو اللجوء إلى تدابير إصلاحية بدلاً من العقوبات التقليدية في بعض الحالات.

ويعكس هذا الاتجاه تحولاً في فلسفة العدالة الجنائية من التركيز على مساءلة مرتكب الجريمة الفرد إلى مساءلة الشخص الاعتباري في ضوء البيئة المؤسسية التي أسهمت في وقوع الجريمة أو أخفقت في منعها. فلم تعد مسؤولية الشخص الاعتباري تُبنى على مجرد وقوع الجريمة داخل المؤسسة، بل أصبحت ترتبط بمدى فاعلية أنظمة الحوكمة، والرقابة الداخلية، والامتثال، وإدارة المخاطر. ومن ثم، لم تعد العقوبات المقررة على الأشخاص الاعتباريين تُعد وسيلة للردع فحسب، وإنما أصبحت أيضاً أداة لتحفيز المؤسسات على بناء بيئة تنظيمية أكثر نزاهة وقدرة على الوقاية من الجرائم الاقتصادية والحد من تكرارها.

سابعاً: الاتجاهات البحثية الحديثة في السياسة العقابية للجريمة البيضاء

شهدت الدراسات الحديثة خلال الفترة (2022–2025) تحولاً ملحوظاً في تقييم فعالية العقوبات المطبقة على الجرائم البيضاء، حيث انتقل الاهتمام من مجرد قياس شدة العقوبة إلى دراسة قدرتها الفعلية على تحقيق الردع ومنع تكرار السلوك الإجرامي. وتشير نتائج عدد من الدراسات إلى أن زيادة العقوبات وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى خفض معدلات الجرائم الاقتصادية، ما لم تقترن بارتفاع احتمالية الكشف عن الجريمة، وسرعة إجراءات التحقيق، وفاعلية إنفاذ القانون، وتعزيز نظم الرقابة والامتثال داخل المؤسسات. كما أظهرت البحوث أن الإدراك الفعلي لاحتمال اكتشاف المخالفة قد يكون أكثر تأثيراً في السلوك الإجرامي من مجرد تشديد العقوبة القانونية.

وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين، اتجهت الأدبيات الحديثة إلى التأكيد على أن العقوبات المالية، على الرغم من أهميتها، قد لا تكون كافية لتحقيق الردع المؤسسي إذا لم تصاحبها إصلاحات تنظيمية حقيقية. ولذلك برزت أهمية التدابير التي تفرض على الشركات تطوير برامج الامتثال، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية، وإخضاعها للمراقبة المستقلة، وربط تخفيف العقوبات بدرجة التعاون مع جهات التحقيق وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ويعكس هذا التوجه انتقال السياسة العقابية من التركيز على العقوبة اللاحقة إلى بناء بيئة تنظيمية تحد من فرص وقوع الجريمة ابتداءً.

كما ركزت بعض الدراسات الحديثة على توظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في دعم قرارات الجهات التنظيمية عند تقدير الجزاءات المالية وتحليل أنماط المخالفات، بما يسهم في تعزيز الاتساق والشفافية في تطبيق العقوبات وتحسين كفاءة إنفاذ القانون. ورغم أن هذه التطبيقات ما تزال في مراحل التطور، فإنها تعكس اتجاهاً متزايداً نحو توظيف الأدوات التحليلية في مكافحة الجرائم الاقتصادية ودعم العدالة الجنائية.

وتؤكد هذه الاتجاهات مجتمعة أن السياسة العقابية الحديثة لم تعد تقاس بمدى قسوة العقوبة فحسب، وإنما بقدرتها على تحقيق الردع العام والخاص، وإصلاح البيئة المؤسسية، وتعزيز ثقافة الامتثال والحوكمة، وتقليل احتمالات تكرار الجريمة داخل المؤسسات. ومن ثم فإن فعالية العقوبة

في الجرائم البيضاء أصبحت ترتبط بمدى تكاملها مع أدوات الوقاية والرقابة والإدارة الرشيدة، أكثر من ارتباطها بزيادة مدة العقوبة أو قيمة الغرامة وحدهما.

ويرى الباحث أن التحول الحقيقي في السياسة العقابية لا يتمثل في استبدال عقوبة بأخرى، وإنما في إعادة تعريف وظيفة العقوبة ذاتها. فبعد أن كان الهدف الرئيس هو معاقبة الجاني بعد وقوع الجريمة، أصبحت العقوبة الحديثة تؤدي دوراً تنظيمياً يهدف إلى إعادة بناء بيئة العمل، وتعزيز الحوكمة والامتثال، وتقليل فرص تكرار السلوك الإجرامي. ومن ثم، فإن فعالية السياسة العقابية في الجرائم البيضاء ينبغي أن تُقاس بقدرتها على إحداث تغيير مؤسسي مستدام، لا بمجرد زيادة مدة العقوبة أو قيمة الغرامة.

سابعاً: إشكالية العدالة والمساواة في العقوبة

تُعد مسألة العدالة والمساواة في العقوبة من أكثر القضايا إثارة للجدل في مجال الجريمة البيضاء. فبينما تقوم العدالة الجنائية على مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الأفراد بسبب مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو المهنية، تسمح العديد من الأنظمة القضائية في الوقت ذاته بمراعاة الظروف الشخصية والاجتماعية والمهنية للجاني عند تحديد العقوبة المناسبة.

ومن الناحية التحليلية، ينشأ التوتر بين مبدأين قانونيين مشروعين. الأول هو مبدأ المساواة القانونية الذي يفترض أن العقوبة يجب أن تستند إلى طبيعة الجريمة وحجم الضرر والمسؤولية الجنائية دون اعتبار للمكانة الاجتماعية أو المهنية للجاني. أما الثاني فهو مبدأ تفريد العقوبة[29]، الذي يفترض أن العدالة تقتضي مراعاة الظروف الفردية المحيطة بكل قضية وكل متهم للوصول إلى عقوبة تتناسب مع شخصيته وظروفه واحتمالات إصلاحه.

---

[29] **تفريد العقوبة :**مبدأ قانوني يجيز للمحكمة مراعاة ظروف الجريمة والجاني عند تحديد نوع العقوبة أو مقدارها، بما يحقق التناسب بين العقوبة وملابسات كل قضية.

وتزداد أهمية هذا الجدل في قضايا الجريمة البيضاء بسبب الطبيعة الخاصة لمرتكبيها. فالجناة غالباً ما يتمتعون بمستويات مرتفعة من التعليم والاستقرار المهني والاجتماعي، وقد يملكون سجلات مهنية خالية من السوابق الجنائية. وعندما تؤخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند تحديد العقوبة، قد ينشأ انطباع لدى الرأي العام بأن أصحاب المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية المرتفعة يحصلون على معاملة أكثر تساهلاً مقارنة بمرتكبي الجرائم التقليدية.

وفي المقابل، يرى أنصار تفريد العقوبة أن تجاهل الظروف الشخصية والاجتماعية للجاني قد يؤدي إلى عقوبات لا تحقق أهداف الإصلاح والعدالة الفردية. فالمساواة لا تعني بالضرورة معاملة جميع الجناة بالطريقة نفسها، بل معاملة الحالات المتشابهة بصورة متشابهة، والحالات المختلفة بما يتناسب مع اختلاف ظروفها.

كما أن الجدل لا يقتصر على العقوبات السالبة للحرية، بل يمتد إلى العقوبات المالية والمهنية والتنظيمية. فبعض الباحثين يرون أن فقدان السمعة المهنية أو الحرمان من ممارسة المهنة أو خسارة الموقع الوظيفي قد تمثل آثاراً عقابية كبيرة بالنسبة لبعض مرتكبي الجريمة البيضاء، في حين يرى آخرون أن هذه النتائج لا ينبغي أن تؤثر في تقدير العقوبة الجنائية الأساسية.

ولإبراز أبعاد هذا الجدل، يبين **الجدول رقم** (8) المقارنة بين مبدأ المساواة القانونية ومبدأ تفريد العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء.

الجدول رقم (8): المساواة القانونية مقابل تفريد العقوبة

البعد	المساواة القانونية	تفريد العقوبة
الأساس	الفعل الإجرامي	الفعل والجاني معا
معيار العقوبة	حجم الجريمة والضرر	الجريمة والظروف الفردية
الهدف الرئيس	تحقيق المساواة أمام القانون	تحقيق العدالة الفردية
النظرة إلى المكانة الاجتماعية	لا ينبغي أن تؤثر	قد تؤخذ بعين الاعتبار بصورة محدودة
الخطر المحتمل	تجاهل الفروق الفردية	ظهور انطباع بعدم المساواة

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Friedrichs (2010)، و Tonry (2011)، و Benson and Simpson (2018).

ويتضح من الجدول رقم (8) أن التحدي الحقيقي لا يتمثل في الاختيار بين المساواة أو تفريد العقوبة، بل في تحقيق توازن بينهما.

فكلما طُبقت العقوبة بصورة تراعي الظروف الفردية دون المساس بمبدأ المساواة أمام القانون، ازدادت قدرتها على تحقيق العدالة والردع في آن واحد. أما إذا أُعطي وزن مفرط للمكانة الاجتماعية أو المهنية للجاني، فقد يؤدي ذلك إلى تقويض الثقة العامة في النظام القضائي وإثارة الشكوك حول عدالة العقوبات المطبقة في قضايا الجريمة البيضاء.

مثال واقعي:

قضية Jeffrey Skilling تُستخدم كثيراً في الأدبيات القانونية لمناقشة هذا الجدل. فرغم مكانته المهنية الرفيعة كرئيس تنفيذي لشركة إنرون، حُكم عليه بالسجن لسنوات طويلة بسبب حجم الأضرار التي لحقت بالمستثمرين والأسواق. وتُظهر هذه القضية أن المحاكم قد تتجه إلى تشديد العقوبة عندما ترى أن حجم الضرر والردع العام يتفوقان على أي اعتبارات مرتبطة بالمكانة الاجتماعية أو المهنية للجاني.

ثامناً: أثر العقوبة على الردع العام والثقة المؤسسية

لا تقتصر وظيفة العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء على معاقبة الجاني أو تحميله المسؤولية القانونية عن أفعاله، بل تمتد إلى تحقيق أهداف أوسع تتعلق بحماية النظام الاقتصادي وتعزيز الثقة في المؤسسات والأسواق وآليات العدالة. ولذلك تنظر العديد من الأنظمة القانونية إلى العقوبة باعتبارها أداة للردع العام بقدر ما هي وسيلة للردع الخاص أو العقاب الفردي.

وتكتسب مسألة الردع أهمية خاصة في الجريمة البيضاء بسبب طبيعة الدوافع المرتبطة بها. فالكثير من هذه الجرائم يرتبط بقرارات عقلانية تقوم على الموازنة بين المنافع المحتملة والمخاطر المتوقعة. ولذلك فإن وضوح العقوبة واحتمال تطبيقها بصورة فعلية يشكلان عاملاً مهماً في التأثير على سلوك الأفراد داخل المؤسسات والحد من الرغبة في استغلال الفرص التنظيمية بصورة غير مشروعة.

كما تؤدي العقوبة دوراً محورياً في حماية الثقة المؤسسية. فالمؤسسات الاقتصادية والمالية والإدارية تعتمد بدرجة كبيرة على الثقة المتبادلة بين المستثمرين والعملاء والعاملين والجهات الرقابية. وعندما تُكتشف جرائم الاحتيال أو الفساد أو التلاعب المالي دون أن تواجه بعقوبات مناسبة، قد تتراجع الثقة في قدرة المؤسسات على حماية الحقوق والمصالح العامة، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الأسواق واستقرار البيئة الاقتصادية.

وفي المقابل، فإن العقوبات التي يُنظر إليها على أنها عادلة ومتناسبة مع حجم الجريمة تسهم في تعزيز شرعية النظام القانوني وترسيخ الثقة في آليات الرقابة والمساءلة. فكلما شعر الأفراد والمؤسسات بأن القانون يُطبق بصورة متساوية على الجميع، ازدادت فاعلية الردع وارتفعت مستويات الثقة في النظام القضائي والتنظيمي.

ومن هنا، فإن خطورة الجريمة البيضاء لا تقاس فقط بالخسائر المالية المباشرة الناتجة عنها، بل أيضاً بالأضرار غير المباشرة التي قد تلحق بالثقة العامة. ولهذا السبب تميل بعض المحاكم والجهات التنظيمية إلى تشديد العقوبات في القضايا الكبرى التي تمس سلامة الأسواق أو تؤثر في أعداد كبيرة من المستثمرين أو المتعاملين، بهدف إرسال رسالة واضحة بأن استغلال الثقة المؤسسية لن يمر دون مساءلة.

ويبين **الشكل رقم** (11) العلاقة بين العقوبة والردع العام والثقة المؤسسية في قضايا الجريمة البيضاء.



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Becker (1968)، و Friedrichs (2010) و Benson and Simpson (2018).

ويوضح الشكل رقم (11) أن أثر العقوبة يمتد إلى ما هو أبعد من الجاني نفسه. فكلما كانت العقوبة واضحة ومتناسبة ومطبقة بصورة متسقة، ازدادت قدرتها على التأثير في سلوك الأفراد الآخرين وتعزيز الثقة في المؤسسات القانونية والتنظيمية. أما إذا فُسرت العقوبات على أنها غير عادلة أو متأثرة بالنفوذ أو المكانة الاجتماعية، فقد يضعف أثر الردع وتتراجع الثقة العامة في فعالية النظام القانوني وقدرته على حماية المصالح العامة.

مثال واقعي:

بعد انهيار Enron وإدانة عدد من كبار التنفيذيين، اعتبر العديد من الباحثين أن العقوبات المشددة والإصلاحات التنظيمية اللاحقة، وعلى رأسها قانون Sarbanes–Oxley Act، لم تستهدف معاقبة الجناة فقط، بل هدفت أيضاً إلى استعادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الأمريكية وتعزيز الردع العام ضد التلاعب المالي والإفصاح المضلل.

تاسعاً: دلالة نتائج التحقيق على تصميم العقوبة

لا تقتصر أهمية التحقيق في قضايا الجريمة البيضاء على إثبات وقوع الجريمة أو تحديد المسؤولية الجنائية، بل تمتد إلى توفير قاعدة معلومات متكاملة تساعد الجهات القضائية والتنظيمية على فهم طبيعة السلوك الإجرامي والظروف التي أحاطت به. ولذلك فإن نتائج التحقيق لا تؤثر فقط في إثبات الجريمة، وإنما تلعب دوراً مهماً في تقدير العقوبة المناسبة وتحديد الإجراءات التصحيحية اللاحقة.

ولا يكفي في كثير من قضايا الجريمة البيضاء إثبات أن المخالفة قد وقعت بالفعل، بل يصبح من الضروري فهم الكيفية التي وقعت بها، والدوافع التي ساهمت في حدوثها، وحجم المنفعة التي تحققت للجاني، ومدى التخطيط أو التعمد الذي رافق السلوك الإجرامي. فهذه العناصر تساعد المحكمة على التمييز بين المخالفات العرضية أو المحدودة وبين السلوكيات الاحتيالية المنظمة التي تتطلب استجابة عقابية أكثر صرامة.

كما توفر نتائج التحقيق مؤشرات مهمة حول حجم الضرر الذي لحق بالمؤسسة أو المستثمرين أو المتعاملين أو المجتمع بصورة عامة. فكلما اتسع نطاق الضرر أو طال أمد الجريمة أو ارتفع مستوى الإخفاء والتخطيط، ازدادت أهمية هذه النتائج في تقدير مستوى الخطورة الإجرامية وتحديد العقوبة الملائمة.

ولا تقتصر قيمة التحقيق على تقييم سلوك الجاني فحسب، بل تمتد أيضاً إلى تحليل البيئة التنظيمية التي سمحت بوقوع الجريمة. فالكشف عن أوجه القصور الرقابي أو ضعف الضوابط الداخلية أو غموض الصلاحيات قد يدفع الجهات التنظيمية إلى فرض تدابير إصلاحية إضافية تتجاوز العقوبات الفردية، مثل تعزيز الرقابة أو تعديل الإجراءات أو فرض متطلبات امتثال أكثر صرامة على المؤسسة.

كما تساعد نتائج التحقيق في تقييم احتمالات تكرار السلوك مستقبلاً، سواء من قبل الجاني نفسه أو داخل المؤسسة التي وقعت فيها الجريمة. ويُعد هذا الجانب من العناصر المهمة في تحديد الحاجة إلى عقوبات رادعة أو تدابير وقائية إضافية تهدف إلى الحد من مخاطر العود والانحراف المؤسسي. ويبين الشكل رقم (12) العلاقة بين نتائج التحقيق والقرار العقابي في قضايا الجريمة البيضاء.

الشكل رقم (12):
دور نتائج التحقيق في تصميم العقوبة



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Wells (2017)و و Bologna et al. (2013)، وSingleton and Singleton (2010).

ويوضح الشكل رقم (12) أن العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء لا تُبنى على الفعل الإجرامي بمعزل عن سياقه، بل تعتمد على فهم شامل للوقائع والضرر والدوافع والظروف التنظيمية التي كشفتها عملية التحقيق. ولذلك تمثل نتائج التحقيق أحد المدخلات الأساسية التي تساعد المحاكم والجهات التنظيمية على تصميم عقوبات أكثر عدالة وفاعلية، وتحقيق التوازن بين المساءلة القانونية والوقاية المستقبلية.

عاشراً: أهمية هذا المفهوم لمحققي الاحتيال

لا تقتصر أهمية فهم أنماط العقوبة ومعاييرها على القضاة والجهات القانونية، بل تمتد بصورة مباشرة إلى محققي الاحتيال والمحاسبين الجنائيين. فنتائج التحقيق لا تُستخدم فقط لإثبات وقوع الجريمة أو تحديد المسؤولية، وإنما تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات التي تعتمد عليها الجهات القضائية والتنظيمية عند تقييم خطورة السلوك وتحديد العقوبة المناسبة.

ويساعد هذا الفهم المحقق على التركيز على العناصر التي تمتلك قيمة قانونية وعقابية إلى جانب قيمتها الإثباتية. فإثبات حجم الضرر، ومستوى التخطيط والتعمد، وطبيعة المنفعة التي تحققت للجاني، ومدى استغلاله للسلطة أو الثقة المؤسسية، كلها عوامل قد تؤثر بصورة مباشرة في تقدير العقوبة وشدتها.

كما يساهم هذا المنظور في تطوير تقارير تحقيق أكثر شمولاً ودقة، بحيث لا تقتصر على وصف الوقائع والأدلة، بل تتناول أيضاً الآثار المؤسسية والاقتصادية والتنظيمية المترتبة على الجريمة. فكلما كان التقرير أكثر قدرة على توضيح السياق الكامل للسلوك الإجرامي، ازدادت قيمته بالنسبة للجهات القضائية والتنظيمية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالعقوبة أو التدابير التصحيحية.

ومن الجوانب المهمة أيضاً أن فهم معايير العقوبة يساعد المحقق على التمييز بين العقوبات الرسمية، مثل السجن والغرامات والمنع من مزاولة المهنة، والعقوبات غير الرسمية التي قد تتمثل في فقدان

السمعة أو الوظيفة أو الثقة المهنية. ويسهم هذا التمييز في تقديم تقييم أكثر واقعية للتداعيات الكلية للجريمة وآثارها المستقبلية.

كما يوفر هذا الفهم أساساً مهماً لتطوير الإجراءات الوقائية داخل المؤسسات. فالكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تشديد العقوبات أو زيادة المسؤولية القانونية يساعد الإدارات والجهات الرقابية على معالجة نقاط الضعف التنظيمية قبل تحولها إلى جرائم أو مخالفات جسيمة.

ومثالاً على ذلك، قد تكشف تحقيقات الاحتيال أن الضرر المالي المباشر الناتج عن الجريمة محدود نسبياً، إلا أن التحقيق يُظهر وجود تخطيط متعمد واستغلال للثقة المؤسسية وإخفاء للأدلة استمر لفترة طويلة. وفي هذه الحالة قد تصبح هذه العوامل أكثر تأثيراً في تقدير العقوبة من قيمة الخسارة المالية وحدها. ولذلك فإن المحقق الفعّال لا يركز فقط على مقدار الضرر، بل على طبيعة السلوك والظروف التي أحاطت به وآثاره المؤسسية الأوسع.

ومن ثم، فإن فهم أنماط العقوبة ومعاييرها يُعد جزءاً أساسياً من عمل المحقق المعاصر، لأنه يربط بين عملية الكشف عن الجريمة وبين الأهداف النهائية للعدالة الجنائية، والمتمثلة في المساءلة والردع وحماية المؤسسات ومنع تكرار السلوك الإجرامي.

أهم الاستنتاجات

- لا تقتصر العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء على معاقبة الجاني، بل تهدف أيضاً إلى تحقيق الردع العام، واسترداد المنافع غير المشروعة، وحماية الثقة في المؤسسات والأسواق.
- تتسم السياسة العقابية في الجريمة البيضاء بالتنوع، إذ تجمع بين العقوبات السالبة للحرية والعقوبات المالية والمهنية والتنظيمية وفقاً لطبيعة الجريمة وآثارها.
- لا يعتمد تحديد العقوبة على الوصف القانوني للجريمة وحده، بل يتأثر أيضاً بحجم الضرر، وقيمة المنفعة المتحققة، ومستوى التعمد والتخطيط، وطبيعة المسؤولية الوظيفية للجاني.

- تثير العلاقة بين المكانة الاجتماعية والعقوبة جدلاً مستمراً في الأدبيات الإجرامية، إلا أن الدراسات لا تقدم دليلاً قاطعاً على وجود نمط ثابت يربط المكانة الاجتماعية بتخفيف العقوبة أو تشديدها.
- تمثل الاعتبارات النفسية والاجتماعية، مثل السجل المهني والسوابق الجنائية والتعاون مع جهات التحقيق، عوامل قد تؤخذ في الاعتبار عند تقدير العقوبة دون أن تلغي المسؤولية القانونية عن الجريمة.
- تقوم العدالة العقابية في الجريمة البيضاء على تحقيق توازن بين مبدأ المساواة أمام القانون ومبدأ تفريد العقوبة بما يراعي ظروف كل قضية دون الإخلال بالعدالة القانونية.
- ترتبط فعالية العقوبة بقدرتها على تحقيق الردع العام وتعزيز الثقة في المؤسسات القانونية والتنظيمية، الأمر الذي يجعل وضوح العقوبات واتساق تطبيقها عنصراً أساسياً في الحد من السلوك الاحتيالي وتعزيز الامتثال المؤسسي.
- تمثل نتائج التحقيق المالي والجنائي أحد أهم المدخلات التي تعتمد عليها المحاكم والجهات التنظيمية عند تقدير العقوبة، إذ لا يقتصر دور التحقيق على إثبات الجريمة، بل يمتد إلى تحديد حجم الضرر، ومستوى التعمد، وطبيعة البيئة التنظيمية، بما يسهم في تصميم العقوبات والتدابير التصحيحية والوقائية.
- بالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن فهم أنماط العقوبة ومعاييرها يساعد على توجيه التحقيق نحو العناصر ذات الأهمية القانونية والعقابية، وتحسين جودة التقارير المقدمة للجهات القضائية والتنظيمية.
- تكشف الجريمة البيضاء أن حماية المؤسسات والأسواق لا تتحقق من خلال العقوبة وحدها، بل من خلال التكامل بين التحقيق الفعال، والمساءلة القانونية، والرقابة المؤسسية، والردع المستمر.
- تكشف الاتجاهات الحديثة أن السياسة العقابية في الجرائم البيضاء تتجه تدريجياً من التركيز على معاقبة الجاني بعد وقوع الجريمة إلى تعزيز مسؤولية المؤسسة عن الوقاية منها، من خلال الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر.

خاتمة الفصل

تكشف دراسة أنماط العقوبة في قضايا الجريمة البيضاء أن الاستجابة العقابية لا تتحدد دائماً وفق الوصف القانوني للجريمة أو حجم الضرر المالي المباشر فقط، بل تتداخل معها مجموعة من الاعتبارات القانونية والاجتماعية والمهنية والتنظيمية التي تؤثر في عملية تقدير العقوبة وتحديد أهدافها. فالعقوبة في هذا النوع من الجرائم لا تستهدف مجرد معاقبة الجاني، وإنما تسعى أيضاً إلى تحقيق الردع العام، وحماية الثقة بالمؤسسات، ومنع الاستفادة من العوائد غير المشروعة، والحد من احتمالات تكرار السلوك مستقبلاً.

كما يبين هذا الفصل أن العلاقة بين المكانة الاجتماعية والعقوبة تمثل إحدى أكثر القضايا إثارة للنقاش في أدبيات الجريمة البيضاء. فبينما يقوم النظام القانوني على مبدأ المساواة أمام القانون، تستمر التساؤلات حول مدى تأثير الخلفية المهنية والاجتماعية للجاني في تقدير العقوبة أو في النظرة إلى خطورته وإمكانية إصلاحه. ومن هنا تبرز أهمية تحقيق التوازن بين تفريد العقوبة ومراعاة الظروف الفردية من جهة، والحفاظ على العدالة والمساواة القانونية من جهة أخرى.

وتوضح المناقشة أيضاً أن فعالية العقوبة لا تقاس فقط بمقدار شدتها، بل بقدرتها على تعزيز الثقة في المؤسسات القانونية والتنظيمية وترسيخ القناعة بأن الانحراف المؤسسي والاحتيال المالي سيواجهان باستجابة قانونية عادلة ومتناسبة. فكلما كانت العقوبات واضحة ومتسقة ومبنية على معايير موضوعية، ازدادت قدرتها على تحقيق الردع وحماية المصالح العامة.

كما يتضح أن نتائج التحقيقات المالية والجنائية تمثل عنصراً أساسياً في بناء القرار العقابي، لأنها توفر للمحاكم والجهات التنظيمية فهماً أعمق لطبيعة السلوك الإجرامي ومستوى التخطيط والتعمد وحجم الضرر والقصور التنظيمي المرتبط بالجريمة. ولذلك فإن دور المحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال لا يقتصر على إثبات الوقائع، بل يمتد إلى تقديم صورة متكاملة تساعد على تحقيق عدالة عقابية أكثر دقة وفاعلية.

وعليه، فإن فهم العقوبة في الجريمة البيضاء يتطلب النظر إليها بوصفها جزءاً من منظومة متكاملة تضم الجريمة، والجاني، والبيئة التنظيمية، وآليات الرقابة والتحقيق، والحوكمة المؤسسية.

فالعقوبة لم تعد تمثل المرحلة الختامية في مواجهة الجريمة البيضاء، بل أصبحت إحدى أدوات إدارة مخاطرها والحد من تكرارها وتعزيز الامتثال المؤسسي. ويمثل هذا الفهم أحد المرتكزات الأساسية للمحاسبة الجنائية الحديثة، لأنه يربط بين كشف الجريمة، ومساءلة مرتكبيها، وإصلاح البيئة المؤسسية، وتعزيز الوقاية والردع، وحماية الثقة في المؤسسات والأسواق.

الفصل السابع

التطبيقات التحليلية والتحقيقية للجريمة البيضاء

مقدمة الفصل

تناولت الفصول السابقة الجريمة البيضاء من منظور نظري وتحليلي، من خلال استعراض تطور المفهوم، وخصائصه السلوكية والتنظيمية، والعوامل المرتبطة بمرتكبيه، إضافة إلى أنماط السلوك التي تظهر أثناء التحقيق والمحاكمة، والاعتبارات المتعلقة بالعقوبة والردع. وقد أظهرت هذه المناقشات أن الجريمة البيضاء تمثل ظاهرة معقدة تتداخل فيها العوامل الفردية والتنظيمية والثقافية والرقابية.

إلا أن القيمة العملية للنظريات الإجرامية لا تتجلى في قدرتها على تفسير الظاهرة فحسب، بل في مدى قدرتها على تفسير الوقائع الفعلية وتحليل كيفية نشوء الانحراف داخل المؤسسات واستمراره. ومن هذا المنطلق، ينتقل هذا الفصل من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي من خلال تحليل عدد من أشهر قضايا الجريمة البيضاء في التاريخ الاقتصادي المعاصر وربطها بالأطر التفسيرية التي جرى تناولها في الفصول السابقة، ولا سيما نظرية التعلم التفاضلي، ونظرية الفرصة الإجرامية، ومفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف، ومفهوم السلطة والثقة المؤسسية.

كما يتناول الفصل مؤشرات الاحتيال والإنذار المبكر[30](Red Flags) ، وبعض النماذج التحليلية المساندة للتحقيقات المالية والجنائية، بهدف دعم اكتشاف المخاطر وتفسير السلوك الاحتيالي قبل تطوره إلى أزمات مؤسسية واسعة النطاق.

ولا يهدف الفصل إلى استعراض وقائع تاريخية معروفة فحسب، بل إلى توظيفها باعتبارها حالات تطبيقية تساعد على اختبار الفرضيات الإجرامية وتحليل العلاقة بين الثقافة التنظيمية والسلطة

---

30 **مؤشرات الإنذار المبكر (Red Flags):** علامات أو مؤشرات قد تدل على وجود احتمال للاحتيال أو المخالفات، لكنها لا تُعد دليلاً قاطعاً على وقوعها.

والرقابة والفرص المتاحة لارتكاب السلوك غير المشروع، وربط الأدبيات التقليدية بالتطورات الحديثة التي شهدتها الجريمة البيضاء في بيئات الأعمال الرقمية والاقتصادات المعاصرة.

وبذلك يشكل هذا الفصل حلقة وصل بين النظرية والتطبيق، وبين التحليل الإجرامي والتحقيق العملي، بما يسهم في بناء فهم أكثر شمولاً للجريمة البيضاء وآليات نشوئها واكتشافها والحد من مخاطرها.

أولاً: دراسة حالة شركةEnron

1. عندما تحولت المحاسبة إلى أداة لإخفاء الحقيقة

تُعد قضية شركة إنرون (Enron) من أشهر قضايا الجريمة البيضاء في التاريخ الاقتصادي الحديث، وغالباً ما يُشار إليها في الأدبيات الإجرامية والمحاسبية باعتبارها نموذجاً كلاسيكياً للتفاعل بين السلطة التنظيمية والثقافة المؤسسية والاحتيال المالي. وقد اكتسبت القضية أهميتها ليس فقط بسبب حجم الخسائر الناتجة عنها، بل لأنها كشفت كيف يمكن لمؤسسة كبرى تتمتع بسمعة مهنية عالية أن تتحول تدريجياً إلى بيئة تسمح بالتلاعب المنظم وإخفاء الحقائق المالية عن المستثمرين والجهات الرقابية.

2. خلفية القضية

تأسست شركة إنرون في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985، ونمت خلال فترة قصيرة لتصبح واحدة من أكبر شركات الطاقة في العالم. وخلال أواخر التسعينيات كانت الشركة تُقدَّم بوصفها نموذجاً للابتكار والنجاح الإداري، واحتلت مواقع متقدمة في تصنيفات الشركات الأمريكية الأكثر إعجاباً.

إلا أن هذه الصورة الإيجابية كانت تخفي وراءها ممارسات محاسبية معقدة هدفت إلى إظهار الشركة في وضع مالي أفضل من واقعها الحقيقي. فقد استخدمت الإدارة عدداً كبيراً من الكيانات ذات الأغراض الخاصة[31] (Special Purpose Entities) لإخفاء الديون والخسائر خارج القوائم المالية الرسمية، الأمر الذي أدى إلى تضليل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين لفترات طويلة.

وفي عام 2001 بدأت تفاصيل التلاعب بالظهور تدريجياً، لتدخل الشركة في أزمة ثقة حادة انتهت بإعلان إفلاسها في ديسمبر من العام نفسه، في واحدة من أكبر حالات الإفلاس المؤسسي في تاريخ الولايات المتحدة آنذاك.

3. طبيعة السلوك الإجرامي

لم تعتمد القضية على اختلاس مباشر أو سرقة تقليدية للأموال، بل ارتكزت على استخدام أدوات محاسبية وقانونية تبدو في ظاهرها مشروعة، بهدف إخفاء الواقع المالي الحقيقي للشركة.

وقد تمثلت أبرز الممارسات في:

- إخفاء الالتزامات والديون خارج القوائم المالية.
- تضخيم الأرباح المعلنة.
- تضليل المستثمرين بشأن الأداء المالي.
- استخدام هياكل تنظيمية معقدة لإخفاء الخسائر.
- استغلال الثقة المؤسسية والسمعة المهنية للإدارة العليا.

[31] **الكيانات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities - SPEs):** شركات أو كيانات قانونية تُنشأ لغرض محدد، وقد تُستخدم بصورة مشروعة، إلا أنها قد تُستغل لإخفاء الديون أو نقل المخاطر خارج القوائم المالية.

وتكشف هذه الممارسات أن الجريمة البيضاء قد لا تعتمد على إخفاء المعاملات فحسب، بل على إعادة تشكيل الصورة الظاهرة للواقع المالي بحيث تبدو القوائم المالية متوافقة مع التوقعات السوقية رغم ابتعادها عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة.

4. التحليل وفق نظرية التعلم التفاضلي

تقدم قضية إنرون مثالاً واضحاً على الأفكار التي طرحتها نظرية التعلم التفاضلي. فالمشكلة لم تكن مرتبطة بموظف واحد أو قرار فردي معزول، بل بثقافة تنظيمية انتشرت داخل المؤسسة وشجعت على تحقيق النتائج بأي وسيلة ممكنة.

وقد أظهرت التحقيقات أن الموظفين الجدد كانوا يدخلون إلى بيئة تنظيمية تركز بصورة مكثفة على الأرباح السريعة والنمو المستمر، بينما كانت الممارسات العدوانية في إعداد التقارير المالية تحظى بدرجات متفاوتة من القبول أو التجاهل.

وبمرور الوقت، أصبحت بعض السلوكيات المنحرفة جزءاً من الثقافة غير الرسمية داخل المؤسسة، وهو ما يتوافق مع مفهوم التعلم الاجتماعي وانتقال التبريرات والسلوكيات المنحرفة عبر الجماعات المهنية.

ويمكن تفسير هذه الحالة أيضاً في ضوء النموذج الاجتماعي–التعلمي للسلوك الاحتيالي الذي جرى عرضه في الباب الثاني من هذا الكتاب، حيث أدى ارتفاع الارتباط بالمواقف المؤيدة للانحراف والتبريرات التنظيمية للممارسات المحاسبية العدوانية، مع ضعف الأصوات المؤيدة للالتزام والاعتراض الداخلي، إلى زيادة احتمالية استمرار السلوك الاحتيالي وانتشاره داخل المؤسسة.

5. التحليل وفق مفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف

تمثل إنرون نموذجاً واضحاً لعملية التطبيع التنظيمي للانحراف (Normalization of Deviance) فالممارسات التي بدأت في الأصل باعتبارها استثناءات أو حلولاً مؤقتة سرعان ما تحولت إلى إجراءات متكررة ومقبولة داخلياً. ومع تكرار النجاح الظاهري لهذه الممارسات وعدم ظهور عواقب فورية لها، بدأت الإدارة والعاملون في النظر إليها باعتبارها جزءاً طبيعياً من أسلوب العمل.

وتوضح هذه الحالة أن أخطر مظاهر الانحراف المؤسسي لا تبدأ عادةً بقرارات كبرى، بل بسلسلة من التجاوزات الصغيرة التي تتكرر تدريجياً حتى تفقد المؤسسة قدرتها على التمييز بين السلوك المشروع والسلوك المنحرف. ومع مرور الوقت، لا يعود الانحراف يُنظر إليه بوصفه استثناءً يستوجب التصحيح، بل باعتباره ممارسة اعتيادية تحقق النتائج المطلوبة وتحظى بدرجات متفاوتة من القبول أو التجاهل التنظيمي.

وهكذا ينتقل الانحراف من مرحلة المخالفة الفردية إلى مرحلة الثقافة المؤسسية، حيث تصبح القواعد الرسمية أقل تأثيراً من الأعراف غير الرسمية التي تتشكل داخل بيئة العمل. وتكشف قضية إنرون أن الخطر الحقيقي لا يكمن في المخالفة الأولى بحد ذاتها، بل في قدرة المؤسسة على تبريرها وتكرارها وتطبيعها حتى تصبح جزءاً من ممارساتها اليومية.

6. مؤشرات الخطر التي كانت موجودة

لو تم تحليل الشركة باستخدام منهجيات التحقيق الحديثة، لظهرت مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر، من أبرزها:

- نمو أرباح غير متناسب مع التدفقات النقدية الفعلية.
- تعقيد مفرط في الهياكل التنظيمية والمالية.

- اعتماد واسع على معاملات مع أطراف ذات علاقة.
- ضعف الشفافية في الإفصاح المالي.
- الاعتماد المفرط على التقديرات المحاسبية .
- الفجوة المستمرة بين القيمة السوقية والأداء الاقتصادي الفعلي.
- تركّز النفوذ في أيدي عدد محدود من القيادات التنفيذية.
- ضغوط مستمرة لتحقيق نتائج مالية متزايدة.

وتكشف هذه المؤشرات أن المخاطر المرتبطة بقضية إنرون لم تكن خفية بالكامل، بل كانت هناك إشارات تحذيرية متعددة ظهرت في البيانات المالية والهيكل التنظيمي وآليات الحوكمة قبل انهيار الشركة بسنوات. إلا أن تفاعل الثقة المؤسسية مع تعقيد العمليات المالية وقوة الصورة الذهنية للشركة ساهم في الحد من فعالية التدقيق والرقابة، الأمر الذي أدى إلى تأخر اكتشاف المخالفات وتفاقم آثارها.

7. الدروس المستفادة لمحقق الاحتيال

تكشف قضية إنرون أن أخطر الجرائم الاقتصادية لا تنشأ عادةً نتيجة ضعف رقابي منفرد، بل من تفاعل معقد بين الثقافة التنظيمية والسلطة والفرص المتاحة وآليات التبرير التي تسمح بتطبيع السلوك المنحرف داخل المؤسسة. ولذلك فإن مهمة محقق الاحتيال لا تقتصر على مراجعة الأرقام والقيود المحاسبية، وإنما تمتد إلى تحليل البيئة التنظيمية والثقافة الداخلية والعلاقات المهنية وأنماط اتخاذ القرار التي قد تسهم في إخفاء الانحراف أو استمراره لفترات طويلة.

كما توضح القضية أن التعقيد المحاسبي لا ينبغي أن يُفسَّر بوصفه دليلاً على المشروعية أو الكفاءة الفنية، بل قد يمثل في بعض الحالات وسيلة لإخفاء المخاطر أو الحد من قدرة المستثمرين والمدققين والجهات الرقابية على فهم الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة. ومن ثم، فإن ارتفاع درجة التعقيد أو الغموض في المعاملات المالية يستوجب قدراً أكبر من الفحص المهني والتشكيك المنهجي.

ومن منظور المحاسبة الجنائية، تمثل إنرون مثالاً كلاسيكياً على أن غياب الشفافية وضعف الحوكمة وتطبيع الانحراف يمكن أن يحول مؤسسة ناجحة ظاهرياً إلى بيئة عالية الخطورة. كما تؤكد أن نجاح التحقيق في الجرائم البيضاء يتطلب فهماً متكاملاً للأبعاد المالية والتنظيمية والسلوكية معاً، لأن المؤشرات التحذيرية كثيراً ما تظهر في الثقافة المؤسسية قبل أن تظهر بوضوح في السجلات المالية.

ثانياً: دراسة حالة شركةWorldCom

1. عندما تحولت الأرباح الوهمية إلى أكبر فضيحة محاسبية في تاريخ الاتصالات

تُعد قضية شركة وورلدكوم (WorldCom) من أبرز قضايا الجريمة البيضاء المرتبطة بالتلاعب المحاسبي في التاريخ الحديث، وغالباً ما تُذكر إلى جانب قضية إنرون باعتبارهما من القضايا التي أعادت تشكيل بيئة الرقابة والحوكمة والتشريعات المالية في الولايات المتحدة. وقد كشفت القضية كيف يمكن للضغوط التنظيمية والسعي المستمر لتحقيق توقعات السوق أن يدفع بعض المؤسسات إلى تبني ممارسات محاسبية مضللة تؤدي في النهاية إلى انهيار الثقة في المعلومات المالية.

2. خلفية القضية

تأسست شركة وورلدكوم خلال ثمانينيات القرن الماضي، ونمت بسرعة كبيرة من خلال سلسلة من عمليات الاستحواذ والتوسع في قطاع الاتصالات. ومع نهاية التسعينيات أصبحت من أكبر شركات الاتصالات في العالم، وواحدة من أبرز الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية.

إلا أن التباطؤ الذي أصاب قطاع الاتصالات في مطلع الألفية الجديدة أدى إلى تراجع الإيرادات والأرباح الفعلية للشركة. وفي ظل الضغوط المتزايدة للحفاظ على صورة النمو المستمر أمام

المستثمرين والأسواق المالية، بدأت الإدارة العليا باللجوء إلى معالجات محاسبية غير سليمة لإظهار نتائج مالية أفضل من الواقع.

وفي عام 2002 تم الكشف عن تلاعب محاسبي تجاوز 11 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى انهيار الشركة وإعلان إفلاسها في واحدة من أكبر حالات الإفلاس المؤسسي في التاريخ الأمريكي.

3. طبيعة السلوك الإجرامي

تمحورت المخالفة الأساسية حول إعادة تصنيف بعض المصروفات التشغيلية الجارية باعتبارها أصولاً رأسمالية طويلة الأجل.

وبدلاً من تسجيل هذه المصروفات ضمن قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي حدثت فيها، جرى تسجيلها كاستثمارات رأسمالية يتم استهلاكها على سنوات لاحقة. **وقد أدى ذلك إلى:**

- تخفيض المصروفات الظاهرة في القوائم المالية.
- تضخيم الأرباح المعلنة.
- تحسين المؤشرات المالية بصورة مصطنعة.
- تضليل المستثمرين والمقرضين والأسواق المالية.

وتكشف هذه الممارسات أن الجريمة البيضاء قد تُرتكب من خلال استغلال المعرفة الفنية المتخصصة، بحيث يصبح السلوك الإجرامي مخفياً داخل إجراءات تبدو محاسبية أو إدارية طبيعية.

4. التحليل وفق نظرية التعلم التفاضلي

تعكس القضية عدداً من المبادئ الأساسية لنظرية التعلم التفاضلي. فالممارسات المحاسبية المضللة لم تكن نتاج قرار فردي عابر، بل ظهرت داخل بيئة تنظيمية تطورت فيها تبريرات مستمرة لتجاوز القواعد المهنية.

ومع استمرار الضغوط لتحقيق الأرباح والمحافظة على قيمة السهم، بدأت بعض الممارسات غير السليمة تُقدَّم داخل المؤسسة بوصفها حلولاً مؤقتة أو إجراءات ضرورية لحماية الشركة من الانهيار أو للحفاظ على ثقة المستثمرين. ومع تكرار هذه التبريرات، انتقلت المعرفة المتعلقة بالمخالفة وأساليب تنفيذها بين الأفراد المعنيين، مما سمح باستمرار السلوك المنحرف لفترة طويلة دون اعتراض داخلي فعال.

ويمكن تفسير هذه الحالة أيضاً في ضوء النموذج الاجتماعي–التعلمي للسلوك الاحتيالي الذي جرى عرضه في الباب الثاني من هذا الكتاب، حيث أسهمت التبريرات التنظيمية المرتبطة بالحفاظ على ثقة المستثمرين وتحقيق توقعات السوق في تعزيز قبول بعض الممارسات المحاسبية المضللة، بينما تراجعت فعالية الأصوات المهنية الرافضة لها.

ونتيجة لذلك ارتفعت قابلية استمرار السلوك المنحرف وانتقاله داخل البيئة التنظيمية، الأمر الذي ينسجم مع الافتراض القائل إن احتمالية الاحتيال تزداد كلما تعززت التبريرات المؤيدة للانحراف وضعفت الضوابط الاجتماعية والمهنية الرافضة له.

5. التحليل وفق مفهوم الفرصة التنظيمية

تمثل وورلدكوم مثالاً واضحاً على دور الفرصة التنظيمية في تمكين الجريمة البيضاء. فقد توافرت مجموعة من الظروف التي سهلت استمرار التلاعب، من أبرزها:

- تركّز السلطة المالية في مستويات إدارية محدودة.

- ضعف الرقابة الداخلية المستقلة.
- محدودية قدرة بعض العاملين على الاعتراض.
- تعقيد البيانات المالية.
- الاعتماد الكبير على الثقة بالإدارة العليا.

وقد وفرت هذه العوامل بيئة تسمح بإجراء تعديلات محاسبية جوهرية دون اكتشافها بصورة فورية.

وتوضح هذه الحالة أن الفرصة التنظيمية لا تنشأ فقط من غياب الرقابة، بل قد تنشأ أيضاً من تعقيد العمليات المالية وتركيز المعرفة الفنية في أيدي عدد محدود من الأفراد. فكلما ازدادت صعوبة فهم المعالجات المحاسبية أو مراجعتها بصورة مستقلة، ازدادت قدرة الجناة على استغلال النظام وإخفاء الانحراف داخل إجراءات تبدو مشروعة من الناحية الشكلية.

6. مؤشرات الخطر التي كانت موجودة

كان بالإمكان رصد عدد من المؤشرات التحذيرية قبل انهيار الشركة، منها:

- ارتفاع الأرباح المعلنة رغم تراجع النشاط الاقتصادي.
- فروقات متزايدة بين الأرباح والتدفقات النقدية.
- تعديلات محاسبية كبيرة ومتكررة.
- ضغوط إدارية مستمرة لتحقيق نتائج محددة.
- ضعف استقلالية بعض وظائف الرقابة.
- الاعتماد المفرط على تقديرات الإدارة.

وتشير هذه المؤشرات إلى أن المخاطر المرتبطة بقضية وورلدكوم لم تكن ناتجة عن حدث مفاجئ أو خطأ محاسبي معزول، بل عن نمط متراكم من الضغوط الإدارية والممارسات المحاسبية التي أدت

تدريجياً إلى اتساع الفجوة بين الأداء المالي المعلن والواقع الاقتصادي الفعلي للشركة. وتبرز هذه الحالة أهمية مراقبة العلاقة بين الأرباح والتدفقات النقدية وتحليل التغيرات غير الاعتيادية في المعالجات المحاسبية، باعتبارها من أكثر أدوات الإنذار المبكر فاعلية في الكشف عن احتمالات الاحتيال المالي. ولذلك تُعد هذه المؤشرات اليوم من أبرز علامات الخطر التي يعتمد عليها المدققون ومحققو الاحتيال عند تقييم مخاطر التلاعب في التقارير المالية.

7. الدروس المستفادة لمحقق الاحتيال

تكشف قضية وورلدكوم أن المعرفة الفنية والخبرة المهنية لا تمثلان دائماً أدوات للامتثال والرقابة، بل قد تتحولان في بعض الظروف إلى وسائل تُمكّن من إخفاء السلوك الاحتيالي عندما تقترنان بضعف الرقابة وضغوط الأداء المرتفعة.

كما تؤكد القضية أن فحص القوائم المالية وحده لا يكفي دائماً لاكتشاف الاحتيال، إذ ينبغي تحليل العلاقة بين الأرباح المعلنة والتدفقات النقدية الفعلية، ودراسة التغيرات غير الاعتيادية في المعالجات المحاسبية، وفهم الدوافع الإدارية والضغوط التنظيمية التي قد تدفع إلى التلاعب بالمعلومات المالية.

ومن منظور المحاسبة الجنائية، تمثل وورلدكوم نموذجاً مهماً لفهم الكيفية التي يمكن من خلالها استغلال المعايير المحاسبية والتقديرات المهنية لإخفاء الأداء الحقيقي للمؤسسة وتحويل المعلومات المالية من أداة للشفافية إلى أداة للتضليل. كما توضح أن بعض أخطر أشكال الاحتيال المالي قد لا تعتمد على تزوير المستندات أو إخفاء المعاملات، بل على استخدام قواعد محاسبية تبدو مشروعة ظاهرياً لإنتاج صورة مالية لا تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة.

ولذلك تؤكد القضية أهمية ممارسة الشك المهني المستمر وعدم الاكتفاء بسلامة المعالجة المحاسبية من الناحية الشكلية، بل تقييم مدى اتساقها مع الجوهر الاقتصادي للعمليات والنتائج المالية المعلنة.

8. خلاصة تحليلية

إذا كانت قضية إنرون قد أظهرت خطورة استغلال الهياكل التنظيمية والكيانات الخارجية لإخفاء الواقع المالي، فإن قضية وورلدكوم أظهرت أن الاحتيال قد يحدث داخل صميم النظام المحاسبي نفسه، من خلال إعادة تفسير الأرقام والمعالجات المحاسبية بصورة تخلق واقعاً مالياً وهمياً يختلف جذرياً عن الوضع الحقيقي للمؤسسة.

ولهذا السبب تُعد وورلدكوم واحدة من أهم القضايا التي يدرسها محققو الاحتيال والمحاسبون الجنائيون لفهم العلاقة بين الضغط التنظيمي والفرصة والتبرير والسلوك الاحتيالي داخل المؤسسات الكبرى.

وتكشف القضية أن أخطر أشكال الاحتيال المالي ليست بالضرورة تلك التي تعتمد على إخفاء المعاملات أو تزوير المستندات، بل تلك التي تستخدم القواعد والمعايير المهنية نفسها بطريقة تؤدي إلى إنتاج صورة مالية مضللة تبدو للوهلة الأولى متوافقة مع المتطلبات النظامية.

كما تؤكد هذه الحالة أن فعالية التحقيق في الجرائم البيضاء لا تعتمد على اكتشاف المخالفة المحاسبية ذاتها فحسب، بل على فهم الدوافع التنظيمية والضغوط الإدارية التي أدت إلى نشوئها. فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على تحقيق نتائج مالية محددة بأي وسيلة، ازدادت أهمية ممارسة الشك المهني وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة.

ثالثاً: دراسة حالة شركةVolkswagen

1. عندما تحولت الثقافة التنظيمية إلى أداة للغش المؤسسي

تُعد قضية شركة فولكسفاغن (Volkswagen) من أبرز قضايا الجريمة البيضاء في القرن الحادي والعشرين، لأنها كشفت أن الاحتيال المؤسسي لا يقتصر على التلاعب بالقوائم المالية أو البيانات المحاسبية، بل قد يمتد إلى الجوانب التقنية والهندسية والتشغيلية داخل المؤسسات الكبرى. وقد

اكتسبت القضية أهمية خاصة لأنها سلطت الضوء على العلاقة بين الثقافة التنظيمية والضغوط الإدارية والقدرة التقنية على إخفاء السلوك غير المشروع لفترات طويلة.

2. خلفية القضية

تُعد فولكسفاغن واحدة من أكبر شركات صناعة السيارات في العالم، وقد بنت جزءاً كبيراً من استراتيجيتها التسويقية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على الترويج لمحركات الديزل باعتبارها تجمع بين الكفاءة البيئية والأداء الاقتصادي.

وفي عام 2015 كشفت السلطات الأمريكية أن الشركة استخدمت برمجيات خاصة داخل بعض المركبات تستطيع التعرف على ظروف اختبارات الانبعاثات الرسمية، بحيث تعمل أنظمة التحكم في المحرك بطريقة مختلفة أثناء الاختبار مقارنة بالقيادة الفعلية على الطرق.

ونتيجة لذلك، كانت المركبات تظهر أثناء الاختبارات بمستويات انبعاثات مطابقة للمعايير البيئية، بينما تطلق في الاستخدام الفعلي نسباً أعلى بكثير من الملوثات.

وقد أدى الكشف عن هذه الممارسات إلى فرض غرامات وتعويضات ضخمة على الشركة، وإلى أزمة ثقة عالمية أثرت على سمعتها وقيمتها السوقية لسنوات عديدة.

3. طبيعة السلوك الإجرامي

تختلف قضية فولكسفاغن عن قضايا إنرون ووورلدكوم في أن جوهر المخالفة لم يكن محاسبياً، بل تقنياً وتنظيمياً.

وقد تمثلت الممارسات الأساسية في:

- تصميم برمجيات قادرة على التحايل على الاختبارات الرسمية.
- تقديم معلومات مضللة للجهات التنظيمية.
- إخفاء الأداء البيئي الحقيقي للمنتجات.
- تحقيق مكاسب تجارية من خلال بيانات غير دقيقة.
- استمرار الممارسة لفترة طويلة دون الإفصاح عنها.

وتوضح هذه القضية أن الجريمة البيضاء قد تتخذ أشكالاً متعددة تتجاوز التلاعب المالي إلى الغش الفني والتقني والتنظيمي.

4. التحليل وفق مفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف

تمثل فولكسفاغن مثالاً واضحاً على مفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف. فمن غير المرجح أن تكون هذه الممارسات قد نشأت نتيجة قرار فردي منعزل، بل تشير الوقائع إلى وجود عملية تدريجية تم خلالها قبول حلول تقنية مخالفة للمعايير القانونية باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف الأداء والمنافسة. ومع مرور الوقت، تحولت هذه الممارسات من استثناء مؤقت إلى نمط تنظيمي مستقر، وأصبحت جزءاً من آليات العمل المقبولة داخل بعض الوحدات التنظيمية.

وتكشف هذه العملية كيف يمكن أن يؤدي غياب الاعتراضات الفعالة وضعف المساءلة الداخلية إلى تحويل المخالفة إلى ممارسة اعتيادية داخل المؤسسة.

5. التحليل وفق نظرية التعلم التفاضلي

تساعد نظرية التعلم التفاضلي على تفسير الكيفية التي استمرت بها هذه الممارسات داخل المؤسسة. فالعاملون لا يكتسبون فقط المهارات الفنية المرتبطة بأداء وظائفهم، بل يكتسبون أيضاً التبريرات والتعريفات الثقافية التي تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض داخل الجماعة المهنية.

وفي البيئات التي تتعرض لضغوط قوية لتحقيق نتائج محددة، قد تنتقل بين العاملين تفسيرات تبرر تجاوز بعض القواعد باعتبارها ضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة أو المحافظة على القدرة التنافسية. ومع تكرار هذه التبريرات، تصبح المخالفة أقل إثارة للاعتراض وأكثر قابلية للتقبل داخل الجماعة التنظيمية.

ويمكن تفسير هذه الحالة أيضاً في ضوء النموذج الاجتماعي–التعلمي للسلوك الاحتيالي الذي جرى عرضه في الباب الثاني من هذا الكتاب، حيث أسهمت التبريرات المرتبطة بتحقيق الأهداف التنافسية والوفاء بمتطلبات الأداء في تعزيز قبول بعض الممارسات المخالفة، بينما تراجعت فعالية المواقف المهنية الرافضة لها. ونتيجة لذلك ارتفعت قابلية انتقال السلوك المنحرف واستمراره داخل البيئة التنظيمية، بما ينسجم مع الافتراض القائل إن احتمالية السلوك الاحتيالي تزداد كلما تعززت التبريرات المؤيدة للانحراف وضعفت المواقف والضوابط المهنية الرافضة له.

6. مؤشرات الخطر التي كانت موجودة

تكشف القضية عن عدد من مؤشرات الإنذار المبكر المهمة، منها:

- ضغوط أداء مرتفعة لتحقيق أهداف صعبة التحقيق.
- تركيز مفرط على النتائج النهائية.
- ضعف قنوات الاعتراض الداخلي.
- محدودية الشفافية التقنية.
- تعقيد الأنظمة المستخدمة بصورة تعيق الرقابة.
- ثقافة تنظيمية تقلل من أهمية الإبلاغ عن المشكلات.

وتكشف هذه المؤشرات أن المخاطر المرتبطة بقضية فولكسفاغن لم تكن ناتجة عن خلل تقني منفرد، بل عن بيئة تنظيمية تركز بصورة مفرطة على تحقيق النتائج مع محدودية الاعتراضات الداخلية وضعف الشفافية. وتوضح هذه الحالة أن مؤشرات الخطر في الجريمة البيضاء لا تقتصر

على المؤشرات المالية أو المحاسبية، بل قد تظهر أيضاً في الثقافة المؤسسية وأنماط الإدارة والضغوط التشغيلية وآليات اتخاذ القرار. ولذلك تمثل هذه العوامل أدوات إنذار مبكر مهمة تساعد على اكتشاف البيئات التنظيمية الأكثر عرضة للانحراف قبل تحوله إلى مخالفة أو جريمة مؤسسية واسعة النطاق.

7. الدروس المستفادة لمحقق الاحتيال

تؤكد قضية فولكسفاغن أن التحقيق في الجريمة البيضاء لا ينبغي أن يقتصر على مراجعة السجلات المالية، بل يجب أن يمتد إلى تحليل القرارات التشغيلية والثقافة التنظيمية والأنظمة التقنية المستخدمة داخل المؤسسة.

كما تظهر أن بعض أخطر صور الاحتيال قد تنشأ عندما تتلاقى الضغوط الإدارية المرتفعة مع القدرات الفنية المتقدمة وضعف الرقابة المستقلة. وفي مثل هذه الحالات قد لا تظهر مؤشرات الانحراف في القوائم المالية أو السجلات المحاسبية، وإنما في تصميم الأنظمة والإجراءات التشغيلية وآليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

ومن منظور المحاسبة الجنائية والتحقيق المؤسسي، تمثل القضية نموذجاً مهماً لفهم الكيفية التي يمكن أن تتحول بها الثقافة التنظيمية إلى عامل إنتاج للانحراف بدلاً من أن تكون وسيلة للرقابة والالتزام. كما توضح أن التعقيد التقني لا ينبغي أن يُفسَّر بوصفه دليلاً على المشروعية أو الكفاءة المهنية، بل قد يُستخدم في بعض الحالات لإخفاء المخالفات أو الحد من قدرة الجهات الرقابية على اكتشافها.

ولذلك تؤكد القضية أهمية الاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة عند التحقيق في الجرائم البيضاء ذات الطابع التقني أو الهندسي، وعدم الاكتفاء بفحص النتائج الظاهرة أو التقارير الرسمية، بل تحليل الكيفية التي جرى من خلالها إنتاج تلك النتائج والتحقق من مدى توافقها مع الواقع الفعلي.

8. خلاصة تحليلية

إذا كانت قضية إنرون قد أبرزت دور الهياكل المالية المعقدة في إخفاء الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وكشفت قضية وورلدكوم كيفية استغلال المعالجات المحاسبية لإنتاج صورة مالية مضللة، فإن قضية فولكسفاغن توضح أن الجريمة البيضاء قد تنشأ أيضاً داخل البيئات التقنية والهندسية عندما تتراجع معايير الالتزام أمام ضغوط الأداء والمنافسة.

وتكشف هذه القضية أن الانحراف المؤسسي لا يرتبط بطبيعة النشاط أو القطاع بقدر ارتباطه بالثقافة التنظيمية التي تسمح بتبرير المخالفات واستمرارها. فعندما تتوافر الضغوط المرتفعة، وتضعف الاعتراضات الداخلية، وتتراجع فعالية الرقابة، قد تتحول القدرات الفنية والتقنية من أدوات للابتكار والتطوير إلى وسائل لإخفاء السلوك غير المشروع.

ولذلك تمثل فولكسفاغن نموذجاً مهماً لفهم الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها الثقافة التنظيمية والتبريرات المهنية والتعقيد التقني في إنتاج أنماط متقدمة من الجريمة البيضاء يصعب اكتشافها بالأساليب الرقابية التقليدية.

أهم الاستنتاجات

1. الجريمة البيضاء ظاهرة مؤسسية معقدة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد أو بخصائص الجاني الشخصية فقط، بل تنتج عن تفاعل الضغوط التنظيمية والفرص المتاحة والثقافة المؤسسية وآليات الرقابة .

2. تؤكد دراسات إنرون ووورلدكوم وفولكسفاغن أن الانحراف غالباً ما يبدأ بصورة تدريجية من خلال ممارسات محدودة أو تبريرات مؤقتة قبل أن يتطور إلى سلوك مؤسسي واسع النطاق .

3. تلعب الثقافة التنظيمية دوراً محورياً في نشوء الجريمة البيضاء واستمرارها، إذ يمكن أن تسهم في نقل التبريرات والسلوكيات المنحرفة وتطبيعها داخل المؤسسة .

4. تدعم الوقائع العملية صلاحية نظرية التعلم التفاضلي ومفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف في تفسير كيفية انتقال السلوك الاحتيالي بين الأفراد والجماعات المهنية داخل المؤسسات .

5. تمثل الفرصة التنظيمية عاملاً أساسياً في تمكين الجريمة البيضاء، حيث يزداد خطر الانحراف كلما توافرت إمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات مع ضعف الرقابة والمساءلة .

6. لا تقتصر الجريمة البيضاء على التلاعب المالي أو المحاسبي، بل قد تمتد إلى الجوانب التشغيلية والتقنية والهندسية كما أظهرت قضية فولكسفاغن .

7. يمثل التعقيد المالي أو المحاسبي أو التقني أحد العوامل التي قد تعيق الاكتشاف المبكر للمخالفات، خاصة عندما تتركز المعرفة الفنية في أيدي عدد محدود من الأفراد .

8. لا تكفي سلامة الإجراءات الشكلية للحكم على مشروعية السلوك، إذ قد تُستخدم القواعد والمعايير المهنية نفسها لإنتاج صورة مضللة لا تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة .

9. غالباً ما تظهر مؤشرات الخطر الأولى في الثقافة التنظيمية وآليات اتخاذ القرار قبل ظهورها بوضوح في السجلات والتقارير الرسمية .

10. يتطلب التحقيق الفعال في الجريمة البيضاء فهماً متكاملاً للأبعاد المالية والتنظيمية والسلوكية والتقنية، وعدم الاكتفاء بتحليل الأدلة المحاسبية وحدها .

11. تُظهر القضايا المدروسة أن الثقة المؤسسية غير المدعومة برقابة فعالة قد تتحول إلى عامل يسهم في إخفاء الانحراف وتأخير اكتشافه .

12. تؤكد التجارب العملية أن الوقاية والكشف المبكر أكثر فاعلية وأقل تكلفة من معالجة آثار الجريمة البيضاء بعد وقوعها، الأمر الذي يعزز أهمية الحوكمة والشفافية والرقابة المستقلة داخل المؤسسات .

خاتمة الفصل

أظهرت دراسات الحالة الواردة في هذا الفصل أن الجريمة البيضاء لا تتخذ شكلاً واحداً أو مساراً موحداً، بل يمكن أن تظهر في صور مالية أو محاسبية أو تنظيمية أو تقنية تبعاً لطبيعة المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها. فعلى الرغم من الاختلاف الظاهري بين قضايا إنرون ووورلدكوم وفولكسفاغن، فإن التحليل يكشف وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي ساهمت في نشوء الانحراف واستمراره، وفي مقدمتها الضغوط التنظيمية، وضعف أنظمة الرقابة الفعالة، وتوافر الفرص المناسبة، ووجود تبريرات ثقافية أو مهنية تسمح بتجاوز القواعد أو إعادة تفسيرها.

كما أوضحت هذه القضايا أن الجريمة البيضاء لا تنشأ عادةً نتيجة قرار فردي معزول، وإنما من تفاعل معقد بين الأفراد والبيئة التنظيمية التي يعملون فيها. فالثقافة المؤسسية، وأنماط القيادة، ومستوى الشفافية، ودرجة المساءلة، قد تكون في كثير من الأحيان أكثر تأثيراً من الخصائص الشخصية للجناة أنفسهم. ولذلك فإن فهم الجريمة البيضاء يتطلب تجاوز التركيز على الفاعل الفردي والانتقال إلى تحليل النظم والعمليات والعلاقات التي سمحت بحدوث السلوك واستمراره.

وتؤكد الحالات المدروسة أيضاً القيمة التطبيقية للنظريات التي جرى تناولها في الفصول السابقة، ولا سيما نظرية التعلم التفاضلي، ومفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف، ونظرية الفرصة الإجرامية. فقد أظهرت الوقائع العملية أن هذه الأطر التفسيرية لا تقتصر على الجانب النظري، بل توفر أدوات مهمة لفهم كيفية انتقال السلوك المنحرف داخل المؤسسات وتبريره وتطبيعه وإخفائه لفترات طويلة.

ومن منظور المحاسبة الجنائية والتحقيق المؤسسي، تكشف هذه القضايا أن الكشف عن الجريمة البيضاء لا يعتمد على مراجعة الأرقام أو المستندات وحدها، بل يتطلب فهماً متكاملاً للأبعاد المالية والتنظيمية والسلوكية والتقنية المرتبطة بالواقعة. فكلما ازداد فهم المحقق للعوامل التي أنتجت الانحراف، ازدادت قدرته على تفسير الوقائع واكتشاف المخاطر وتطوير إجراءات أكثر فاعلية للوقاية والكشف والمساءلة.

ورغم اعتماد هذا الفصل على قضايا مرجعية شكلت محطات رئيسة في تطور الجريمة البيضاء، فإن السنوات الأخيرة شهدت ظهور قضايا حديثة، مثل Wirecard[32] وFTX [33]، التي تؤكد استمرار تطور أنماط الاحتيال المالي مع التحول الرقمي واتساع أسواق الأصول الرقمية. وتبين هذه القضايا أن المبادئ السلوكية والتنظيمية التي تناولتها الدراسة ما تزال صالحة لتفسير الأشكال المستجدة للجريمة البيضاء، وإن اختلفت الأدوات والبيئات التي تقع فيها. ويؤكد ذلك أن القيمة الحقيقية لدراسة هذه القضايا لا تكمن في وقائعها التاريخية فحسب، بل في قدرتها على تطوير فهم أعمق لآليات الانحراف المؤسسي، وتعزيز الحوكمة والرقابة، وبناء مؤسسات أكثر قدرة على الوقاية من الاحتيال ومقاومته.

[32] **Wirecard:** شركة ألمانية متخصصة في خدمات الدفع الإلكتروني انهارت عام 2020 بعد اكتشاف تلاعب محاسبي واسع واختفاء مبالغ مالية ضخمة.

[33] **FTX:** منصة عالمية لتداول الأصول الرقمية أعلنت إفلاسها عام 2022 بعد اتهامات بإساءة استخدام أموال العملاء وضعف الحوكمة.

الفصل الثامن

مؤشرات الاحتيال ونماذج اتخاذ القرار في تحقيقات الجريمة البيضاء

مقدمة الفصل

أظهرت دراسات الحالة التي تناولها الفصل السابق أن الجريمة البيضاء لا تنشأ عادةً بصورة مفاجئة أو معزولة، بل تتطور تدريجياً داخل بيئات تنظيمية تسمح بظهور الانحراف واستمراره. فقد كشفت قضايا إنرون ووورلدكوم وفولكسفاغن أن الضغوط التنظيمية، وضعف الرقابة، والتبريرات الثقافية، وتوافر الفرص المناسبة، كانت جميعها عوامل مشتركة أسهمت في نشوء السلوك غير المشروع وتأخير اكتشافه.

ورغم اختلاف طبيعة هذه القضايا بين التلاعب المالي والمحاسبي والغش التقني والتنظيمي، فإنها تشترك في حقيقة أساسية تتمثل في أن العديد من المؤشرات التحذيرية كانت موجودة قبل اكتشاف المخالفات بمدة طويلة. إلا أن هذه المؤشرات لم تُفسَّر بصورة صحيحة أو لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الجهات المعنية بالرقابة أو المتابعة.

ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من دراسة أسباب الجريمة البيضاء وخصائصها إلى دراسة آليات اكتشافها وتقييم مخاطرها. فنجاح المؤسسات في مكافحة الاحتيال لا يعتمد فقط على فهم كيفية وقوع الجريمة، بل يعتمد أيضاً على قدرتها على التعرف المبكر إلى المؤشرات التي تسبقها، وتطوير منهجيات تساعد على تقييم الاشتباه واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل مؤشرات الاحتيال والإنذار المبكر (Red Flags) بوصفها أدوات تساعد على رصد الظروف والعوامل المرتبطة بالمخاطر الاحتيالية، كما يناقش مجموعة من نماذج اتخاذ القرار التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الحالات محل الاشتباه وتوجيه إجراءات الفحص والتحقيق. كذلك يقدم الفصل نموذجاً تكاملياً ومؤشراً تحليلياً مقترحاً لتقييم

قابلية المؤسسات للتعرض لمخاطر الجريمة البيضاء، بما يسهم في تعزيز الربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي في مجالات المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال.

وبذلك يمثل هذا الفصل امتداداً عملياً لدراسات الحالة السابقة، وانتقالاً من تحليل الجرائم التي وقعت بالفعل إلى دراسة الأدوات والأساليب التي تساعد على اكتشافها والحد من احتمالات تكرارها داخل المؤسسات الحديثة.

أولاً: مؤشرات الاحتيال والإنذار المبكر (Red Flags) في الجريمة البيضاء

أظهرت دراسات الحالة التي جرى تناولها في الفصل السابق أن الجرائم البيضاء الكبرى لا تنشأ عادةً بصورة مفاجئة أو دون مقدمات، بل تسبقها في الغالب مجموعة من المؤشرات والعلامات التحذيرية التي تعكس وجود ضغوط أو فرص أو ممارسات غير اعتيادية داخل المؤسسة. فقد كشفت قضايا مثل إنرون ووورلدكوم وفولكسفاغن أن العديد من المؤشرات الدالة على وجود مخاطر مرتفعة كانت ظاهرة قبل اكتشاف المخالفات بمدة طويلة، إلا أن تجاهلها أو سوء تفسيرها ساهم في استمرار الانحراف وتفاقم آثاره.

وتُعرف هذه المؤشرات في أدبيات مكافحة الاحتيال باسم مؤشرات الخطر أو الإنذار المبكر (Red Flags)، وهي لا تمثل دليلاً قاطعاً على وقوع الاحتيال، وإنما إشارات تحذيرية تدل على وجود ظروف أو سلوكيات أو أنماط تشغيلية تستوجب مزيداً من الفحص والتحليل. ولذلك فإن قيمتها الأساسية لا تكمن في إثبات الجريمة، بل في توجيه الانتباه نحو المجالات والعمليات والأفراد الأكثر عرضة للمخاطر.

وتكمن أهمية هذه المؤشرات في أنها تساعد المدققين الداخليين ومحققي الاحتيال والجهات الرقابية على اكتشاف مواطن الضعف والمخاطر المحتملة قبل تحولها إلى مخالفات واسعة النطاق أو أزمات مؤسسية يصعب احتواؤها لاحقاً. كما تمثل إحدى الأدوات العملية التي تربط بين المعرفة النظرية بالجريمة البيضاء والتطبيق الفعلي في مجالات الرقابة والتدقيق والتحقيق.

ومن هذا المنطلق، يستعرض هذا الفصل أبرز مؤشرات الإنذار المبكر المرتبطة بالجريمة البيضاء، مع تصنيفها إلى مؤشرات مالية وسلوكية وتنظيمية وتقنية، وبيان أهميتها في دعم عمليات الكشف المبكر وتقييم المخاطر الاحتيالية داخل المؤسسات.

1. المؤشرات المالية

تُعد المؤشرات المالية من أكثر أدوات الإنذار المبكر استخداماً في اكتشاف الجريمة البيضاء، لأنها تعكس في كثير من الأحيان وجود فجوة بين الأداء الاقتصادي الحقيقي والأداء الذي تعكسه التقارير المالية.

ولا تمثل هذه المؤشرات دليلاً قاطعاً على وقوع الاحتيال، لكنها قد تكشف عن ممارسات تستوجب مزيداً من الفحص والتحليل، خاصة إذا ظهرت بصورة متكررة أو اقترنت بمؤشرات خطر أخرى.

ومن أبرز هذه المؤشرات:

- نمو الأرباح بمعدلات لا تتوافق مع أوضاع السوق أو القطاع. في قضية وورلدكوم (WorldCom) استمرت الشركة في الإعلان عن نتائج مالية إيجابية رغم التراجع الذي شهده قطاع الاتصالات، وهو ما استدعى لاحقاً مراجعة الأسس التي استندت إليها الأرباح المعلنة.

- ارتفاع الأرباح مع ضعف أو تراجع التدفقات النقدية التشغيلية. كشفت قضية إنرون (Enron) عن وجود فجوة متزايدة بين الأرباح المحاسبية المعلنة والتدفقات النقدية الفعلية، الأمر الذي كان يمثل مؤشراً مبكراً على أن الأداء المالي لا يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي.

- زيادة الذمم المدينة بصورة غير اعتيادية. قد يشير الارتفاع الكبير في الذمم المدينة دون نمو مماثل في النشاط إلى الاعتراف بإيرادات يصعب تحصيلها أو إلى تسجيل مبيعات غير مكتملة الشروط، وهي من المؤشرات التي تستدعي فحص سياسات الاعتراف بالإيراد.

- ارتفاع الإيرادات في نهاية الفترات المالية بصورة متكررة .قد تلجأ بعض المؤسسات إلى تسريع الاعتراف بالإيرادات أو تسجيل مبيعات قرب نهاية الفترة المالية لتحسين النتائج المعلنة، وهي ممارسة تستوجب مراجعة توقيت تسجيل العمليات.

- انخفاض المخصصات المحاسبية دون مبررات اقتصادية واضحة. قد يؤدي تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أو مخصصات انخفاض قيمة الأصول إلى تضخيم الأرباح دون وجود تحسن حقيقي في المركز المالي.

- التعديلات المحاسبية المتكررة ذات الأثر الجوهري. اعتمدت قضية وورلدكوم على إجراء معالجات محاسبية جوهرية تضمنت إعادة تصنيف مصروفات تشغيلية باعتبارها أصولاً رأسمالية، وهو ما أدى إلى تحسين الأرباح بصورة مصطنعة.

- وجود معاملات كبيرة مع أطراف ذات علاقة. استخدمت إنرون عدداً من الكيانات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) في تنفيذ معاملات مع جهات مرتبطة، أسهمت في إخفاء الالتزامات والخسائر عن القوائم المالية.

- التوسع المفرط في استخدام التقديرات المحاسبية. أظهرت قضية إنرون كيف يمكن استخدام التقديرات والافتراضات المحاسبية بصورة متفائلة للمساهمة في إظهار صورة مالية أكثر إيجابية من الواقع.

وقد أظهرت دراسات الحالات التي تناولها الفصل السابق أن معظم هذه المؤشرات كانت ظاهرة قبل اكتشاف الاحتيال بسنوات، إلا أن تجاهلها أو سوء تفسيرها أسهما في استمرار المخالفات وتفاقم آثارها.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة لأنها قد تكشف وجود فجوة بين الصورة المالية المعلنة والواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة. ولذلك لا يقتصر دور المحقق أو المدقق على رصد المؤشر بحد ذاته، بل يمتد إلى تحليل أسبابه ودراسة مدى اتساق النتائج المالية مع التدفقات النقدية والظروف التشغيلية الفعلية. فكلما ازداد عدد المؤشرات المالية غير الاعتيادية أو تكررت بصورة منتظمة، ازدادت الحاجة إلى إجراء فحوص أكثر عمقاً لتقييم احتمالات وجود تلاعب أو احتيال مالي.

2. المؤشرات السلوكية

لا ترتبط الجريمة البيضاء بالأرقام والبيانات المالية فقط، بل كثيراً ما تنعكس على سلوك الأفراد والفرق الإدارية داخل المؤسسة.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة لأنها قد تظهر قبل اكتشاف المخالفات المالية، مما يجعلها من أدوات الإنذار المبكر التي تساعد على توجيه الاهتمام نحو البيئات أو الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر. ومع ذلك، فإن ظهور أي مؤشر بمفرده لا يعني بالضرورة وجود احتيال، وإنما يستوجب تحليله في ضوء بقية الظروف والأدلة المتاحة.

ومن أبرز هذه المؤشرات:

- رفض الحصول على الإجازات لفترات طويلة. قد يرفض موظف مسؤول عن وظيفة مالية حساسة أخذ إجازة سنوية خشية أن يؤدي غيابه إلى اكتشاف ممارسات غير مشروعة أو أخطاء متراكمة.

- مقاومة المراجعة أو التدقيق المستقل. أظهرت قضية إنرون (Enron) وجود مقاومة للإفصاح الكامل عن بعض الهياكل المالية والمعاملات المعقدة، الأمر الذي حدّ من قدرة الأطراف الخارجية على تقييم الوضع المالي الحقيقي.

- الحساسية المفرطة تجاه الاستفسارات الرقابية. قد يُبدي المسؤول المالي اعتراضاً غير مبرر عند طلب مستندات أو تفسيرات إضافية تتعلق ببعض العمليات أو القيود المحاسبية.

- الحرص على احتكار المعلومات وعدم مشاركتها. في بعض مراحل قضية فولكسفاغن (Volkswagen) اقتصرت المعرفة بالتعديلات البرمجية على عدد محدود من العاملين، مما صعّب اكتشاف المخالفات في مراحلها المبكرة.

- تجاوز التسلسل الإداري بصورة متكررة. قد يسعى أحد المديرين إلى اعتماد معاملات أو إصدار تعليمات مباشرة دون المرور بإجراءات المراجعة أو الموافقات المعتادة.

- الارتباط غير المعتاد بموردين أو عملاء محددين. استمرار التعامل مع مورد معين رغم وجود عروض أفضل أو مبررات اقتصادية غير مقنعة قد يستدعي فحص العلاقة بين الطرفين.

- السعي المستمر لإخفاء تفاصيل العمليات أو تقييد الوصول إليها. في قضية إنرون أسهم تعقيد الهياكل المالية والحد من شفافية بعض المعاملات في صعوبة فهم الواقع المالي للشركة واكتشاف المخالفات في وقت مبكر.

- نمط حياة يتجاوز بصورة واضحة مصادر الدخل المعروفة. امتلاك موظف لمظاهر ثراء أو إنفاق لا تتناسب مع دخله المشروع قد يمثل مؤشراً يستدعي التحقق من مصادر تلك الأموال.

ولا تعني هذه المؤشرات بالضرورة وجود سلوك إجرامي، لكنها قد تمثل إشارات تحذيرية تستحق الدراسة عند اقترانها بعوامل خطر أخرى أو عند تكرارها داخل بيئة تنظيمية واحدة. ولذلك فإن قيمتها الحقيقية لا تكمن في كل مؤشر على حدة، بل في قدرتها على مساعدة المحقق أو المدقق في بناء تصور أولي عن مستوى المخاطر وتحديد المجالات التي تتطلب فحصاً وتحليلاً أكثر عمقاً.

3. المؤشرات التنظيمية

تكشف التجارب العملية أن كثيراً من الجرائم البيضاء لا تنشأ بسبب ضعف الأفراد وحده، بل نتيجة وجود بيئات تنظيمية تسمح بضعف الرقابة، أو تركز الصلاحيات، أو تطبيع المخالفات، أو غياب المساءلة الفعالة. ولذلك يُعد تحليل البيئة التنظيمية من أهم مراحل تقييم مخاطر الاحتيال، لأنه يساعد على اكتشاف الظروف التي قد تسمح بظهور السلوك المنحرف واستمراره قبل تحوله إلى أزمة مؤسسية.

ومن أبرز هذه المؤشرات:

- ضعف فصل المهام والمسؤوليات. أظهرت قضية وورلدكوم (WorldCom) أن تركّز بعض الوظائف المحاسبية في نطاق محدود من المسؤولين سهّل إجراء معالجات محاسبية غير سليمة دون مراجعة مستقلة بالقدر الكافي.
- تركّز الصلاحيات في أيدي عدد محدود من الأفراد. كشفت قضية إنرون (Enron) أن تركز النفوذ المالي والإداري لدى عدد محدود من القيادات التنفيذية أسهم في تمرير قرارات جوهرية مع محدودية الرقابة الفعالة عليها.
- غياب المراجعة المستقلة. في كل من إنرون ووورلدكوم ساهم ضعف استقلالية بعض آليات المراجعة والرقابة في تأخير اكتشاف المخالفات واستمرارها لفترات طويلة.
- ضعف الحوكمة والرقابة المؤسسية. أظهرت القضايا الثلاث أن ضعف الإشراف الفعّال من بعض الجهات الرقابية أو مجالس الإدارة سمح باستمرار ممارسات مخالفة دون تدخل مبكر.
- التسامح مع المخالفات الصغيرة والمتكررة. في قضية فولكسفاغن (Volkswagen) بدأت بعض الممارسات باعتبارها حلولاً تقنية مؤقتة، ثم تحولت تدريجياً إلى أسلوب عمل اعتيادي نتيجة غياب الاعتراضات الفعالة، وهو ما يعكس مفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف.

- ثقافة تنظيمية تركز على النتائج بغض النظر عن الوسائل. أبرزت قضايا إنرون وفولكسفاغن كيف يمكن لضغوط تحقيق الأرباح أو المحافظة على القدرة التنافسية أن تدفع العاملين إلى تبرير تجاوز القواعد المهنية لتحقيق أهداف المؤسسة.
- ضعف قنوات الإبلاغ عن المخالفات. في البيئات التي يفتقر فيها العاملون إلى وسائل آمنة للإبلاغ عن التجاوزات أو يخشون التعرض لآثار سلبية، قد تستمر المخالفات لفترات طويلة دون اكتشاف.
- غياب المساءلة أو عدم تطبيق العقوبات بصورة متسقة. عندما لا تواجه المخالفات الصغيرة بإجراءات تصحيحية واضحة، يزداد احتمال تحولها تدريجياً إلى ممارسات مؤسسية مستقرة، كما بينت دراسات الحالات السابقة.

وتؤكد دراسات الحالات التي تناولها الفصل السابق أن البيئة التنظيمية لم تكن مجرد إطار وقعت داخله الجريمة البيضاء، بل كانت في كثير من الأحيان أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في نشوء الانحراف واستمراره. **ولذلك فإن تقييم فعالية الحوكمة، واستقلالية الرقابة، وتوزيع الصلاحيات، والثقافة التنظيمية، يمثل جزءاً أساسياً من أي تحقيق مهني في جرائم الاحتيال والجريمة البيضاء.**

4. المؤشرات التقنية والرقمية

مع التحول الرقمي المتسارع واعتماد المؤسسات على الأنظمة الإلكترونية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، أصبحت العديد من مؤشرات الخطر تظهر داخل البيئات الرقمية قبل أن تنعكس على التقارير المالية أو السلوك التنظيمي. ولذلك لم يعد دور محقق الاحتيال يقتصر على مراجعة المستندات الورقية أو القيود المحاسبية، بل امتد إلى تحليل الأنظمة الإلكترونية وسجلات الاستخدام والصلاحيات الرقمية، باعتبارها مصدراً مهماً لمؤشرات الإنذار المبكر.

ومن أبرز هذه المؤشرات:

- منح صلاحيات واسعة دون ضوابط كافية. في قضية فولكسفاغن (Volkswagen) أتاح الوصول إلى أنظمة برمجيات التحكم بالمحرك تنفيذ تعديلات أثرت في نتائج اختبارات الانبعاثات، مما أبرز أهمية الرقابة على الصلاحيات التقنية.

- كثرة التعديلات اليدوية على البيانات. قد يشير تكرار إدخال تعديلات يدوية على البيانات المالية أو التشغيلية إلى محاولة تجاوز الضوابط الآلية أو إخفاء بعض المعاملات.

- غياب سجلات التتبع الإلكترونية(Audit Logs) . عندما لا تحتفظ الأنظمة بسجلات توضح هوية المستخدم ووقت التعديل وطبيعته، يصبح اكتشاف المسؤول عن التغييرات أو إعادة تتبع الأحداث أمراً بالغ الصعوبة.

- إنشاء حسابات أو مستخدمين غير مبررين. وجود حسابات مستخدمين لا ترتبط بمهام وظيفية واضحة أو استمرار حسابات موظفين غادروا المؤسسة قد يوفر وسيلة لتنفيذ عمليات غير مشروعة دون سهولة اكتشافها.

- تجاوز إجراءات الموافقة الإلكترونية. تنفيذ معاملات مالية أو تشغيلية دون المرور بمسارات الاعتماد المقررة أو باستخدام صلاحيات استثنائية بصورة متكررة قد يشير إلى ضعف الضوابط الرقابية.

- الاستخدام غير الاعتيادي للأنظمة خارج أوقات العمل. إجراء تعديلات جوهرية على البيانات أو تنفيذ عمليات مالية في أوقات متأخرة من الليل أو خلال العطل الرسمية قد يستوجب التحقق من مبرراتها.

- تعطيل بعض الضوابط الآلية بصورة متكررة. أبرزت قضية فولكسفاغن كيف يمكن استغلال البرمجيات للتحايل على الضوابط الفنية وتحقيق نتائج تبدو متوافقة مع المتطلبات الرقابية بينما تعكس واقعاً مختلفاً أثناء التشغيل الفعلي.

وتؤكد هذه المؤشرات أن المخاطر الرقمية لم تعد تقتصر على اختراق الأنظمة أو الجرائم الإلكترونية، بل أصبحت تشمل أيضاً إساءة استخدام الصلاحيات التقنية والبيانات والبرمجيات لإخفاء ممارسات احتيالية أو التحايل على الضوابط الرقابية. ولذلك فإن تقييم البيئة الرقمية، ومراجعة صلاحيات المستخدمين، وتحليل سجلات الأنظمة، أصبح جزءاً أساسياً من إجراءات المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال في المؤسسات الحديثة.

5. مصفوفة تقييم مؤشرات الخطر

بعد تحديد مؤشرات الخطر المالية والسلوكية والتنظيمية والتقنية، تبرز الحاجة إلى تقييمها بصورة منهجية، لأن ظهور مؤشر واحد لا يكفي في العادة للاستدلال على وجود احتيال، كما أن جميع المؤشرات لا تحمل الدرجة نفسها من الأهمية أو الخطورة. ولذلك يحتاج محقق الاحتيال إلى أداة تساعده على تقدير مستوى المخاطر وفق رؤية شمولية تأخذ في الاعتبار طبيعة المؤشرات وعددها، بدلاً من الاعتماد على كل مؤشر بصورة منفصلة.

وانطلاقاً من ذلك، يقترح الباحث مصفوفة مبسطة لتقييم مؤشرات الخطر تعتمد على بعدين رئيسيين، هما **مستوى خطورة المؤشر وعدد المؤشرات المتزامنة** .ويهدف هذا التصنيف إلى مساعدة المحقق في تحديد أولويات الفحص، وترشيد استخدام الموارد الرقابية، والتمييز بين الحالات التي تستوجب المتابعة الاعتيادية وتلك التي قد تبرر فتح تحقيق رسمي.

الجدول رقم (9): مصفوفة تقييم مؤشرات الخطر

مستوى المؤشر	مؤشر واحد	2–3 مؤشرات متزامنة	4 مؤشرات فأكثر
منخفض	متابعة دورية	فحص أولي	مراجعة تفصيلية
متوسط	فحص إضافي	مراجعة تفصيلية	تحقيق أولي
مرتفع	مراجعة تفصيلية	تحقيق أولي	فتح تحقيق رسمي
حرج	تحقيق أولي	فتح تحقيق رسمي	أولوية قصوى للتحقيق

المصدر: إعداد الباحث.

وتقوم هذه المصفوفة على افتراض أن درجة الخطورة لا تتحدد بطبيعة المؤشر وحدها، وإنما تتأثر أيضاً بتكرار المؤشرات وتزامنها داخل البيئة التنظيمية. فظهور مؤشر واحد قد يعكس حالة تستحق المتابعة فقط، بينما يشير تراكم عدة مؤشرات في الوقت نفسه إلى ارتفاع احتمالات وجود خلل رقابي أو سلوك احتيالي يستوجب توسيع نطاق الفحص أو مباشرة التحقيق.

ولذلك لا ينبغي استخدام هذه المصفوفة بوصفها أداة لإثبات وقوع الجريمة، وإنما باعتبارها إطاراً تحليلياً يساعد على ترتيب أولويات العمل، وتوجيه إجراءات التدقيق والتحقيق نحو الحالات الأكثر عرضة للمخاطر، مع مراعاة طبيعة نشاط المؤسسة والظروف المحيطة بكل حالة والنتائج التي تسفر عنها إجراءات جمع الأدلة.

مثال تطبيقي

لنفترض أن محقق الاحتيال يراجع شركة مدرجة في السوق المالي، ولاحظ ظهور أربعة مؤشرات متزامنة، هي: ارتفاع الأرباح رغم ضعف التدفقات النقدية التشغيلية، وتكرار التعديلات المحاسبية الجوهرية، ووجود معاملات كبيرة مع أطراف ذات علاقة، مع تركّز الصلاحيات المالية في عدد محدود من المسؤولين.

وبالرجوع إلى مصفوفة تقييم مؤشرات الخطر، فإن اجتماع أربعة مؤشرات عند مستوى خطورة مرتفع يضع الحالة ضمن فئة "فتح تحقيق رسمي"، لأن تراكم هذه المؤشرات يزيد من احتمال وجود تلاعب أو احتيال منظم، ولا يقتصر على مجرد أخطاء محاسبية أو تشغيلية.

ويشبه هذا النمط ما ظهر في قضية إنرون (Enron)، حيث لم يكن أي مؤشر منفرد كافياً لإثبات الاحتيال، إلا أن اجتماع عدة مؤشرات مالية وتنظيمية في الوقت نفسه كان يمثل دلالة قوية على وجود مخاطر مرتفعة كان من الممكن اكتشافها مبكراً لو جرى تحليلها بصورة تكاملية.

6. المنظور التحقيقي لمؤشرات الخطر

من منظور المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال، لا تمثل القيمة الأساسية لمؤشرات الخطر في إثبات وقوع الجريمة، وإنما في دعم عملية اتخاذ القرار بشأن مدى الحاجة إلى توسيع نطاق الفحص أو مباشرة التحقيق. فهذه المؤشرات تمثل نقاط انطلاق للتحليل، وليست أدلة قانونية قاطعة على وجود سلوك احتيالي.

وتزداد أهمية هذه المؤشرات عندما تُحلل بصورة تكاملية، بحيث لا يُنظر إلى كل مؤشر بمعزل عن غيره، وإنما في ضوء طبيعة النشاط، والبيئة التنظيمية، ونمط تكرار المؤشرات، والعلاقات القائمة بينها. فالمؤشر الذي قد يبدو محدود الأهمية بمفرده، قد يكتسب دلالة أكبر عندما يتزامن مع مؤشرات مالية أو سلوكية أو تنظيمية أخرى، وهو ما يبرر استخدام مصفوفة تقييم مؤشرات الخطر بوصفها أداة لترتيب أولويات الفحص والتحقيق.

كما تسهم هذه المؤشرات في توجيه إجراءات جمع الأدلة، وتحديد المجالات الأكثر عرضة للمخاطر، وترشيد استخدام الموارد الرقابية، بما يزيد من كفاءة التحقيق ويعزز فرص اكتشاف الجريمة البيضاء في مراحلها المبكرة، قبل أن تتطور إلى خسائر مالية أو تنظيمية واسعة النطاق.

7. الخلاصة التفسيرية

تؤكد مؤشرات الاحتيال والإنذار المبكر أن الجريمة البيضاء لا تظهر عادةً بصورة مفاجئة، وإنما تسبقها أنماط من المؤشرات المالية والسلوكية والتنظيمية والتقنية التي يمكن رصدها وتحليلها إذا توافرت أنظمة رقابية فعالة ومنهجية تحقيق قائمة على التقييم والتحليل. كما يتضح أن القيمة الحقيقية لهذه المؤشرات لا تكمن في كل مؤشر على حدة، وإنما في قدرتها على تكوين صورة متكاملة عن مستوى المخاطر عند تحليلها بصورة جماعية وفي سياقها التنظيمي.

ومن ثم، فإن نجاح المؤسسات في الحد من الجريمة البيضاء لا يعتمد على اكتشاف الاحتيال بعد وقوعه فحسب، بل يرتبط بقدرتها على بناء منظومة للإنذار المبكر، وتطوير أدوات منهجية لتقييم مؤشرات الخطر، واتخاذ التدخلات الرقابية المناسبة قبل أن تتطور المخالفات إلى جرائم مؤسسية كاملة.

ثانياً: نماذج اتخاذ القرار في تحقيقات الجريمة البيضاء

تمثل مؤشرات الاحتيال والإنذار المبكر نقطة البداية في عملية اكتشاف الجريمة البيضاء، إلا أن رصد هذه المؤشرات وحده لا يكفي لاتخاذ قرار بفتح تحقيق أو توسيعه. فالمؤشرات قد تعكس وجود مخاطر تستحق المتابعة، لكنها لا تشكل بمفردها دليلاً قاطعاً على وقوع السلوك الإجرامي. ولذلك تبرز الحاجة إلى منهجية تساعد على تقييم هذه المؤشرات وتحليلها بصورة منظمة قبل الانتقال إلى الإجراءات التحقيقية.

ومن هذا المنطلق، لا يعتمد التحقيق في الجريمة البيضاء على الحدس أو الاشتباه المجرد، بل يستند إلى عملية منهجية تهدف إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الخطر، والوقائع، والأدلة المتاحة، والبيئة التنظيمية التي ظهرت فيها. وتزداد أهمية هذا النهج في الجرائم الاقتصادية والمهنية، لأن معظمها لا يتضمن أدلة ظاهرة أو أفعالاً عنيفة مباشرة، وإنما يظهر من خلال مجموعة من المؤشرات المتفرقة التي تتطلب الربط والتحليل والاستنتاج قبل الوصول إلى قرار تحقيقي مبرر.

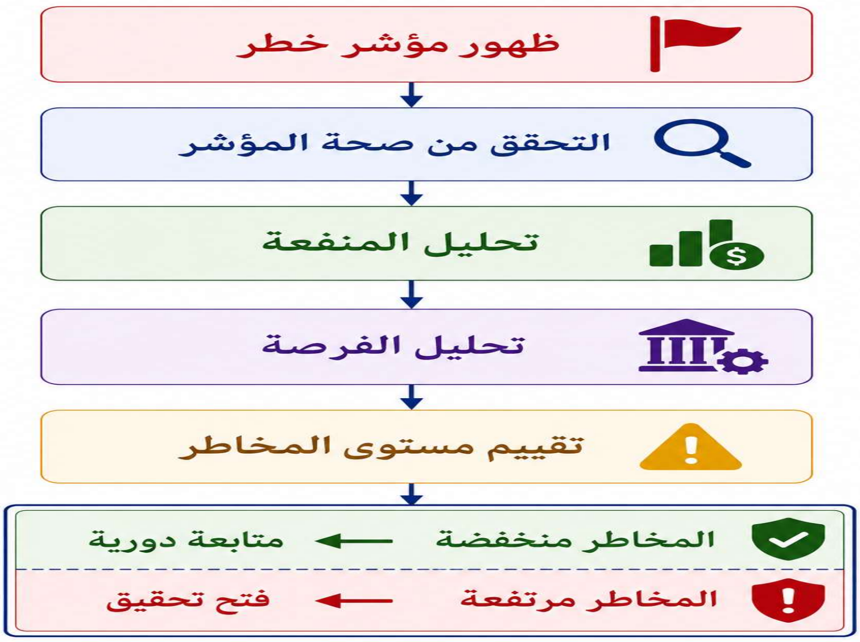
ولذلك يحتاج محقق الاحتيال إلى نماذج عملية تساعده على الانتقال من مرحلة الاشتباه الأولي إلى مرحلة التقييم المنهجي للمخاطر، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الرقابية، ويحد من فتح تحقيقات غير مبررة، وفي الوقت نفسه يقلل من احتمال إغفال الحالات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة.

وفي هذا الإطار، يعرض هذا المبحث مجموعة من النماذج التحليلية المقترحة التي يمكن الاستفادة منها في دعم قرارات الفحص والتحقيق، وربط مؤشرات الخطر بالمنظور التنظيمي والسلوكي والرقابي، بما يعزز كفاءة التحقيقات في قضايا الجريمة البيضاء.

1. نموذج القرار الأول: نموذج تقييم الاشتباه الأولي

يمثل هذا النموذج المرحلة الأولى في عملية اتخاذ القرار التحقيقي، ويهدف إلى مساعدة محقق الاحتيال على تقييم المؤشرات الأولية بصورة منهجية قبل الانتقال إلى إجراءات التحقيق الرسمي. ويقوم النموذج على افتراض أن ظهور مؤشر خطر واحد لا يكفي بذاته للاستدلال على وجود احتيال، وإنما ينبغي تقييمه في ضوء مجموعة من العوامل المرتبطة بصحة المؤشر، وطبيعة المنفعة المحتملة، والفرصة التنظيمية، ومستوى المخاطر الكلي. ويوضح الشكل رقم (13) المراحل الرئيسة التي يمر بها قرار تقييم الاشتباه الأولي.

الشكل رقم (13):
نموذج تقييم الاشتباه الأولي
في تحقيقات الجريمة البيضاء



المصدر: إعداد الباحث

مثال تطبيقي

لنفترض أن المدقق الداخلي لاحظ ارتفاعاً كبيراً في الإيرادات خلال الأيام الأخيرة من السنة المالية. لا يكفي هذا المؤشر وحده لافتراض وجود احتيال، بل يبدأ المحقق أولاً بالتحقق من صحة البيانات ومصدرها، ثم يدرس ما إذا كانت هناك منفعة محتملة للإدارة من تضخيم الإيرادات، مثل تحقيق مستهدفات الأداء أو الحصول على مكافآت. بعد ذلك يُقيّم وجود فرصة تنظيمية، كضعف الرقابة على الاعتراف بالإيرادات أو محدودية المراجعة المستقلة، ثم يحدد مستوى المخاطر بالاستناد إلى مجموع المؤشرات المتوافرة. فإذا أظهرت النتائج وجود عدة مؤشرات متزامنة، يصبح من المبرر الانتقال من مرحلة المتابعة إلى فتح تحقيق رسمي.

ويؤكد هذا النموذج أن القرار التحقيقي لا ينبغي أن يُبنى على مؤشر منفرد، وإنما على تحليل متكامل يربط بين الوقائع، والبيئة التنظيمية، والفرص، والدوافع المحتملة، بما يضمن توجيه جهود التحقيق نحو الحالات الأكثر عرضة لمخاطر الاحتيال.

2. نموذج القرار الثاني: مصفوفة المنفعة والفرصة

بعد التحقق من صحة مؤشرات الخطر الأولية، ينتقل محقق الاحتيال إلى تقييم البيئة التي ظهر فيها الاشتباه. ويُعد هذا النموذج أداة تحليلية تساعد على تقدير مستوى أولوية التحقيق من خلال الربط بين عاملين رئيسيين، هما **المنفعة المحتملة** التي قد يحققها الفاعل من السلوك محل الاشتباه، و**الفرصة التنظيمية** التي تتيح تنفيذ ذلك السلوك أو إخفاءه.

وتقوم المصفوفة على افتراض أن احتمالات وقوع الجريمة البيضاء تزداد كلما اجتمع وجود منفعة واضحة مع بيئة تنظيمية تسمح باستغلال الصلاحيات أو ضعف الرقابة. أما إذا انخفض أحد هذين العاملين أو كلاهما، فإن مستوى المخاطر وأولوية التحقيق يكونان أقل.

الجدول رقم (10): مصفوفة المنفعة والفرصة في تقييم الاشتباه

مستوى الفرصة التنظيمية	منفعة محتملة منخفضة	منفعة محتملة مرتفعة
منخفض	خطر محدود	يحتاج إلى متابعة
مرتفع	ضعف رقابي محتمل	أولوية مرتفعة لفتح تحقيق

المصدر: إعداد الباحث.

مثال تطبيقي

لنفترض أن أحد الموظفين يمتلك صلاحيات واسعة لاعتماد المدفوعات، إلا أن المراجعة الأولية لم تكشف عن وجود منفعة شخصية أو مؤشرات على تحقيق مكاسب غير مشروعة. في هذه الحالة تشير المصفوفة إلى وجود **ضعف رقابي محتمل** يستوجب معالجة أوجه القصور في الضوابط الداخلية، حتى وإن لم تتوافر أدلة على وقوع احتيال.

أما إذا أظهرت المراجعة في الوقت نفسه وجود منفعة محتملة، مثل الحصول على مكافآت مرتبطة بنتائج مالية مضللة أو وجود تعاملات مع أطراف ذات علاقة، مع استمرار ضعف الرقابة، فإن الحالة تنتقل إلى فئة **أولوية مرتفعة لفتح تحقيق**، نظراً لاجتماع الدافع مع الفرصة التنظيمية.

وتساعد هذه المصفوفة على توجيه الموارد الرقابية نحو الحالات الأكثر احتمالاً لاحتواء سلوك احتيالي فعلي، كما تدعم اتخاذ قرارات أكثر موضوعية عند تحديد أولويات الفحص والتحقيق، بدلاً من الاعتماد على الانطباعات الشخصية أو خطورة المؤشرات بصورة منفردة.

3. نموذج القرار الثالث: النموذج السلوكي التنظيمي

يركز هذا النموذج على تحليل البيئة التنظيمية التي ظهر فيها السلوك محل الاشتباه، انطلاقاً من أن الجريمة البيضاء لا تنشأ غالباً نتيجة تصرف فردي معزول، وإنما تكون في كثير من الأحيان نتاجاً لتفاعل الثقافة التنظيمية، وضغوط الأداء، والفرص المتاحة، ومستوى فعالية الرقابة. ولذلك يهدف النموذج إلى مساعدة محقق الاحتيال في تقييم ما إذا كان السلوك محل الفحص يمثل حالة فردية أم مؤشراً على خلل تنظيمي أوسع نطاقاً.

واستناداً إلى النظريات التي جرى تناولها في البابين الثاني والثالث من هذا الكتاب، يمكن للمحقق الاسترشاد بمجموعة من الأسئلة التحليلية، من أبرزها:

- هل توجد مبررات متكررة لتجاوز القواعد أو الإجراءات؟
- هل تتسامح الثقافة التنظيمية مع المخالفات الصغيرة أو تعتبرها أمراً اعتيادياً؟
- هل تقتصر المخالفة على فرد واحد، أم تظهر أنماط مشابهة داخل قسم أو وحدة تنظيمية معينة؟
- هل توجد ضغوط أداء أو أهداف غير واقعية قد تدفع العاملين إلى تجاوز الضوابط؟
- هل تتمتع أنظمة الرقابة والمراجعة بالاستقلالية والقدرة على اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب؟

مثال تطبيقي

إذا أظهرت المراجعة أن عدداً من العاملين في الإدارة نفسها يستخدمون المبررات ذاتها لتجاوز إجراءات الاعتماد، مع وجود ضغوط مستمرة لتحقيق نتائج مالية محددة، وضعف في الرقابة الداخلية، فإن الاحتمال يزداد بأن تكون المخالفة جزءاً من ثقافة تنظيمية تسمح بالانحراف، وليس مجرد تصرف فردي معزول. وفي مثل هذه الحالة ينبغي أن يمتد نطاق التحقيق ليشمل البيئة التنظيمية وآليات الرقابة، إلى جانب فحص مسؤولية الأفراد.

ويؤكد هذا النموذج أن التحقيق في الجريمة البيضاء لا ينبغي أن يقتصر على تحديد مرتكب المخالفة، بل يجب أن يمتد إلى تحليل الأسباب التنظيمية التي سمحت بحدوثها واستمرارها. فكلما ازدادت الإجابات الإيجابية عن الأسئلة السابقة، ارتفع احتمال أن يكون السلوك محل الاشتباه جزءاً من مشكلة تنظيمية تتطلب معالجة مؤسسية، وليس مجرد مخالفة فردية.

4. المنظور التحقيقي

تكشف الخبرة العملية أن كثيراً من التحقيقات غير الفعالة تبدأ بالسؤال :**من ارتكب المخالفة؟** بينما تبدأ التحقيقات الأكثر فاعلية بالسؤال :**كيف أصبحت المخالفة ممكنة؟** فالسؤال الأول يركز على تحديد الفاعل، في حين يسعى السؤال الثاني إلى فهم الظروف والعوامل التي سمحت بوقوع السلوك واستمراره، وهو ما يمثل جوهر التحقيق في قضايا الجريمة البيضاء.

ولا تنشأ الجريمة البيضاء عادةً نتيجة وجود فرد منحرف فحسب، وإنما تكون في الغالب نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل، تشمل الضغوط، والفرص التنظيمية، وضعف الضوابط الرقابية، والثقافة المؤسسية، وإمكانية الوصول إلى الموارد والمعلومات. ولذلك فإن التحقيق الفعال لا يقتصر على جمع الأدلة المتعلقة بالفعل الإجرامي، بل يمتد إلى تحليل البيئة التنظيمية التي أوجدت الفرصة أو سهلت استمرار السلوك دون اكتشافه.

وفي هذا السياق، تمثل النماذج التحليلية التي جرى عرضها في هذا المبحث أدوات مساندة لمحقق الاحتيال، تساعده على الانتقال من مرحلة الاشتباه إلى مرحلة التقييم المنهجي للمخاطر، ثم إلى اتخاذ القرار التحقيقي المناسب استناداً إلى تحليل مؤشرات الخطر، وتقدير المنفعة والفرصة التنظيمية، ودراسة العوامل السلوكية والتنظيمية المحيطة بالحالة.

ومن ثم، فإن نجاح التحقيق لا يقاس بقدرته على تحديد المسؤول عن المخالفة فقط، وإنما بقدرته على كشف أوجه القصور التي سمحت بحدوثها، وتقديم توصيات تعالج الأسباب الجذرية للانحراف، بما يسهم في منع تكرار السلوك وتعزيز فعالية الرقابة والحوكمة داخل المؤسسة.

5. الخلاصة التفسيرية

تكشف نماذج اتخاذ القرار في تحقيقات الجريمة البيضاء أن مؤشرات الخطر لا تكتسب قيمتها من مجرد وجودها، وإنما من الطريقة التي تُحلل بها في ضوء الوقائع والأدلة والبيئة التنظيمية المحيطة بها. ولذلك فإن اتخاذ قرار بفتح التحقيق أو توسيعه ينبغي أن يستند إلى تقييم منهجي يربط بين مؤشرات الخطر، والمنفعة المحتملة، والفرصة التنظيمية، والعوامل السلوكية والثقافية، بدلاً من الاعتماد على الاشتباه المجرد أو الانطباعات الشخصية.

كما يتضح أن التحقيق الفعال في الجريمة البيضاء لا يقتصر على تحديد المسؤول عن المخالفة، بل يمتد إلى تحليل الظروف التنظيمية التي سمحت بحدوثها واستمرارها. ومن ثم، فإن استخدام النماذج التحليلية المقترحة يسهم في ترشيد قرارات الفحص والتحقيق، وتحسين توزيع الموارد الرقابية، والكشف عن الأسباب الجذرية للانحراف، بما يعزز كفاءة التحقيقات ويدعم تطوير أنظمة الرقابة والحوكمة والوقاية من الجريمة البيضاء داخل المؤسسات.

ثالثاً: النموذج التكاملي لتفسير الجريمة البيضاء ومؤشر قابلية الجريمة البيضاء

كشفت الفصول السابقة أن الجريمة البيضاء ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على عامل واحد أو نظرية منفردة. فقد ركزت بعض النظريات على التعلم الاجتماعي وانتقال السلوك المنحرف، بينما أولت نظريات أخرى اهتمامها للفرصة التنظيمية، أو الضغوط، أو السلطة المؤسسية، أو ضعف الرقابة، أو الثقافة التنظيمية. كما أوضحت دراسات الحالات التي تناولها هذا الكتاب أن القضايا الكبرى لم تكن نتيجة سبب واحد، وإنما نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الفردية والتنظيمية والسلوكية في الوقت نفسه.

ورغم أهمية هذه التفسيرات، فإن معظمها يعالج كل عامل بصورة مستقلة، الأمر الذي قد يحد من قدرته على تفسير التعقيد الذي تتسم به الجريمة البيضاء داخل المؤسسات الحديثة. ومن هنا

تبرز الحاجة إلى إطار تكاملي يجمع بين المتغيرات الرئيسة في نموذج واحد، يوضح كيفية تفاعلها، ويساعد على الانتقال من التفسير النظري إلى التقييم العملي للمخاطر.

وانطلاقاً من ذلك، يقترح هذا الكتاب **النموذج التكاملي لتفسير الجريمة البيضاء** بوصفه إطاراً تحليلياً يجمع بين أهم المتغيرات التي تناولتها الأدبيات الإجرامية والتنظيمية، ويبين العلاقات المتبادلة بينها في تفسير نشوء السلوك الاحتيالي واستمراره داخل المؤسسات.

واستناداً إلى هذا النموذج، يقدم الكتاب أيضاً **مؤشر قابلية الجريمة البيضاء** (White-Collar Crime Susceptibility Index – WCSI)، وهو مؤشر تحليلي مقترح يهدف إلى تقدير مستوى تعرض المؤسسة لمخاطر الجريمة البيضاء من خلال تقييم مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالثقافة التنظيمية، والرقابة، والسلطة، والفرص، والسلوك التنظيمي. ولا يُقصد بهذا المؤشر التنبؤ بوقوع الجريمة أو إثباتها، وإنما توفير أداة منهجية تساعد المحققين، والمحاسبين الجنائيين، والمدققين الداخليين، والجهات الرقابية على تقييم مستوى المخاطر، وترتيب أولويات الفحص، ودعم اتخاذ القرار الوقائي والتحقيقي.

1. النموذج التكاملي للجريمة البيضاء

يقوم النموذج التكاملي المقترح على افتراض أن الجريمة البيضاء لا تنتج عن عامل منفرد، وإنما عن تفاعل مجموعة من العوامل الفردية والتنظيمية والثقافية التي تعمل بصورة متتابعة ومترابطة. ويهدف هذا النموذج إلى دمج أهم المتغيرات التي تناولتها الأدبيات السابقة في إطار تفسيري موحد يمكن الاستفادة منه في تحليل مخاطر الجريمة البيضاء داخل المؤسسات، ودعم أعمال المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال. **ويتكون النموذج من خمسة عناصر رئيسية، هي:**

أولاً: الدافع (Motive)

يمثل الدافع المحرك الأول للسلوك المحتمل، ويتمثل في الرغبة في تحقيق منفعة شخصية أو تنظيمية، أو تجنب خسارة، أو المحافظة على مركز وظيفي، أو الوفاء بمتطلبات الأداء.

ومن أبرز صوره:

- ضغوط تحقيق الأرباح.
- المكافآت والحوافز المرتبطة بالأداء.
- الخوف من الفشل أو فقدان الوظيفة.
- الرغبة في تحسين النتائج المالية أو المؤشرات التشغيلية.

ثانياً: الفرصة التنظيمية (Organisational Opportunity)

تشير إلى الظروف التنظيمية التي تسمح بارتكاب السلوك غير المشروع أو تسهل تنفيذه، نتيجة وجود قصور في الضوابط أو الرقابة أو الحوكمة.

ومن أبرز صورها:

- ضعف الرقابة الداخلية.
- قصور فصل المهام.
- تركّز الصلاحيات.
- ضعف الحوكمة والإشراف المؤسسي.

ثالثاً: التبرير الثقافي (Cultural Rationalisation)

يمثل الآليات الفكرية والثقافية التي يُعاد من خلالها تفسير السلوك المخالف باعتباره مقبولاً أو ضرورياً أو قليل الضرر، بما يقلل الشعور بالمسؤولية الأخلاقية أو القانونية.

ومن أمثلته:

- الجميع يفعل ذلك.
- هذا إجراء مؤقت.
- المؤسسة ستستفيد لاحقاً.
- الهدف يبرر الوسيلة.

رابعاً: القدرة على الإخفاء (Concealment Capacity)

تشير إلى قدرة الفرد أو المجموعة على إخفاء السلوك غير المشروع أو تأخير اكتشافه، مستفيدين من المعرفة الفنية أو النفوذ التنظيمي أو ضعف أدوات الرقابة.

ومن أبرز العوامل المؤثرة فيها:

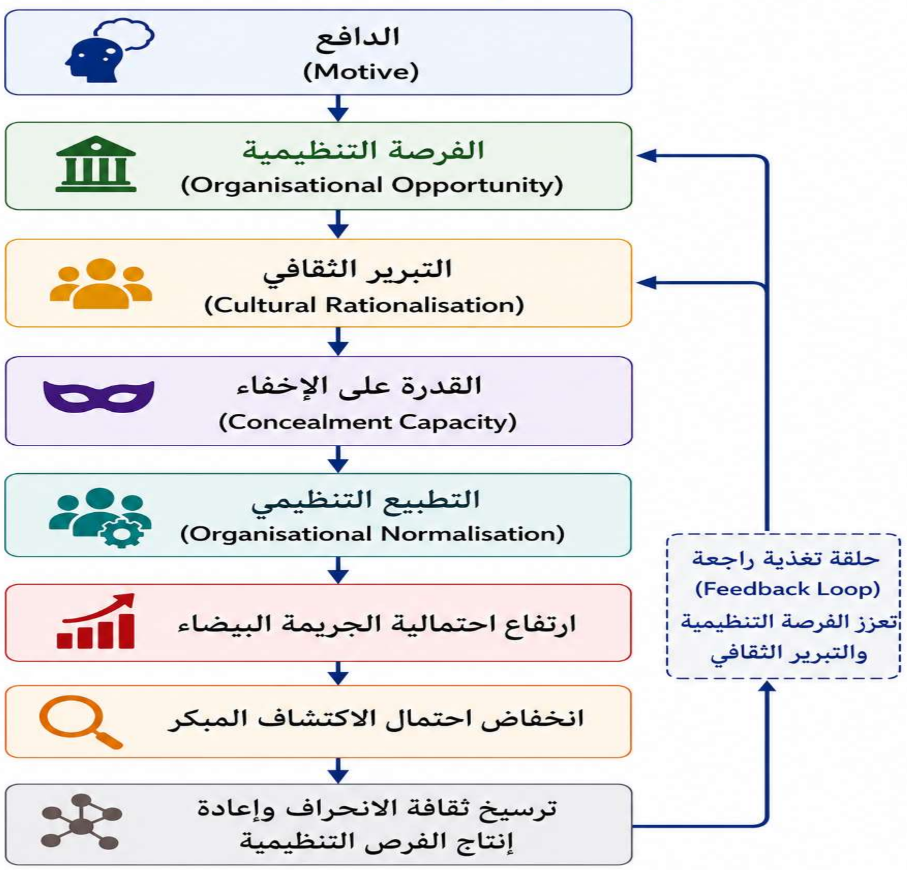
- التعقيد الفني للعمليات.
- السيطرة على المعلومات.
- النفوذ الوظيفي.
- ضعف التدقيق أو المراجعة المستقلة.

خامساً: التطبيع التنظيمي (Organisational Normalisation)

يمثل المرحلة التي تتحول فيها المخالفة من سلوك استثنائي إلى ممارسة مقبولة أو متسامح معها داخل المؤسسة، نتيجة تكرارها وعدم مواجهتها بإجراءات رقابية أو مساءلة فعالة. ويُعد هذا العنصر الأكثر خطورة، لأنه يسهم في ترسيخ الانحراف داخل الثقافة التنظيمية، ويزيد من احتمالات استمراره وانتقاله إلى أفراد آخرين.

ويبين الشكل رقم (14) المسار التفسيري المقترح للنموذج، حيث تبدأ العملية بوجود الدافع، ثم توافر الفرصة التنظيمية، يعقبها بناء التبريرات الثقافية، ثم استغلال القدرة على الإخفاء، وصولاً إلى مرحلة التطبيع التنظيمي التي ترفع من احتمالات نشوء الجريمة البيضاء واستمرارها داخل المؤسسة.

الشكل رقم (14):
النموذج التكاملي لتفسير الجريمة البيضاء



المصدر: إعداد الباحث.

ويبين الشكل رقم (14) أن الجريمة البيضاء لا تتطور وفق مسار خطي، وإنما عبر حلقة تغذية راجعة تؤدي فيها الممارسات المنحرفة غير المكتشفة إلى ترسيخ الثقافة التنظيمية المتسامحة مع المخالفات، وخلق فرص تنظيمية جديدة، بما يزيد من احتمالات استمرار الجريمة وتكرارها.

2. مؤشر قابلية الجريمة البيضاء (White-Collar Crime Susceptibility Index – WCCSI)

استناداً إلى النموذج التكاملي المقترح، يقدم هذا الكتاب **مؤشر قابلية الجريمة البيضاء** (WCCSI) بوصفه أداة تحليلية أولية تهدف إلى تقدير مستوى تعرض المؤسسة لمخاطر الجريمة البيضاء. ويعتمد المؤشر على تقييم خمسة متغيرات رئيسية تمثل العناصر الأساسية للنموذج التكاملي، ثم دمجها في قيمة رقمية واحدة تساعد على مقارنة مستويات المخاطر بين المؤسسات أو بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة الواحدة.

ويهدف المؤشر إلى دعم أعمال المحاسبة الجنائية، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، من خلال توفير أداة مساندة لترتيب أولويات الفحص، ولا يُقصد به إثبات وقوع الجريمة أو التنبؤ بها بصورة قطعية.

أولاً: المعادلة المفاهيمية للمؤشر

$$\mathbf{WCCSI} = \frac{\mathbf{M + O + R + C + N}}{\mathbf{5}}$$

حيث تمثل المتغيرات ما يأتي:

الرمز	المتغير
M	مستوى الدافع (Motive)
O	مستوى التنظيمية (Organisational Opportunity)
R	مستوى التبرير الثقافي (Cultural Rationalisation)
C	مستوى القدرة على الإخفاء (Concealment Capacity)
N	مستوى التطبيع التنظيمي (Organisational Normalisation)

المصدر: إعداد الباحث.

ثانياً: آلية التقييم

يُقيَّم كل متغير وفق مقياس خماسي يتدرج من (1) إلى (5)، كما يوضح الجدول رقم.(11)

الجدول رقم (11): مقياس تقييم عناصر مؤشر قابلية الجريمة البيضاء

الدرجة	الوصف
1	منخفض جداً
2	منخفض
3	متوسط
4	مرتفع
5	مرتفع جداً

المصدر: إعداد الباحث.

يفترض هذا الإصدار الأولي للمؤشر تساوي الأوزان النسبية للعناصر الخمسة، باعتبار أن الهدف منه تقديم إطار مفاهيمي قابل للتطبيق. ويمكن في الدراسات المستقبلية إعادة تقدير الأوزان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التحليل العاملي أو نماذج المعادلات البنائية، بعد تطبيق المؤشر على عينات ميدانية.

ثم يُحسب المتوسط الحسابي للعناصر الخمسة للحصول على قيمة المؤشر الكلية.

ثالثاً: تفسير نتائج المؤشر

ولتسهيل تفسير النتائج، يمكن تصنيف قيمة المؤشر إلى أربع فئات، كما يوضح الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): تفسير نتائج مؤشر قابلية الجريمة البيضاء (WCCSI)

قيمة المؤشر	مستوى الخطر
1.00 – 2.00	منخفض
2.01 – 3.00	متوسط
3.01 – 4.00	مرتفع
4.01 – 5.00	حرج

المصدر: إعداد الباحث.

رابعاً: مثال تطبيقي

لنفترض أن فريق التحقيق قيّم إحدى المؤسسات وفق النتائج الآتية:

الجدول رقم (13): مثال تطبيقي لحساب مؤشر WCCSI

العنصر	الدرجة
الدافع	4
الفرصة التنظيمية	5
التبرير الثقافي	4
القدرة على الإخفاء	4
التطبيع التنظيمي	3

المصدر: إعداد الباحث.

وبتطبيق المعادلة:

$$WCCSI = \frac{4+5+4+4+3}{5} = 4.00$$

وبناءً على جدول تفسير النتائج، تقع المؤسسة ضمن **فئة الخطر المرتفع**، مما يشير إلى وجود بيئة تنظيمية تتطلب تعزيز الضوابط الرقابية، ومراجعة توزيع الصلاحيات، وتحليل الثقافة التنظيمية، قبل تطور عوامل الخطر إلى سلوك احتيالي فعلي.

3. العلاقة مع النماذج السابقة في الكتاب

لا يُعد مؤشر قابلية الجريمة البيضاء (WCCSI) نموذجاً مستقلاً عن الأطر النظرية التي جرى تطويرها في هذا الكتاب، وإنما يمثل امتداداً تطبيقياً لها. فهو يستند إلى النموذج الاجتماعي–التعلمي للسلوك الاحتيالي الذي جرى تقديمه في الباب الثاني، والذي صيغ على النحو الآتي:

$$F = f((DA + CR) / LA)$$

حيث ركز ذلك النموذج على تفسير نشوء السلوك الاحتيالي لدى الأفراد من خلال التفاعل بين التعلم الاجتماعي(Differential Association) ، والتبرير الثقافي (Cultural Rationalisation)، والارتباط بالقيم المؤيدة للالتزام (Law-Abiding Association).

أما مؤشر WCCSI فينقل التحليل إلى مستوى أوسع، إذ لا يقتصر على تفسير السلوك الفردي، بل يقيس درجة قابلية البيئة التنظيمية لاحتضان الجريمة البيضاء من خلال دمج خمسة

متغيرات رئيسية، هي: الدافع، والفرصة التنظيمية، والتبرير الثقافي، والقدرة على الإخفاء، والتطبيع التنظيمي.

وبذلك يقدم الكتاب مستويين متكاملين للتحليل:

- المستوى الأول (Individual Level): تفسير كيفية نشوء السلوك الاحتيالي لدى الأفراد والجماعات، اعتماداً على النموذج الاجتماعي–التعلمي.
- المستوى الثاني (Organisational Level): تقييم مستوى تعرض المؤسسة لمخاطر الجريمة البيضاء باستخدام مؤشر قابلية الجريمة البيضاء(WCCSI) .

ويبين الشكل رقم (15) العلاقة التكاملية بين النموذجين، حيث يفسر النموذج الأول آليات تكوين السلوك الاحتيالي على المستوى الفردي، بينما يقيس المؤشر الثاني البيئة التنظيمية التي قد تسمح بظهور ذلك السلوك أو استمراره. ومن ثم، فإن الجمع بين النموذجين يوفر إطاراً تفسيرياً وتطبيقياً أكثر شمولاً، يربط بين أسباب السلوك الاحتيالي من جهة، ومستوى قابلية المؤسسة لاحتضانه من جهة أخرى.

الشكل رقم (15): العلاقة التكاملية بين النموذج الإجتماعي–التعلمي ومؤشر قابلية الجريمة البيضاء (WCCSI)



المصدر: إعداد الباحث.

4. القيمة التطبيقية للنموذج

لا يُطرح النموذج التكاملي ومؤشر قابلية الجريمة البيضاء (WCCSI) بوصفها أداة إحصائية نهائية أو بديلاً عن أساليب التحقيق والتدقيق المعتمدة، وإنما كإطار تحليلي ومؤشر أولي يهدف إلى دعم عملية تقييم المخاطر وتعزيز الفهم المنهجي للعوامل المؤثرة في نشوء الجريمة البيضاء داخل المؤسسات. ولذلك ينبغي استخدامها بوصفها أداة مساندة لعمليات الفحص والتحقيق، وليس بديلاً عن الأدلة المادية أو الإجراءات المهنية المعتمدة.

وتتمثل أهم التطبيقات العملية للنموذج فيما يأتي:

- **فهم العوامل المهيئة للجريمة البيضاء** من خلال تحليل العلاقة بين الدافع، والفرصة التنظيمية، والتبرير الثقافي، والقدرة على الإخفاء، والتطبيع التنظيمي .
- **إجراء تقييم أولي لمستوى المخاطر المؤسسية** وتحديد الوحدات أو الأنشطة الأكثر عرضة لظهور السلوك الاحتيالي .
- **دعم قرارات التحقيق والتدقيق** من خلال المساعدة في تحديد أولويات الفحص وتوجيه الموارد الرقابية نحو المناطق الأعلى خطورة .
- **تحديد نقاط الضعف التنظيمية** في أنظمة الرقابة والحوكمة والثقافة المؤسسية، بما يساعد على معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر .
- **تعزيز برامج الوقاية ومكافحة الاحتيال** عبر دمج نتائج المؤشر في عمليات إدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، والامتثال، والحوكمة المؤسسية .
- **توفير إطار قابل للتطوير في الدراسات المستقبلية** من خلال اختبار المؤشر ميدانياً، وإعادة تقدير الأوزان النسبية للعناصر الخمسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة .

وتتمثل القيمة الأساسية لهذا النموذج في أنه لا يقتصر على تفسير أسباب الجريمة البيضاء، بل يربط بين التفسير النظري والتطبيق العملي، من خلال تقديم أداة تساعد المؤسسات على الانتقال

من مرحلة فهم المخاطر إلى مرحلة تقييمها وإدارتها بصورة أكثر منهجية، بما يدعم جهود الوقاية والكشف المبكر والحد من احتمالات وقوع الجريمة البيضاء.

5. الخلاصة التفسيرية

تكشف الأدبيات الإجرامية والخبرة العملية أن الجريمة البيضاء لا تنشأ نتيجة عامل منفرد، وإنما تمثل محصلة تفاعل مستمر بين الدافع، والفرصة التنظيمية، والتبرير الثقافي، والقدرة على الإخفاء، والتطبيع التنظيمي، في ظل مستويات متفاوتة من فعالية الرقابة والحوكمة. ولذلك فإن فهم هذا النوع من الجرائم يتطلب الانتقال من تفسير السلوك الفردي إلى تحليل البيئة التنظيمية التي تسمح بظهوره واستمراره.

وانطلاقاً من هذا التصور، قدم هذا الفصل **النموذج التكاملي لتفسير الجريمة البيضاء** بوصفه إطاراً يجمع أهم المتغيرات التي تناولتها الأدبيات في نموذج تحليلي واحد، كما قدم **مؤشر قابلية الجريمة البيضاء** (WCCSI) باعتباره أداة أولية تساعد على تقييم مستوى تعرض المؤسسات لمخاطر الجريمة البيضاء، وترتيب أولويات الفحص، ودعم أعمال المحاسبة الجنائية، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر.

ولا يُقصد بهذا النموذج أو المؤشر التنبؤ بوقوع الجريمة أو استبدال إجراءات التحقيق والتدقيق المهني، وإنما توفير إطار منهجي يربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، ويساعد على تحليل مواطن الضعف التنظيمي قبل تحولها إلى حالات احتيال فعلية.

وبذلك يشكل هذا الفصل امتداداً طبيعياً للأطر النظرية التي عرضها الكتاب، وينقلها من مستوى التفسير إلى مستوى التطبيق، من خلال تقديم نموذج تحليلي ومؤشر عملي يمكن تطويرهما واختبارهما ميدانياً في الدراسات المستقبلية، بما يسهم في تعزيز الوقاية من الجريمة البيضاء ورفع كفاءة اكتشافها وإدارتها داخل المؤسسات.

أهم الاستنتاجات

1. أثبتت الدراسة أن الجريمة البيضاء تسبقها في الغالب مؤشرات مالية وسلوكية وتنظيمية وتقنية يمكن رصدها وتحليلها قبل تحولها إلى حالات احتيال مكتملة، مما يجعل الاكتشاف المبكر أحد أهم وسائل الحد من مخاطرها .

2. تبين أن مؤشرات الخطر (Red Flags) لا تمثل دليلاً قاطعاً على وقوع الجريمة، وإنما تعد أدوات إنذار مبكر تساعد على توجيه أعمال الفحص والتحقيق وترتيب أولويات الرقابة .

3. أظهرت الدراسة أن القيمة التحليلية لمؤشرات الخطر تزداد عند تحليلها بصورة تكاملية، إذ إن تراكم عدة مؤشرات يوفر دلالة أقوى على وجود مخاطر مقارنة بالاعتماد على مؤشر منفرد .

4. أكدت الدراسة أن التحقيق الفعال في الجريمة البيضاء يجب أن يعتمد على منهجية منظمة لتقييم المخاطر، وأن القرارات التحقيقية ينبغي أن تستند إلى تحليل الوقائع والبيئة التنظيمية، وليس إلى الاشتباه أو الحدس فقط .

5. بينت النماذج المقترحة لاتخاذ القرار أهمية الربط بين مؤشرات الخطر، والمنفعة المحتملة، والفرصة التنظيمية، والعوامل السلوكية والتنظيمية، بما يسهم في رفع كفاءة التحقيق وترشيد استخدام الموارد الرقابية .

6. أوضحت الدراسة أن الجريمة البيضاء لا تنشأ نتيجة عامل منفرد، وإنما نتيجة تفاعل الدافع، والفرصة التنظيمية، والتبرير الثقافي، والقدرة على الإخفاء، والتطبيع التنظيمي، وهو ما استدعى تطوير نموذج تفسيري تكاملي يجمع هذه العناصر في إطار واحد .

7. قدمت الدراسة مؤشر قابلية الجريمة البيضاء (WCCSI) بوصفه مؤشراً تحليلياً أولياً يساعد على تقييم مستوى تعرض المؤسسات لمخاطر الجريمة البيضاء، وترتيب أولويات الفحص والرقابة، دون أن يكون بديلاً عن إجراءات التحقيق أو التدقيق المهني .

8. أكدت الدراسة أن التكامل بين التفسير النظري والأدوات التطبيقية يعزز قدرة المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال على الوقاية من الجريمة البيضاء، والاكتشاف المبكر لها، ودعم اتخاذ القرارات الرقابية داخل المؤسسات .

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل الجريمة البيضاء من منظور تطبيقي يركز على آليات اكتشافها وتقييم مخاطرها، من خلال استعراض مؤشرات الاحتيال والإنذار المبكر، وعرض نماذج منهجية لاتخاذ القرار في تحقيقات الجريمة البيضاء، وصولاً إلى تقديم نموذج تكاملي ومؤشر تحليلي لتقييم قابلية المؤسسات للتعرض لهذا النوع من الجرائم. وقد أظهر الفصل أن نجاح مكافحة الجريمة البيضاء لا يعتمد على اكتشافها بعد وقوعها فحسب، بل يبدأ ببناء منظومة رقابية قادرة على رصد مؤشرات الخطر وتحليلها واتخاذ التدخل المناسب في الوقت المناسب.

كما بين الفصل أن التحقيق الفعال لا يقتصر على تحديد مرتكب المخالفة، وإنما يمتد إلى تحليل البيئة التنظيمية التي سمحت بوقوعها واستمرارها، وهو ما يؤكد أهمية دمج الجوانب السلوكية والتنظيمية والرقابية مع أدوات التحليل المالي والتقني عند تقييم المخاطر. وفي هذا السياق، يمثل النموذج التكاملي ومؤشر قابلية الجريمة البيضاء (WCCSI) محاولة لتقديم إطار يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، ويساعد المحققين والمحاسبين الجنائيين والمدققين الداخليين على تقييم المخاطر المؤسسية بصورة أكثر منهجية.

وبذلك يسهم هذا الفصل في الانتقال من مرحلة تفسير الجريمة البيضاء إلى مرحلة إدارتها والوقاية منها، من خلال تقديم إطار تحليلي يمكن تطويره واختباره ميدانياً والتحقق من صلاحيته في الدراسات المستقبلية، بما يعزز كفاءة أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية، ويرفع من قدرة المؤسسات على الحد من مخاطر الجريمة البيضاء واكتشافها في مراحلها المبكرة.

الفصل التاسع

الاتجاهات الحديثة في دراسة الجريمة البيضاء (2020 – 2026)

مقدمة الفصل

أظهرت الفصول السابقة أن الجريمة البيضاء ليست ظاهرة ثابتة، وإنما تتطور باستمرار تبعاً للتحولات الاقتصادية والتنظيمية والتقنية التي تشهدها بيئة الأعمال. فكلما تغيرت أساليب إدارة المؤسسات، وتطورت أدوات الاتصال والتقنية، وازدادت درجة تعقيد الأنشطة الاقتصادية، ظهرت فرص جديدة لارتكاب الجريمة البيضاء، وبرزت في المقابل تحديات أكثر تعقيداً أمام المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال.

ولا يقتصر هذا التطور على تغير وسائل ارتكاب الجريمة، بل يمتد إلى تغير طبيعة العوامل المفسرة لها. فقد انتقل الاهتمام في الأدبيات الحديثة من التركيز على السلوك الفردي أو المخالفات المحاسبية التقليدية إلى دراسة البيئة التنظيمية والأنظمة الرقمية والثقافة المؤسسية بوصفها عناصر تؤثر بصورة مباشرة في نشوء الجريمة البيضاء واستمرارها. ويعكس ذلك تحولاً في الفكر الإجرامي من البحث عن الجاني إلى تحليل النظام الذي أتاح وقوع الجريمة، ومن التركيز على اكتشاف المخالفة بعد وقوعها إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر والوقاية منها.

وفي هذا السياق، شهدت الفترة (2020–2026) تطوراً ملحوظاً في اتجاهات البحث العلمي، حيث برزت موضوعات لم تكن تحظى بالاهتمام نفسه في الأدبيات التقليدية، مثل التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والعمل عن بعد، والاحتيال المرتبط بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، إلى جانب تنامي الاهتمام بالثقافة التنظيمية والحوكمة المؤسسية بوصفها عاملين رئيسيين في تفسير الجريمة البيضاء والحد من مخاطرها.

وتتوافق هذه الاتجاهات مع ما تشير إليه التقارير المهنية الحديثة، مثل تقارير ACFE و PwC و KPMG و Deloitte، التي تبين تصاعد الاعتماد على التقنيات الرقمية في كل من ارتكاب

الاحتيال وكشفه، وازدياد أهمية الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، إلى جانب استمرار المخاطر المرتبطة بالاحتيال الداخلي وضعف الضوابط المؤسسية، بما يعكس تحولاً في طبيعة الجريمة البيضاء وأدوات مكافحتها.

وتشير هذه التحولات إلى أن فهم الجريمة البيضاء في القرن الحادي والعشرين لم يعد ممكناً بالاعتماد على التفسيرات التقليدية وحدها، بل أصبح يتطلب منظوراً تكاملياً يجمع بين التحليل السلوكي، والتنظيمي، والتقني، ويستوعب أثر الابتكار الرقمي والتغيرات المؤسسية في إعادة تشكيل أنماط الاحتيال وأساليب مكافحته.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل أبرز الاتجاهات الحديثة في دراسة الجريمة البيضاء خلال الفترة (2020–2026)، من خلال تحليل أثر التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والعمل عن بعد، والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والثقافة التنظيمية، والتحول في مناهج التحقيق، بهدف استشراف الكيفية التي تعيد بها هذه المتغيرات تشكيل مستقبل المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال في البيئات المؤسسية المعاصرة.

اولاً: التحول الرقمي وتطور الجريمة البيضاء

أدى التوسع المتسارع في استخدام الأنظمة الرقمية إلى إحداث تحول جوهري في طبيعة الجريمة البيضاء، فلم يعد التطور يقتصر على استبدال الوسائل الورقية بالوسائل الإلكترونية، وإنما امتد إلى إعادة تشكيل بيئة ارتكاب الجريمة وآليات اكتشافها. فمع انتقال نسبة كبيرة من العمليات المالية والإدارية والتجارية إلى الأنظمة الرقمية، أصبحت البيانات وقواعد المعلومات والخوارزميات تمثل أصولاً استراتيجية يمكن استغلالها في تحقيق منافع غير مشروعة أو إخفاء السلوك الاحتيالي، الأمر الذي غيّر طبيعة المخاطر التي تواجهها المؤسسات.

وقد ترتب على هذا التحول ظهور مجموعة من المخاطر الجديدة، من أبرزها:

- التلاعب بالبيانات الإلكترونية قبل اعتمادها أو بعد تسجيلها.

- إساءة استخدام صلاحيات الوصول إلى الأنظمة وقواعد البيانات.
- تعديل السجلات الرقمية أو حذفها لإخفاء آثار المخالفات.
- إخفاء المعاملات أو تمريرها عبر بيئات تقنية معقدة يصعب تتبعها.
- استغلال الثغرات التقنية أو ضعف الضوابط الإلكترونية لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

ومن الأمثلة على ذلك، قيام موظف يمتلك صلاحيات إدارية بتعديل بيانات الموردين داخل النظام الإلكتروني، بحيث تُحوَّل المدفوعات إلى حسابات مصرفية غير مشروعة دون الحاجة إلى تزوير مستندات ورقية، مستفيداً من ضعف ضوابط الوصول أو قصور سجلات التتبع الإلكترونية[34] (Audit Logs). وفي هذه الحالة لا يتمثل جوهر الاحتيال في تزوير المستندات، وإنما في استغلال الصلاحيات الرقمية للتحكم في تدفق البيانات والمعاملات داخل النظام.

وتكشف هذه التحولات أن الجريمة البيضاء لم تعد تعتمد على إخفاء الوثائق بقدر اعتمادها على التحكم في البيانات والبنية الرقمية للمؤسسة. ولذلك أصبح نجاح الجاني يرتبط بقدرته على استغلال الأنظمة الإلكترونية، بينما أصبحت قدرة المحقق ترتبط بمدى فهمه لآليات عمل تلك الأنظمة، وأساليب حفظ البيانات، وسجلات التتبع، وضوابط الأمن السيبراني.

ومن ثم، لم يعد التحقيق في الجريمة البيضاء يقتصر على مراجعة القيود المحاسبية والمستندات، بل أصبح يتطلب تحليل الأنظمة الرقمية، وتتبع الأدلة الإلكترونية، وتقييم سلامة الضوابط التقنية التي تحكم دورة المعاملات. ويعكس ذلك تحولاً نوعياً في المحاسبة الجنائية، إذ أصبحت التكنولوجيا تمثل في الوقت نفسه وسيلة لارتكاب الجريمة وأداة لتعزيز اكتشافها، وهو ما يفرض تطوير مهارات المحققين بما يتناسب مع طبيعة المخاطر الرقمية في بيئة الأعمال الحديثة.

---

[34] **سجلات التتبع الإلكترونية :(Audit Logs)** سجلات رقمية توثق جميع العمليات المنفذة على النظام، بما يشمل هوية المستخدم، ووقت التنفيذ، وطبيعة التعديل، وتُستخدم في أعمال التدقيق والتحقيق.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي والجريمة البيضاء

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم التحولات التي أعادت تشكيل طبيعة الجريمة البيضاء خلال السنوات الأخيرة، إذ لم يعد مجرد أداة تقنية لدعم اتخاذ القرار، بل أصبح عنصراً مؤثراً في كل من الوقاية من الاحتيال وارتكابه. ويعكس ذلك تحولاً في بيئة الجريمة البيضاء من الاعتماد على القدرات البشرية وحدها إلى توظيف الأنظمة الذكية في تحليل البيانات، واتخاذ القرارات، وإنتاج المحتوى، الأمر الذي زاد من تعقيد أنماط الاحتيال وأساليب اكتشافها في الوقت نفسه.

وعلى مستوى الوقاية والكشف، أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة أنظمة الرقابة من خلال:

- تحليل الأنماط غير الاعتيادية في البيانات المالية والإدارية.
- اكتشاف المعاملات المشبوهة أو الخارجة عن السلوك المعتاد.
- تقييم مخاطر الاحتيال وتصنيفها وفق مستويات الخطورة.
- مراقبة السلوك المالي والتنظيمي بصورة مستمرة.
- دعم أنظمة الإنذار المبكر واتخاذ القرار الرقابي.

وفي المقابل، أوجدت هذه التقنيات فرصاً جديدة لارتكاب الجريمة البيضاء، من خلال:

- إنتاج مستندات مزيفة عالية الجودة يصعب التمييز بينها وبين المستندات الأصلية.
- إنشاء هويات رقمية وهمية أو انتحال شخصيات باستخدام تقنيات التزييف العميق (Deepfake).
- تطوير أساليب احتيال تعتمد على تحليل البيانات واستغلال الثغرات بصورة أكثر دقة.
- إخفاء أو تشويش الآثار الرقمية لبعض الأنشطة غير المشروعة.

وشهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI)، إذ أصبحت النماذج اللغوية المتقدمة وتقنيات توليد الصور والأصوات والفيديو قادرة على إنتاج محتوى رقمي شديد الإقناع، يشمل الرسائل الإلكترونية، والعقود،

والمستندات المالية، وأوامر التحويل، والمقاطع الصوتية والمرئية، بما يزيد من مخاطر الاحتيال الرقمي. كما برزت أنماط جديدة، مثل التزييف العميق (Deepfakes)، والاصطناع الوثائقي (Synthetic Documents)، والاحتيال باستخدام النماذج اللغوية، الأمر الذي جعل التحقق من أصالة الأدلة الرقمية والمحتوى الإلكتروني تحدياً متزايداً أمام المحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال.

وتكشف هذه التطورات أن الذكاء الاصطناعي لم يغيّر أدوات الجريمة البيضاء فحسب، بل غيّر أيضاً طبيعة التحقيق فيها. فلم يعد كافياً أن يمتلك المحقق معرفة محاسبية أو قانونية، بل أصبح مطالباً بفهم آليات عمل الأنظمة الذكية، وتقييم مخرجاتها، والتحقق من موثوقية البيانات التي تعتمد عليها، وتحليل الأدلة الرقمية الناتجة عنها. كما أصبحت المؤسسات مطالبة بوضع أطر للحوكمة الرقمية والضوابط الأخلاقية التي تنظم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يحد من مخاطر إساءة استخدامها ويضمن توظيفها في تعزيز النزاهة والشفافية.

كما أدى التوسع في استخدام الأصول والعملات المشفرة (Cryptocurrencies) إلى ظهور تحديات جديدة أمام المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال، ليس بسبب طبيعتها التقنية فحسب، وإنما لما توفره في بعض الحالات من وسائل لإخفاء الملكية، ونقل الأموال عبر الحدود بسرعة، ومحاولة إخفاء العائدات غير المشروعة أو غسلها.

ورغم أن معاملات سلاسل الكتل (Blockchain) تتميز بإمكانية تتبعها رقمياً، فإن تعقيد المحافظ الرقمية، واستخدام خدمات إخفاء الهوية أو مزج العملات، يزيد من صعوبة ربط المعاملات بأشخاص محددين، الأمر الذي يتطلب من المحققين الجمع بين التحليل المالي، والأدلة الرقمية، وأدوات تتبع سلاسل الكتل للوصول إلى المستفيد الحقيقي من العمليات محل التحقيق.

ويعكس هذا الاتجاه تحولاً أعمق في الجريمة البيضاء، إذ أصبحت المنافسة لا تدور بين الجاني والمحقق فحسب، بل بين أنظمة ذكاء اصطناعي تُستخدم في تطوير أساليب الاحتيال، وأنظمة أخرى تُستخدم في اكتشافه ومنعه. ومن ثم، فإن مستقبل المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال سيعتمد بدرجة متزايدة على قدرة المؤسسات والمحققين على توظيف هذه التقنيات بصورة فعالة، مع تطوير الضوابط التنظيمية والقانونية التي تواكب هذا التحول المتسارع.

ثالثاً: الجريمة البيضاء والعمل عن بعد

أدى التوسع في تطبيق نماذج العمل الهجين والعمل عن بعد، ولا سيما بعد جائحة كوفيد-19، إلى إعادة تشكيل بيئة العمل المؤسسية بصورة انعكست مباشرة على طبيعة الجريمة البيضاء وأساليب الرقابة عليها. فلم يقتصر هذا التحول على تغيير مكان أداء العمل، بل غيّر أيضاً أنماط الإشراف، ووسائل الاتصال، وآليات الوصول إلى البيانات والأنظمة، الأمر الذي أوجد تحديات جديدة أمام أنظمة الرقابة التقليدية.

ومع انتقال نسبة كبيرة من الأنشطة المالية والإدارية إلى البيئات الرقمية، أصبحت المؤسسات تعتمد بدرجة أكبر على الأنظمة الإلكترونية، والاتصالات الافتراضية، والثقة في أداء العاملين، بدلاً من الإشراف المباشر. ونتيجة لذلك، انتقلت كثير من المخاطر من البيئة المادية إلى البيئة الرقمية، وأصبح اكتشاف السلوك غير المشروع يعتمد بصورة متزايدة على فعالية الضوابط التقنية أكثر من اعتماده على الرقابة البشرية التقليدية.

وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن انخفاض الإشراف المباشر، وزيادة الاعتماد على التقنيات الرقمية، واتساع صلاحيات الوصول إلى الأنظمة من خارج المؤسسة، قد يهيئ فرصاً إضافية لبعض أشكال الجريمة البيضاء، خاصة في المؤسسات التي تفتقر إلى ضوابط تقنية ورقابية فعالة. ومن أبرز المخاطر المرتبطة ببيئة العمل عن بعد:

- إساءة استخدام صلاحيات الوصول إلى الأنظمة الإلكترونية.
- ضعف الإشراف المباشر على تنفيذ العمليات.
- التلاعب بساعات العمل أو مستويات الإنتاجية.
- زيادة الاعتماد على الثقة الشخصية بدلاً من الضوابط الرقابية.
- صعوبة اكتشاف بعض أنماط السلوك غير الاعتيادي في الوقت المناسب.

ومن الأمثلة على ذلك، قيام موظف يعمل عن بعد باستغلال صلاحياته للدخول إلى الأنظمة خارج ساعات العمل الرسمية، وإجراء تعديلات على بيانات أو معاملات مالية دون وجود رقابة مباشرة أو مراجعة فورية، مستفيداً من ضعف آليات التحقق أو أو محدودية سجلات التتبع الإلكترونية (Audit Logs). **وفي هذه الحالة، لا تكمن المشكلة في العمل عن بعد ذاته، وإنما في البيئة التنظيمية التي سمحت باستمرار الصلاحيات دون وجود ضوابط تقنية تكفل اكتشاف أي استخدام غير مشروع لها.**

وتكشف هذه التطورات أن العمل عن بعد لم يغيّر طبيعة الجريمة البيضاء بقدر ما غيّر طبيعة الفرصة التنظيمية المرتبطة بها. فكلما اعتمدت المؤسسة على الثقة الشخصية دون تطوير أنظمة رقابة رقمية فعالة، ازدادت احتمالات استغلال الصلاحيات وتأخر اكتشاف السلوك غير المشروع. ومن ثم، أصبحت فعالية الرقابة تقاس بقدرة المؤسسة على إدارة المخاطر الرقمية، وتطبيق مبدأ الفصل بين الصلاحيات، وتحليل سجلات الاستخدام، ومراقبة الأنشطة الإلكترونية بصورة مستمرة، بدلاً من الاعتماد على الوجود المادي للعاملين.

ويؤكد هذا الاتجاه أن نجاح المؤسسات في الحد من مخاطر الجريمة البيضاء في بيئات العمل الحديثة يرتبط بقدرتها على تحقيق التوازن بين المرونة التشغيلية والرقابة الرقمية، من خلال تطوير أنظمة الأمن السيبراني، وتعزيز الحوكمة الرقمية، وتحديث سياسات الرقابة بما يتلاءم مع أنماط العمل الجديدة، وليس بمجرد العودة إلى أساليب الإشراف التقليدية.

رابعاً: الاحتيال المرتبط بالحوكمة البيئية والاجتماعية(ESG Fraud)

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في اهتمام المستثمرين، والجهات الرقابية، والأسواق المالية بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (Environmental, Social and Governance – ESG)، وأصبحت هذه المعايير أحد المؤشرات الرئيسة المستخدمة في تقييم أداء الشركات واستدامتها وقدرتها على إدارة المخاطر.

ولم يعد تقييم المؤسسة يعتمد على نتائجها المالية فقط، بل امتد ليشمل مدى التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وجودة ممارسات الحوكمة، الأمر الذي منح الإفصاحات غير المالية أهمية متزايدة في قرارات الاستثمار والتقييم المؤسسي.

وقد أدى هذا التحول إلى ظهور نمط جديد من الجريمة البيضاء يتمثل في تقديم معلومات مضللة أو مبالغ فيها بشأن مستوى الالتزام بمعايير الاستدامة والحوكمة، بهدف تحسين الصورة المؤسسية، أو جذب المستثمرين، أو الحصول على مزايا تنافسية، دون وجود ممارسات فعلية تدعم تلك الادعاءات. ويعكس ذلك انتقال جزء من السلوك الاحتيالي من التلاعب بالمعلومات المالية إلى التلاعب بالمعلومات غير المالية التي أصبحت تؤثر بصورة متزايدة في قرارات أصحاب المصلحة. ومن أبرز صور هذا النوع من الاحتيال:

- تضخيم الإنجازات البيئية أو المبالغة في أثرها.
- إخفاء الانبعاثات أو الآثار البيئية السلبية للأنشطة التشغيلية.
- إصدار تقارير استدامة تتضمن بيانات غير دقيقة أو غير قابلة للتحقق.
- المبالغة في برامج المسؤولية الاجتماعية أو ممارسات الحوكمة المؤسسية.
- تقديم إفصاحات توحي بالالتزام بمعايير ESG دون وجود تطبيق فعلي لها.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك قضية **Volkswagen**، التي سبق تناولها في هذا الكتاب، حيث أظهرت التحقيقات أن الشركة استخدمت برمجيات للتحايل على اختبارات الانبعاثات، الأمر الذي أدى إلى تقديم صورة مضللة عن الأداء البيئي لمركباتها. وتُعد هذه القضية من أوضح الأمثلة على ما يُعرف اصطلاحاً بالغسل الأخضر(Greenwashing) ، أي إظهار المؤسسة بمظهر أكثر التزاماً بالمعايير البيئية مما تعكسه ممارساتها الفعلية.

وتكشف هذه التطورات أن نطاق الجريمة البيضاء لم يعد يقتصر على القوائم المالية أو البيانات المحاسبية، بل امتد ليشمل الإفصاحات البيئية والاجتماعية وتقارير الاستدامة، التي أصبحت

تشكل جزءاً أساسياً من تقييم المؤسسات في الأسواق العالمية. ونتيجة لذلك، لم تعد موثوقية التقارير غير المالية قضية تتعلق بالسمعة المؤسسية فحسب، بل أصبحت عنصراً مؤثراً في قرارات الاستثمار، وتقدير المخاطر، وثقة أصحاب المصلحة.

ويفرض هذا الاتجاه تحديات جديدة أمام المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال، إذ لم يعد دور المحاسب الجنائي يقتصر على التحقق من سلامة المعلومات المالية، بل أصبح يشمل أيضاً تقييم موثوقية الإفصاحات غير المالية، والتحقق من اتساق تقارير الاستدامة مع الممارسات التشغيلية الفعلية، وتحليل الأدلة التي تثبت صحة الادعاءات البيئية والاجتماعية. ويعكس ذلك اتساع نطاق الجريمة البيضاء في بيئة الأعمال المعاصرة، .بحيث أصبح نطاق التحقق الجنائي يمتد إلى الإفصاحات غير المالية بالقدر نفسه الذي يمتد فيه إلى المعلومات المالية.

خامساً: الثقافة التنظيمية بوصفها عاملاً إجرامياً

أعادت الأدبيات الحديثة في الجريمة البيضاء النظر في الدور الذي تؤديه الثقافة التنظيمية في تفسير السلوك الاحتيالي، فلم تعد تُعامل بوصفها مجرد إطار يؤثر في سلوك العاملين، بل أصبحت تُعد أحد المتغيرات الرئيسة التي تسهم في إنتاج الجريمة البيضاء أو الحد منها. ويعكس هذا التحول انتقال الاهتمام من دراسة القرارات الفردية إلى تحليل البيئة التنظيمية التي تعيد تشكيل إدراك العاملين لما هو مقبول أو مرفوض داخل المؤسسة.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الثقافة التنظيمية تؤثر في الجريمة البيضاء من خلال إعادة تعريف السلوك المخالف، بحيث قد يُنظر إلى بعض التجاوزات على أنها وسائل مشروعة لتحقيق أهداف المؤسسة أو المحافظة على قدرتها التنافسية. ومع تكرار هذه التبريرات، وتراجع الاعتراضات الداخلية، تتحول المخالفات التدريجية إلى ممارسات اعتيادية تندمج في الثقافة التنظيمية، وهو ما يزيد من احتمالات استمرارها واتساع نطاقها. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي:

- تركز بصورة مفرطة على تحقيق النتائج بغض النظر عن الوسائل.
- تتسامح مع المخالفات الصغيرة أو تتجاهلها.
- تضعف فيها قنوات الإبلاغ والاعتراض الداخلي.
- ترتفع فيها مستويات الخوف الوظيفي أو الضغوط المرتبطة بالأداء.

تكون أكثر عرضة لتطور أنماط من الاحتيال والانحراف المؤسسي، لأن العاملين يصبحون أكثر ميلاً إلى تبرير تجاوز الضوابط أو إخفاء المخالفات حفاظاً على مواقعهم الوظيفية أو سعياً إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

ومن الأمثلة على ذلك، مؤسسة تفرض أهدافاً مالية مرتفعة بصورة مستمرة، بينما تكافئ العاملين على النتائج المحققة دون الاهتمام بآليات تحقيقها، وتتجاهل في الوقت نفسه المخالفات البسيطة التي لا تؤثر في الأداء الظاهري. ومع مرور الوقت، لا تبقى هذه التجاوزات حالات فردية، بل تتحول إلى نمط تنظيمي يعيد تعريف الحدود الفاصلة بين السلوك المشروع والسلوك المنحرف، ويجعل الالتزام بالضوابط أقل أهمية من تحقيق النتائج.

ويؤكد هذا الاتجاه ما تناولته الفصول السابقة بشأن **نظرية التعلم التفاضلي**، التي تفسر انتقال السلوك المنحرف عبر الجماعات المهنية، و**مفهوم التطبيع التنظيمي للانحراف** الذي يوضح كيف تتحول المخالفات المتكررة إلى ممارسات اعتيادية، إضافة إلى **الفرصة التنظيمية** التي تبرز أثر ضعف الرقابة وتراكم الصلاحيات في تمكين الجريمة البيضاء. كما يتسق مع **النموذج التكاملي للجريمة البيضاء** الذي اقترحه هذا الكتاب، إذ يبين أن الثقافة التنظيمية تؤثر بصورة مباشرة في التبرير الثقافي، والتطبيع التنظيمي، ومستوى الفرصة التنظيمية، وهي عناصر تؤدي مجتمعة إلى زيادة قابلية المؤسسة لظهور الجريمة البيضاء واستمرارها.

وتكشف الاتجاهات الحديثة أن الوقاية من الجريمة البيضاء لا تتحقق من خلال تشديد العقوبات أو تعزيز الرقابة وحدهما، بل تبدأ ببناء ثقافة تنظيمية تقوم على النزاهة، والشفافية، والمساءلة، وتشجع الإبلاغ عن المخالفات، وتمنع تطبيع الانحراف داخل المؤسسة. فكلما ارتفعت قدرة المؤسسة

على ترسيخ هذه القيم، انخفضت احتمالات تطبيع الانحراف وتحول التجاوزات الفردية إلى ممارسات مؤسسية يصعب اكتشافها أو الحد منها.

سادساً: التحول من التركيز على الجاني إلى التركيز على النظام

إذا كانت الأدبيات التقليدية قد ركزت على تفسير الجريمة البيضاء من خلال خصائص الجاني وسلوكه، انطلاقاً من افتراض أن الجريمة تمثل في الأساس نتاجاً لانحراف فردي، فإن الاتجاهات الحديثة انتقلت إلى مستوى تحليلي مختلف يتمثل في دراسة النظام المؤسسي الذي أتاح وقوع الجريمة واستمرارها. ولذلك لم يعد الاهتمام مقتصراً على تحديد هوية الجاني وتحليل دوافعه وإثبات مسؤوليته القانونية، بل امتد إلى تحليل البيئة التنظيمية التي سمحت بظهور السلوك غير المشروع واستمراره.

وانطلاقاً من هذا المنظور، لم يعد السؤال الرئيس في التحقيقات الحديثة هو:

"من ارتكب الجريمة؟"

بل أصبح السؤال الأكثر أهمية:

"كيف سمح النظام التنظيمي بحدوث الجريمة واستمرارها دون اكتشافها؟"

ويعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً بأن كثيراً من الجرائم البيضاء لا تنشأ نتيجة انحراف فردي معزول، وإنما نتيجة تفاعل بين الدوافع الشخصية، والفرصة التنظيمية، والثقافة المؤسسية، وضعف الضوابط الرقابية، وآليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة. ومن ثم، فإن تحديد المسؤولية الفردية لا يكفي وحده لفهم أسباب الجريمة أو منع تكرارها، ما لم يُحلل النظام الذي أتاح حدوثها.

ولذلك أصبح الباحثون ومحققو الاحتيال يولون اهتماماً متزايداً بدراسة:

- فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

- الهياكل التنظيمية وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات.
- آليات تدفق المعلومات وشفافية الإفصاح.
- الحوكمة المؤسسية واستقلالية وظائف الرقابة.
- الثقافة المهنية والقيم التنظيمية السائدة.

ومن الأمثلة على ذلك، قد تكشف التحقيقات أن موظفاً ارتكب عملية احتيال مالي، إلا أن التحليل المتعمق يبين أن السبب الحقيقي لا يقتصر على سلوكه الشخصي، بل يرتبط أيضاً بضعف فصل المهام، وتركز الصلاحيات، وغياب المراجعة المستقلة، وضعف ثقافة الإبلاغ عن المخالفات. وفي مثل هذه الحالات، فإن الاكتفاء بمعاقبة الجاني دون معالجة أوجه القصور التنظيمية لا يؤدي إلا إلى استبدال شخص بآخر داخل البيئة نفسها، بينما تبقى الظروف التي أنتجت الجريمة قائمة وقابلة لإعادة إنتاجها.

ويتفق هذا الاتجاه مع ما تناولته الفصول السابقة من أن الجريمة البيضاء تمثل نتاجاً لتفاعل الفرد مع بيئته التنظيمية، كما ينسجم مع **النموذج التكاملي للجريمة البيضاء** ومؤشر **قابلية الجريمة البيضاء** (WCCSI) اللذين يقيسان مستوى تعرض المؤسسة للمخاطر من خلال تحليل الدافع، والفرصة التنظيمية، والتبرير الثقافي، والقدرة على الإخفاء، والتطبيع التنظيمي، بدلاً من الاقتصار على دراسة خصائص الجاني وحده. ويؤكد ذلك أن الوقاية الفعالة لا تبدأ بعد وقوع الجريمة، بل تبدأ بتشخيص مواطن الضعف في البيئة المؤسسية قبل أن تتحول إلى فرص إجرامية.

ويكشف هذا التحول أن الهدف النهائي للتحقيق في الجريمة البيضاء لم يعد يقتصر على تحديد المسؤول عن المخالفة، وإنما يمتد إلى فهم الأسباب الجذرية التي سمحت بوقوعها، وتطوير أنظمة الحوكمة والرقابة والثقافة التنظيمية بما يمنع تكرارها مستقبلاً. وبذلك أصبح نجاح التحقيق يقاس بقدرته على إصلاح النظام المؤسسي بقدر ما يقاس بقدرته على مساءلة الجاني.

أهم الاستنتاجات

1. أظهرت الدراسة أن الجريمة البيضاء شهدت خلال الفترة (2020–2026) تحولاً ملحوظاً في طبيعتها وأساليب ارتكابها، نتيجة التطور التقني والتحول الرقمي، مما وسّع نطاقها ليتجاوز صور الاحتيال المالي التقليدية .

2. تبين أن التحول الرقمي أدى إلى انتقال جزء كبير من مخاطر الجريمة البيضاء إلى البيئات الإلكترونية، الأمر الذي جعل البيانات والأنظمة الرقمية وصلاحيات الوصول أهدافاً رئيسية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية .

3. أكدت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة مزدوجة الاستخدام، إذ يسهم في تعزيز قدرات المؤسسات على اكتشاف الاحتيال وتحليل المخاطر، وفي المقابل يمكن توظيفه في تطوير أساليب أكثر تعقيداً لارتكاب الجريمة البيضاء وإخفاء آثارها .

4. بينت الدراسة أن انتشار العمل عن بعد والعمل الهجين غيّر طبيعة الرقابة المؤسسية، وزاد من أهمية الضوابط الرقمية، ومراقبة الأنشطة الإلكترونية، وأنظمة الأمن السيبراني في الحد من مخاطر الاحتيال .

5. أظهرت الدراسة أن الاحتيال المرتبط بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG Fraud)يمثل أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في الجريمة البيضاء، حيث امتد نطاق التضليل من المعلومات المالية إلى الإفصاحات غير المالية وتقارير الاستدامة .

6. أكدت الدراسة أن الثقافة التنظيمية أصبحت من أهم العوامل المفسرة للجريمة البيضاء، وأن البيئات التي تتسامح مع المخالفات أو تركز على النتائج دون الالتزام بالضوابط تكون أكثر عرضة لتطور أنماط الاحتيال والانحراف المؤسسي .

7. أوضحت الدراسة أن الفكر الحديث في الجريمة البيضاء انتقل من التركيز على خصائص الجاني إلى تحليل النظام التنظيمي الذي أتاح وقوع الجريمة، بما يشمل الحوكمة، والرقابة، والثقافة المؤسسية، وتوزيع الصلاحيات .

8. خلصت الدراسة إلى أن مواجهة الجريمة البيضاء في بيئة الأعمال المعاصرة تتطلب تكاملاً بين المحاسبة الجنائية، وتحقيقات الاحتيال، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والحوكمة المؤسسية، بما يعزز قدرة المؤسسات على الوقاية والكشف المبكر، وبناء بيئات تنظيمية أكثر قدرة على مقاومة الجريمة البيضاء والتكيف مع مخاطرها المتجددة.

خاتمة الفصل

أظهر هذا الفصل أن الجريمة البيضاء تشهد تحولاً مستمراً يتواكب مع التطورات التقنية والتنظيمية التي تشهدها بيئة الأعمال العالمية. فلم تعد تقتصر على صورها التقليدية المرتبطة بالتلاعب المالي أو إساءة استخدام السلطة داخل المؤسسات، بل امتدت لتشمل أنماطاً أكثر تعقيداً ترتبط بالتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والعمل عن بعد، والإفصاحات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية(ESG) ، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق المخاطر وتعدد الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة وإخفائها.

كما بين الفصل أن التطور الذي شهدته الأدبيات الحديثة لم يقتصر على ظهور صور جديدة للجريمة البيضاء، وإنما شمل أيضاً تطوراً في مناهج تفسيرها والتحقيق فيها، حيث انتقل الاهتمام من التركيز على الجاني وخصائصه الفردية إلى تحليل البيئة التنظيمية، والثقافة المؤسسية، وأنظمة الحوكمة والرقابة، بوصفها عوامل رئيسية تسهم في نشوء السلوك غير المشروع واستمراره.

وتؤكد هذه الاتجاهات أن مكافحة الجريمة البيضاء في القرن الحادي والعشرين تتطلب تبني منهج متعدد التخصصات يجمع بين المحاسبة الجنائية، وتحقيقات الاحتيال، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والحوكمة المؤسسية، بما يتيح فهماً أكثر شمولاً للمخاطر المستجدة ويعزز قدرة المؤسسات على الوقاية منها واكتشافها في مراحلها المبكرة.

وبذلك يختتم هذا الفصل عرض أبرز الاتجاهات الحديثة التي تعيد تشكيل الجريمة البيضاء في بيئة الأعمال المعاصرة، مؤكداً أن فهم هذه الظاهرة لم يعد ممكناً من خلال منظور قانوني أو محاسبي

منفرد، بل يتطلب رؤية تكاملية تستوعب التفاعل بين العوامل السلوكية والتنظيمية والتقنية، بما يدعم تطوير أساليب أكثر فاعلية للوقاية والتحقيق وإدارة المخاطر في المؤسسات.

الفصل العاشر

أهمية مفهوم الجريمة البيضاء في تحقيقات الاحتيال

مقدمة الفصل

لا تقتصر أهمية مفهوم الجريمة البيضاء على قيمته النظرية في تفسير السلوك الإجرامي داخل المؤسسات، بل تمتد إلى دوره العملي في دعم عمليات الكشف والتحقيق والتقييم المهني. ففهم الطبيعة الخاصة لهذا النوع من الجرائم يساعد محققي الاحتيال على تجاوز التفسيرات التقليدية التي تركز على الفعل الظاهر فقط، والانتقال إلى تحليل السياق الوظيفي والتنظيمي الذي أتاح وقوع السلوك غير المشروع واستمراره.

كما يوفر هذا المفهوم إطاراً يساعد على فهم العلاقة بين السلطة والصلاحيات والثقة المؤسسية والفرص التنظيمية عند تفسير الوقائع الاحتيالية وتقييم المخاطر المرتبطة بها. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل القيمة التطبيقية لمفهوم الجريمة البيضاء في تحقيقات الاحتيال، ودوره في تصنيف الوقائع وتحليل البيئة التنظيمية وتحديد مصادر المخاطر المؤسسية.

اولاً: أهمية فهم تصنيف الجرائم داخل السياق الوظيفي

يُعد فهم تصنيف الجرائم داخل السياق الوظيفي من المهارات الأساسية التي يحتاجها محقق الاحتيال، لأن طبيعة الجريمة لا تتحدد بالفعل المرتكب وحده، بل بالبيئة التنظيمية التي وقع فيها والجهة المستفيدة منه. فالتوصيف الدقيق للواقعة يساعد على تحديد المسؤوليات وتوجيه التحقيق بصورة أكثر فاعلية.

ويشير كل من Clinard and Quinney (1973) إلى أن الجريمة الوظيفية (Occupational Crime) تُرتكب من قبل الأفراد أثناء ممارستهم لوظائفهم الرسمية لتحقيق

منفعة شخصية، دون أن تكون المؤسسة طرفاً فيها بالضرورة. أما الجريمة التنظيمية (Organizational Crime) فتُرتكب باسم المؤسسة أو لمصلحتها، وترتبط غالباً بسياسات أو ممارسات تنظيمية ممنهجة. ويُعد التمييز بين هذين النمطين أساسياً لفهم طبيعة الانحراف وتحديد نطاق المسؤولية.

ومثالاً على ذلك، قام محاسب داخلي في مؤسسة غير ربحية بتحويل مبالغ مالية إلى حساب مصرفي يعود لأحد أفراد عائلته مستغلاً صلاحياته في اعتماد المدفوعات. ورغم أن المؤسسة لم تكن طرفاً في الفعل أو على علم به، فإن الجريمة ارتُكبت أثناء ممارسة الموظف لمهامه الرسمية وباستخدام الصلاحيات الممنوحة له بحكم وظيفته. ولذلك يُصنف هذا السلوك ضمن الجريمة الوظيفية(Occupational Crime) ، وليس الجريمة التنظيمية (Organizational Crime)، لأن المنفعة تحققت للجاني شخصياً ولم تكن المؤسسة مستفيدة من الفعل أو مشاركة فيه.

وعلى النقيض من ذلك، قد تتخذ الإدارة العليا في إحدى الشركات قراراً متعمداً بتضليل الجهات الرقابية أو المستثمرين من خلال إخفاء بعض الالتزامات المالية أو المبالغة في الإيرادات بهدف تحسين المركز المالي للشركة والمحافظة على قيمة أسهمها في السوق. وفي هذه الحالة لا يكون الهدف تحقيق منفعة شخصية مباشرة لأحد الموظفين، بل تحقيق منفعة للمؤسسة نفسها أو تجنب خسائر قد تتعرض لها. ولذلك يُصنف هذا السلوك ضمن الجريمة التنظيمية (Organizational Crime)، لأن الفعل ارتُكب باسم المؤسسة أو لمصلحتها وارتبط بقرارات أو ممارسات تنظيمية تتجاوز السلوك الفردي المعزول.

وتوضح هذه الحالة أن الفارق الجوهري بين الجريمة الوظيفية والجريمة التنظيمية لا يكمن في نوع الفعل المرتكب فحسب، بل في الجهة المستفيدة من السلوك وطبيعة القرار الذي أدى إليه. ففي حين يسعى مرتكب الجريمة الوظيفية عادةً إلى تحقيق منفعة شخصية، ترتبط الجريمة التنظيمية غالباً بتحقيق منفعة للمؤسسة أو حماية مصالحها أو تحسين موقعها التنافسي، حتى وإن تم ذلك من خلال وسائل غير مشروعة.

ثانياً: القيمة التطبيقية لمفهوم الجريمة البيضاء في تحقيقات الاحتيال

لا تقتصر أهمية مفهوم الجريمة البيضاء على تفسير السلوك الإجرامي داخل المؤسسات، بل تمتد إلى توفير إطار عملي يساعد محققي الاحتيال على فهم طبيعة الوقائع محل التحقيق وتحليلها في ضوء السياق الوظيفي والتنظيمي الذي نشأت فيه. كما يساهم هذا المفهوم في توسيع نطاق التحليل ليشمل العلاقات التنظيمية والصلاحيات والثقة المؤسسية والفرص المتاحة لارتكاب الانحراف، بدلاً من الاقتصار على الفعل الظاهر أو الخسائر المالية المباشرة.

ويمكّن فهم مفهوم الجريمة البيضاء محققي الاحتيال من:

- تمييز السلوك الإجرامي بناءً على السياق الوظيفي والتنظيمي، لا على النية المعلنة فقط.
- تحليل موقع الجاني داخل الهيكل التنظيمي لتحديد طبيعة السلطة أو الثقة التي استُغلت في ارتكاب المخالفة.
- فهم تأثير غياب التصنيف القانوني المستقل للجريمة البيضاء على فعالية الردع المؤسسي والقانوني.
- توسيع نطاق التحليل ليشمل الأبعاد التنظيمية والسلوكية للجريمة، بدلاً من الاقتصار على الخسائر المالية المباشرة.
- كشف الأنماط الاحتيالية التي قد تُخفى خلف إجراءات إدارية أو قرارات تبدو مشروعة ظاهرياً.

وتتضح القيمة العملية لهذه الجوانب بصورة أكبر عند تطبيقها على الوقائع الفعلية التي يواجهها محققو الاحتيال، حيث قد لا تظهر مؤشرات الانحراف دائماً في صورة خسائر مالية مباشرة أو مخالفات قانونية واضحة.

وتوضح الحالة الآتية كيف يمكن أن يؤدي غموض توصيف بعض أنماط الجريمة البيضاء إلى التقليل من خطورتها والتعامل معها بوصفها مجرد إخفاقات إدارية.

دراسة حالة: هشاشة التصنيف القانوني في الجريمة البيضاء

في إحدى شركات الأدوية، أبرم مدير التسويق اتفاقية توزيع حصرية مع شركة يملك أحد أقربائه حصة فيها دون الإفصاح عن هذه العلاقة للإدارة. ورغم عدم ظهور خسائر مالية مباشرة على الشركة، حققت الجهة المرتبطة منافع تجارية غير مبررة، وتم التعامل مع الواقعة بوصفها إخفاقاً إدارياً بدلاً من اعتبارها سلوكاً قد ينطوي على أبعاد احتيالية أو جنائية.

وتبرز هذه الواقعة أن بعض الجرائم البيضاء قد تبدأ باستغلال المنصب أو تضارب المصالح أو إساءة استخدام الثقة دون أن يصاحبها ضرر مالي مباشر في مراحلها الأولى. ولذلك فإن الاعتماد على الخسائر المالية وحدها كمؤشر لخطورة السلوك قد يؤدي إلى إغفال مؤشرات مبكرة على وجود انحراف مؤسسي أكثر تعقيداً، وهو ما يبرز أهمية تحليل السياق الوظيفي والتنظيمي عند تقييم الوقائع محل التحقيق.

ثالثاً: أهمية تحليل الفرصة التنظيمية في تحقيقات الاحتيال

كما لا يُعد فهم مفهوم "الفرصة" مجرد عنصر نظري ضمن نماذج تفسير السلوك الإجرامي، بل يمثل أداة عملية تساعد محقق الاحتيال على فهم الجريمة من داخل البيئة التنظيمية التي نشأت فيها. فبدلاً من حصر التركيز على الجاني وحده، يتيح هذا المفهوم إعادة توجيه التحقيق نحو الظروف المؤسسية التي سمحت بوقوع السلوك الاحتيالي واستمراره.

ومن هذا المنظور، لا يقتصر دور المحقق على تحديد مرتكب الفعل أو توثيق المخالفة، بل يمتد إلى تحليل نقاط الضعف البنيوية داخل المؤسسة، مثل قصور الرقابة الداخلية، أو غموض توزيع الصلاحيات، أو التركيز المفرط للسلطة في بعض المناصب. فهذه العوامل لا تفسر كيفية وقوع الجريمة فحسب، بل تساعد أيضاً في تحديد أسباب استمرارها وعدم اكتشافها في مراحل مبكرة.

كما تسهم دراسة الفرصة التنظيمية في تطوير توصيات وقائية أكثر فعالية، إذ يتحول التحقيق من مجرد البحث عن المسؤولية الفردية إلى تحليل الظروف المؤسسية التي هيأت المجال للسلوك الاحتيالي. وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى الجريمة بوصفها قراراً فردياً معزولاً، بل باعتبارها نتيجة محتملة لاختلالات تنظيمية ورقابية قابلة للمعالجة والإصلاح.

ويتفق هذا الاتجاه مع منهجيات تقييم مخاطر الاحتيال(Fraud Risk Assessment) ، التي تعتمدها المؤسسات والجهات الرقابية لتحديد مواطن التعرض للجريمة البيضاء قبل وقوعها. ولا يقتصر هذا التقييم على تحليل احتمالية حدوث الاحتيال، بل يشمل تحديد نقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وتقييم توزيع الصلاحيات، وتحليل فرص استغلال الثقة الوظيفية، وقياس كفاية الضوابط الوقائية.

ولذلك أصبح تقييم مخاطر الاحتيال يمثل مرحلة أساسية تسبق التحقيق، ويسهم في توجيه جهود المحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال نحو المجالات الأعلى خطورة والأكثر عرضة للانحراف.

ومثال تطبيقي على ذلك، في إحدى المؤسسات المصرفية، تمكن مسؤول قسم التحويلات من تنفيذ عمليات مالية داخلية متكررة بقيم صغيرة على مدى عدة سنوات دون اكتشافها، بسبب غياب نظام التحقق المزدوج(Dual Authorization System) . ولم يكن الموظف يعاني من ضغوط مالية أو ظروف استثنائية تدفعه إلى ارتكاب الاحتيال، إلا أنه اختبر النظام مرة واحدة، ثم اكتشف سهولة تجاوز الضوابط القائمة، فاستمر في تكرار السلوك دون مساءلة.

وتوضح هذه الحالة أن العامل الحاسم لم يكن الحاجة المالية أو النية الإجرامية المسبقة، بل وجود فرصة تنظيمية غير محكومة سمحت بتحويل الانحراف الفردي إلى سلوك مستمر. ولذلك فإن تحليل البنية المؤسسية ونقاط الضعف الرقابية يمثل جزءاً أساسياً من عمل محقق الاحتيال، ولا يقل أهمية عن تحليل سلوك الجاني ذاته.

أهم الاستنتاجات

- يوفر مفهوم الجريمة البيضاء إطاراً تحليلياً يساعد محققي الاحتيال على فهم السلوك الإجرامي داخل السياق المهني والتنظيمي الذي نشأ فيه.
- لا تقتصر أهمية التحقيق على إثبات الفعل غير المشروع، بل تشمل تحليل السلطة والثقة والصلاحيات التي أُسيء استخدامها في ارتكاب المخالفة.
- يساعد التمييز بين الجريمة الوظيفية والجريمة التنظيمية على تحديد المسؤوليات القانونية والإدارية وتوجيه التحقيق نحو الأطراف ذات العلاقة الفعلية بالواقعة.
- قد تخفي بعض الجرائم البيضاء طبيعتها الحقيقية خلف إجراءات أو قرارات تبدو مشروعة ظاهرياً، مما يتطلب تحليلاً يتجاوز المظاهر الشكلية للعمليات.
- لا تمثل الخسارة المالية المباشرة معياراً وحيداً لخطورة السلوك محل التحقيق، إذ قد تبدأ بعض الجرائم بإساءة استخدام السلطة أو استغلال الثقة قبل ظهور آثار مالية واضحة.
- يسهم تحليل الفرصة التنظيمية في كشف نقاط الضعف الرقابية والإدارية التي سمحت بوقوع الجريمة أو استمرارها.
- يساعد فهم البيئة التنظيمية للمؤسسة على تطوير توصيات وقائية أكثر فاعلية للحد من المخاطر الاحتيالية المستقبلية.
- يتحول دور محقق الاحتيال من مجرد جامع للأدلة إلى محلل للعلاقات التنظيمية ومواطن الضعف المؤسسي التي أسهمت في نشوء الانحراف.
- تمثل مفاهيم الجريمة البيضاء أداة عملية للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال في تفسير السلوك المنحرف وتصنيف الوقائع وتقييم المخاطر المؤسسية بصورة أكثر دقة.

خاتمة الفصل

يوفر مفهوم الجريمة البيضاء لمحققي الاحتيال إطاراً تحليلياً يساعدهم على فهم الأنماط المعقدة للانحراف المؤسسي التي قد لا تظهر في صورة جرائم تقليدية واضحة. كما يساهم في توسيع نطاق

التحقيق ليشمل إساءة استخدام السلطة والثقة والعلاقات التنظيمية، الأمر الذي يعزز قدرة المحقق على اكتشاف المخاطر الاحتيالية وتقييمها قبل تحولها إلى خسائر مالية أو قانونية جسيمة.

كما يبرز هذا المفهوم أهمية تحليل السياق الوظيفي والتنظيمي الذي وقعت فيه المخالفة، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى نتائجها المالية المباشرة. فالكثير من أنماط الجريمة البيضاء تبدأ باستغلال الصلاحيات أو تضارب المصالح أو إساءة استخدام الثقة قبل ظهور آثارها المادية بصورة واضحة. ومن ثم، فإن فهم البيئة المؤسسية والفرص التنظيمية التي سمحت بوقوع الانحراف يساعد المحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال على تفسير الوقائع وتصنيف أنماط الانحراف وتحديد مصادر المخاطر المؤسسية بصورة أكثر دقة.

الفصل الحادي عشر

عوامل تفاقم الجريمة الاقتصادية

مقدمة الفصل

إذا كانت الفصول السابقة قد تناولت طبيعة الجريمة البيضاء وخصائص مرتكبيها والبيئات التنظيمية التي تسمح بحدوثها، فإن فهم الجريمة الاقتصادية يظل غير مكتمل دون تحليل العوامل التي تسهم في تفاقمها واتساع نطاقها في الاقتصادات الحديثة. فالجريمة الاقتصادية لا تنشأ عادة نتيجة عامل منفرد، بل تتشكل من تفاعل معقد بين المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية والاجتماعية التي تخلق فرصاً جديدة للانحراف أو تقلل من احتمالات اكتشافه ومساءلة مرتكبيه.

وقد شهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة النشاط الاقتصادي والمؤسسي، تمثلت في التوسع الائتماني، والعولمة المالية، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية، وتعقيد الهياكل التنظيمية، وتنامي دور الأنظمة الإلكترونية في إدارة الأموال والبيانات والمعاملات. ورغم ما حققته هذه التحولات من مكاسب اقتصادية وتشغيلية كبيرة، فإنها أسهمت في الوقت ذاته في خلق بيئات أكثر تعقيداً تسمح بظهور أنماط جديدة من الجريمة الاقتصادية يصعب اكتشافها أو تتبعها بالوسائل التقليدية.

ومن الناحية التحليلية، لا يؤدي التطور الاقتصادي أو التقني إلى الجريمة بصورة مباشرة، لكنه قد يوسع نطاق الفرص المتاحة أمام الأفراد والمؤسسات لاستغلال الثغرات التنظيمية أو المعلوماتية أو الرقابية. فكلما ازدادت سرعة المعاملات وتعقدت الأنظمة وتوسعت شبكات التعامل، ازدادت الحاجة إلى أدوات رقابية أكثر تطوراً وقدرة على مواكبة تلك المتغيرات.

كما أن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية قد تسهم بصورة غير مباشرة في تعزيز مخاطر الجريمة الاقتصادية، مثل ثقافة النجاح السريع، والضغوط المرتبطة بالأداء والربحية، والمبالغة في تقدير

النتائج على حساب الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية. وعندما تتزامن هذه العوامل مع ضعف الرقابة أو قصور الحوكمة، تصبح البيئة أكثر قابلية لظهور السلوك الاحتيالي والانحراف المؤسسي.

وبالنسبة للمحاسب الجنائي ومحقق الاحتيال، فإن فهم العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الجريمة الاقتصادية لا يقل أهمية عن فهم الجريمة ذاتها، لأن الوقاية الفعالة تعتمد على القدرة على تحديد مصادر الخطر قبل تحولها إلى وقائع احتيالية أو جرائم مكتملة الأركان. ولذلك يركز هذا الفصل على أبرز المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية والاجتماعية التي تسهم في زيادة فرص الجريمة الاقتصادية وتعقيد أنماطها، وعلى الكيفية التي تؤثر بها هذه العوامل في بيئة المخاطر المعاصرة.

أولاً: التوسع في الائتمان كعامل مهيئ للجريمة الاقتصادية

يشكل الائتمان التجاري والمصرفي أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الحديث، إذ يسمح بتوسيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة القدرة على التمويل. إلا أن الآليات نفسها التي تجعل الائتمان أداة فعالة للنمو الاقتصادي قد تجعله أيضاً بيئة خصبة لظهور أنماط متعددة من الاحتيال والجريمة الاقتصادية عندما لا تقترن بضوابط رقابية كافية.

فمن الناحية العملية، تعتمد المؤسسات المالية في كثير من الأحيان على مزيج من المعلومات والتقارير والضمانات والتقييمات الائتمانية عند اتخاذ قرارات التمويل. وعندما يزداد حجم الائتمان الممنوح أو تتسارع عمليات الإقراض بصورة تفوق قدرة أنظمة الرقابة والتحقق، تزداد احتمالات استغلال هذه البيئة من خلال تقديم معلومات مضللة أو تضخيم الملاءة المالية أو إخفاء الالتزامات الحقيقية أو استخدام مستندات غير دقيقة للحصول على التمويل.

ولا يمثل الاحتيال الائتماني مجرد سلوك فردي معزول، بل قد يكون انعكاساً لبيئة مؤسسية تشجع على التوسع في الإقراض دون تطوير موازٍ لآليات الفحص وإدارة المخاطر. فكلما ارتفعت الضغوط لتحقيق النمو أو زيادة الحصة السوقية أو رفع حجم التمويل الممنوح، ازدادت احتمالات

التساهل في بعض إجراءات التحقق أو الاعتماد المفرط على المعلومات المقدمة من العملاء أو الوسطاء.

كما أن التوسع الائتماني قد يخلق ما يُعرف بفجوة التحقق (Verification Gap)، وهي الحالة التي يصبح فيها حجم المعاملات والطلبات أكبر من قدرة الجهات المانحة للائتمان على التحقق الفعلي من صحة البيانات المقدمة. وفي هذه البيئة تزداد فرص الاحتيال والتلاعب وإخفاء المخاطر الحقيقية المرتبطة بالتمويل.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما يكون هناك ضعف في تبادل المعلومات بين الجهات الممولة أو قصور في قواعد البيانات الائتمانية أو اعتماد مفرط على الضمانات الشكلية دون التحقق من قيمتها الاقتصادية الحقيقية. وعندها قد يتمكن بعض الأفراد أو الشركات من الحصول على تمويلات متعددة أو مبالغ تفوق قدراتهم الفعلية اعتماداً على معلومات مضللة أو غير مكتملة.

ولإبراز العلاقة بين التوسع الائتماني وزيادة فرص الجريمة الاقتصادية، يبين الشكل رقم (16) المسار الذي يمكن أن تتحول من خلاله بيئة الائتمان المتساهلة إلى فرصة للاحتيال.

الشكل رقم (16): التوسع الائتماني كعامل مهيئ للجريمة الاقتصادية



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Friedrichs (2010)، وLevi (2008)، و Gottschalk (2017).

ويوضح الشكل رقم (16) أن الخطر لا يكمن في الائتمان ذاته، بل في اختلال التوازن بين التوسع في التمويل ومستوى الرقابة المصاحب له. فكلما توسعت المؤسسات في منح الائتمان دون تطوير موازٍ لآليات التحقق وإدارة المخاطر، ازدادت فرص استغلال النظام المالي وظهور أنماط أكثر تعقيداً من الجريمة الاقتصادية والاحتيال المؤسسي.

ومثالاً على ذلك، كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن حالات واسعة من منح التمويل العقاري لأفراد وشركات استناداً إلى تقييمات ائتمانية متفائلة أو معلومات غير دقيقة حول القدرة على السداد. وقد أدى ذلك إلى تضخم حجم المخاطر داخل النظام المالي بصورة تجاوزت قدرة المؤسسات الرقابية على اكتشافها مبكراً، مما ساهم في تفاقم الأزمة وانتشار آثارها عالمياً.

ثانياً: التكنولوجيا الرقمية كرافعة للجريمة الاقتصادية

أتاحت التكنولوجيا الرقمية كفاءة وسرعة غير مسبوقة في تنفيذ العمليات المالية والإدارية، لكنها في المقابل فتحت مساحات جديدة للاختراق والإخفاء والتلاعب. فأنظمة الدفع الإلكتروني، وسلاسل التوريد الرقمية، وبرمجيات المحاسبة السحابية، والتحويلات العابرة للحدود، جميعها وسعت من نطاق الجريمة الاقتصادية وأعطتها بعداً أكثر تعقيداً.

وتكمن خطورة التكنولوجيا في أنها لا تسهل ارتكاب الجريمة فقط، بل قد تُصعّب تتبعها أيضاً. فسرعة انتقال الأموال، وتعدد المنصات، وتشابك الأنظمة، قد يؤدي إلى إخفاء العلاقة بين الفعل والفاعل، أو جعل إثبات النية الاحتيالية أكثر تعقيداً.

ومن ثم، فإن التكنولوجيا الرقمية لا ينبغي النظر إليها كأداة محايدة فقط، بل كبيئة تنظيمية جديدة تحتاج إلى ضوابط رقابية وفنية متطورة تتناسب مع مخاطرها.

ومن الناحية التحليلية، لا تتمثل أهمية التكنولوجيا الرقمية في توفير أدوات جديدة للجريمة الاقتصادية فحسب، بل في قدرتها على إعادة تشكيل بيئة الجريمة ذاتها. فبينما كانت العديد من الجرائم الاقتصادية التقليدية تتطلب حضوراً مادياً أو مستندات ورقية أو تواصلاً مباشراً بين

الأطراف، أصبح بالإمكان اليوم تنفيذ عمليات احتيالية معقدة عبر أنظمة إلكترونية مترابطة ومن خلال مواقع جغرافية متعددة دون الحاجة إلى وجود مادي للجاني أو الضحية.

كما أن البيئة الرقمية خفضت العديد من القيود التي كانت تحد من انتشار الجريمة الاقتصادية في السابق. فالجاني لم يعد مقيداً بحدود المؤسسة أو الدولة أو النظام المالي المحلي، بل أصبح قادراً على استغلال شبكات عالمية للتحويلات المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات السحابية والمنصات الرقمية للوصول إلى ضحايا أو موارد أو معلومات تقع خارج نطاقه الجغرافي المباشر.

وتتجلى خطورة هذا التحول بصورة أكبر في الجرائم التي تعتمد على البيانات والمعلومات. فالمعلومات المالية والتجارية أصبحت تمثل أحد أهم الأصول الاقتصادية للمؤسسات الحديثة، وأصبح الوصول غير المشروع إليها أو التلاعب بها أو بيعها يمثل مصدراً متزايداً للمكاسب غير المشروعة. ولذلك لم تعد الجريمة الاقتصادية تقتصر على الاستيلاء المباشر على الأموال، بل امتدت لتشمل سرقة البيانات، والتلاعب بالمعلومات، والاحتيال الإلكتروني، واختراق الأنظمة المالية والإدارية.

كما أن الاعتماد المتزايد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتحليلات الرقمية أدى إلى ظهور أشكال جديدة من المخاطر يصعب اكتشافها بالوسائل التقليدية. فكلما ازدادت الأنظمة تعقيداً وتداخلاً، ازدادت قدرة بعض الجناة على استغلال الثغرات التقنية أو نقاط الضعف التشغيلية أو القصور في إدارة الصلاحيات للوصول إلى الموارد أو إخفاء الأنشطة غير المشروعة.

وقد أدى التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي، إلى تعميق هذا التحول، إذ أصبح من الممكن إنتاج محتوى رقمي شديد الواقعية، وتحليل كميات ضخمة من البيانات، وأتمتة بعض مراحل الاحتيال أو إخفاء آثاره. وفي المقابل، أصبحت المؤسسات والجهات الرقابية تعتمد بصورة متزايدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي في كشف الأنماط غير الاعتيادية، وتقييم المخاطر، ودعم التحقيقات المالية، مما يجعل الذكاء الاصطناعي عاملاً مؤثراً في تفاقم الجريمة الاقتصادية وفي مكافحتها في الوقت نفسه.

ومثالاً على ذلك، كشفت عملية اختراق بنك بنغلادش المركزي عام 2016 عن الكيفية التي يمكن من خلالها استغلال البنية التحتية الرقمية للنظام المالي العالمي لتنفيذ عمليات تحويل احتيالية عابرة للحدود. فقد تمكن المهاجمون من استخدام نظام التحويلات المالية الدولية (SWIFT) لإرسال أوامر تحويل مزيفة أدت إلى الاستيلاء على نحو 81 مليون دولار قبل اكتشاف العملية، الأمر الذي أبرز حجم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في بيئة رقمية مترابطة عالمياً.

ولإبراز العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وتفاقم الجريمة الاقتصادية، يبين **الشكل رقم** (17) المسار الذي يمكن من خلاله أن تتحول مزايا التكنولوجيا إلى فرص إضافية للانحراف والاحتيال.

الشكل رقم (17): التكنولوجيا الرقمية كعامل في تفاقم الجريمة الاقتصادية



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Grabosky (2001)، وLevi (2008)، وWall (2017)، و Gottscrlak (2017).

ويوضح الشكل رقم (17) أن التكنولوجيا الرقمية لا تؤدي إلى الجريمة الاقتصادية بصورة مباشرة، وإنما توسع نطاق الفرص المتاحة للجناة وتزيد من تعقيد عمليات الاكتشاف والإثبات. ولذلك

أصبحت مواجهة الجريمة الاقتصادية الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على تطوير أدوات الرقابة الرقمية والتحليل الجنائي الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية والقضائية والمؤسسات المالية.

ثالثاً: بعض البرامج الحكومية كفرص للإفلات

تهدف البرامج الحكومية عادة إلى دعم الاقتصاد أو التعليم أو الفئات الاجتماعية أو القطاعات المتضررة من الأزمات، وتسعى من خلال ذلك إلى تحقيق أهداف تنموية أو اقتصادية أو اجتماعية تخدم المصلحة العامة. إلا أن فعالية هذه البرامج لا تعتمد فقط على حجم الموارد المخصصة لها، بل ترتبط أيضاً بمدى قوة أنظمة الرقابة والتحقق المصاحبة لها.

فعندما تُمنح الإعانات أو التسهيلات أو التمويلات الحكومية بناءً على بيانات مقدمة من المستفيدين دون وجود إجراءات تحقق كافية، تنشأ بيئة تسمح بتقديم معلومات غير دقيقة أو مضللة، أو إنشاء كيانات وهمية، أو التحايل على شروط الاستحقاق. وفي مثل هذه الحالات تتحول الموارد المخصصة لتحقيق المنفعة العامة إلى فرص يمكن استغلالها لتحقيق منافع خاصة بصورة غير مشروعة.

ومن الناحية التحليلية، لا يرتبط الخطر بوجود برامج الدعم الحكومية بحد ذاتها، وإنما بدرجة التوازن بين سرعة تنفيذ البرنامج ومستوى الرقابة المطبقة عليه. فكلما ازدادت الضغوط السياسية أو الاقتصادية لصرف المساعدات أو التمويلات بسرعة، ارتفعت احتمالات تخفيف إجراءات التحقق أو تأجيل بعض عمليات التدقيق إلى مراحل لاحقة، الأمر الذي يزيد من فرص الاستغلال والاحتيال.

كما أن تعدد الجهات المشاركة في تنفيذ بعض البرامج الحكومية قد يؤدي إلى ظهور فجوات رقابية ناتجة عن ضعف التنسيق أو تبادل المعلومات. فعندما تتوزع مسؤوليات الاعتماد والصرف والمتابعة بين أكثر من جهة دون وجود قاعدة بيانات موحدة أو نظام رقابي متكامل، يصبح

اكتشاف التلاعب أكثر صعوبة، خاصة إذا استغل المستفيدون الاختلافات بين الأنظمة أو الإجراءات المعمول بها.

ولتوضيح هذه الفكرة بصورة عملية، شهدت العديد من الدول خلال جائحة COVID-19 حالات احتيال مرتبطة ببرامج الدعم الطارئة المخصصة للأفراد والشركات. ففي بعض الحالات تم تقديم طلبات دعم باستخدام بيانات غير صحيحة أو لشركات غير نشطة أو لكيانات أُنشئت خصيصاً للحصول على المساعدات الحكومية. وقد كشفت هذه الحالات أن التحدي لا يكمن في أهداف البرامج نفسها، بل في ضعف إجراءات التحقق التي صاحبت التنفيذ السريع لتلك البرامج خلال فترات الأزمة.

وتكشف هذه الحالات أن ضعف الرقابة لا يؤدي فقط إلى حصول بعض الأفراد أو المؤسسات على منافع غير مستحقة، بل قد يخلق ما يمكن تسميته بثقافة الإفلات المؤسسي، حيث يزداد اعتقاد بعض الفاعلين بأن احتمالات الاكتشاف أو المساءلة منخفضة مقارنة بالمكاسب المحتملة. وعندما يترسخ هذا التصور داخل البيئة الاقتصادية، تتحول الثغرات الرقابية إلى عامل مشجع على تكرار السلوك الاحتيالي وتوسعه.

ومن ثم، فإن نجاح البرامج الحكومية لا يقاس فقط بحجم الموارد التي توزعها أو عدد المستفيدين منها، بل أيضاً بقدرتها على تحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وفعالية الرقابة. فكلما ارتفعت مستويات الشفافية والتحقق وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية، تراجعت فرص الاستغلال والاحتيال، وتعززت الثقة العامة في قدرة المؤسسات على إدارة الموارد العامة بكفاءة وعدالة.

رابعاً: ثقافة النجاح السريع وتحفيز الانحراف المنظم

في كثير من البيئات الاقتصادية الحديثة، تُقاس الكفاءة المؤسسية بمؤشرات كمية مثل الأرباح، وحجم المبيعات، وعدد العملاء، ومعدلات النمو. ومع تصاعد الضغوط لتحقيق نتائج مرتفعة خلال

فترات قصيرة، قد تتحول المؤسسة إلى بيئة محفزة للسلوك الانتهازي، خصوصاً عندما تصبح النتائج المالية الهدف الرئيس الذي تُبنى عليه المكافآت والترقيات والتقييمات الوظيفية.

وفي مثل هذه الثقافة، قد يُعاد تفسير بعض الممارسات المنحرفة بوصفها اجتهاداً إدارياً أو مرونة تجارية أو قدرة استثنائية على تحقيق النتائج تحت الضغط. ومع مرور الوقت، قد تتراجع أهمية الالتزام بالإجراءات والضوابط لصالح التركيز على تحقيق الأهداف الرقمية، الأمر الذي يؤدي إلى طمس الحدود الفاصلة بين الأداء المشروع والسلوك غير المشروع.

ولا ينشأ الخطر من الطموح المؤسسي أو الرغبة في تحقيق النجاح بحد ذاتها، بل من تحول النتائج إلى معيار وحيد للحكم على الأداء. فعندما تُكافأ النتائج دون فحص الوسائل المستخدمة لتحقيقها، تنشأ بيئة تنظيمية قد تشجع بصورة غير مباشرة على إخفاء المعلومات أو تجاوز الضوابط أو التلاعب بالبيانات أو المخاطر من أجل المحافظة على صورة النجاح المستمر.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما تتبنى المؤسسة ثقافة تنظيمية تربط المكانة المهنية والمكافآت والاستقرار الوظيفي بتحقيق أهداف متصاعدة بصورة مستمرة. ففي مثل هذه البيئات قد يشعر بعض العاملين أو المديرين بأن الفشل في تحقيق الأهداف يشكل تهديداً لمستقبلهم المهني، مما يدفعهم إلى البحث عن وسائل غير مشروعة للحفاظ على النتائج المطلوبة أو تحسينها بصورة مصطنعة.

ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك قضية شركة إنرون(Enron) ، حيث ساهمت ثقافة الأداء المرتفع وتحقيق الأرباح المتنامية في خلق بيئة تنظيمية شجعت على إخفاء الخسائر والتلاعب بالإفصاحات المالية للحفاظ على صورة النمو المستمر أمام المستثمرين والأسواق. وقد أظهرت التحقيقات اللاحقة أن المشكلة لم تكن محصورة في تصرفات أفراد محددين، بل ارتبطت أيضاً بثقافة مؤسسية منحت النتائج المالية أولوية تفوقت على متطلبات الشفافية والامتثال.

وتكشف هذه الحالة أن الجريمة الاقتصادية لا تنشأ دائماً نتيجة ضعف الرقابة فقط، بل قد تكون نتاجاً لثقافة تنظيمية تضع النجاح المالي فوق الاعتبارات الأخلاقية والرقابية. وعندما تتكرر هذه

الرسائل داخل المؤسسة، يتحول الانحراف من سلوك فردي استثنائي إلى ممارسة يمكن تبريرها أو التسامح معها طالما أنها تحقق النتائج المطلوبة.

ومن ثم، فإن مواجهة هذا النوع من المخاطر لا تعتمد على تعزيز الرقابة وحدها، بل تتطلب أيضاً بناء ثقافة مؤسسية متوازنة تربط بين الأداء والامتثال، وتؤكد أن النجاح المستدام لا يقاس بحجم النتائج فقط، وإنما أيضاً بسلامة الوسائل المستخدمة لتحقيقها.

خامساً: تزوير المؤهلات المهنية كاختراق للبنية المؤسسية

يُعد تزوير المؤهلات المهنية أحد أشكال الجريمة الاقتصادية التي لا تظهر دائماً في صورة خسارة مالية مباشرة، لكنها تمثل تهديداً حقيقياً لكفاءة المؤسسات ونزاهة قراراتها. فالمؤسسات الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على المؤهلات الأكاديمية والخبرات المهنية والشهادات التخصصية عند اختيار العاملين وإسناد المسؤوليات، الأمر الذي يجعل مصداقية هذه المؤهلات جزءاً أساسياً من منظومة الثقة المؤسسية.

وقد يلجأ بعض الأفراد إلى استخدام شهادات أكاديمية مزورة، أو خبرات وظيفية غير حقيقية، أو عضويات مهنية غير موثقة للحصول على وظائف أو عقود أو صلاحيات لا يستحقونها. وفي هذه الحالات لا يقتصر الضرر على عملية التوظيف ذاتها، بل يمتد إلى القرارات والإجراءات التي يتخذها هؤلاء الأفراد لاحقاً اعتماداً على مؤهلات غير حقيقية أو كفاءات لا يمتلكونها فعلياً.

وتختلف خطورة هذا النوع من الجرائم عن كثير من صور الاحتيال التقليدية، لأنه يستهدف نقطة الدخول إلى المؤسسة بدلاً من استهداف مواردها بصورة مباشرة. فالجاني لا يسعى في البداية إلى الاستيلاء على الأموال أو التلاعب بالبيانات، بل إلى الحصول على موقع وظيفي أو مهني يمنحه لاحقاً إمكانية الوصول إلى المعلومات أو الصلاحيات أو الموارد التي يمكن استغلالها بصورة غير مشروعة.

كما أن تزوير المؤهلات المهنية قد يؤدي إلى إضعاف فعالية الرقابة الداخلية ذاتها. فعندما يشغل أفراد غير مؤهلين مواقع حساسة في مجالات المحاسبة أو التدقيق أو الإدارة أو الامتثال، تزداد احتمالات وقوع الأخطاء المهنية وضعف الرقابة وسوء تقدير المخاطر، مما يخلق بيئة أكثر قابلية للانحراف والفساد المؤسسي.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما تعتمد المؤسسات على المستندات المقدمة من المتقدمين دون وجود آليات تحقق مستقلة من الشهادات والخبرات المهنية. ففي مثل هذه الحالات تصبح الثقة الإدارية بديلاً عن التحقق المهني، الأمر الذي يفتح المجال أمام إدخال عناصر غير مؤهلة إلى مواقع يفترض أن تتمتع بدرجات مرتفعة من الكفاءة والنزاهة.

ولعل من أبرز الأمثلة الواقعية قضية المدير التنفيذي السابق لشركة Yahoo، سكوت تومسون (Scott Thompson)، الذي اضطر إلى الاستقالة عام 2012 بعد اكتشاف وجود معلومات غير صحيحة تتعلق بمؤهلاته الأكاديمية المعلنة. ورغم أن القضية لم تتعلق باختلاس أو احتيال مالي مباشر، إلا أنها أثارت تساؤلات واسعة حول مصداقية المعلومات المهنية وأثرها في الثقة المؤسسية وعمليات الحوكمة داخل الشركات الكبرى.

وتكشف هذه الحالات أن تزوير المؤهلات المهنية لا يمثل مجرد خداع في السيرة الذاتية، بل قد يشكل مدخلاً لاختراق المؤسسة من الداخل وإضعاف جودة القرارات والرقابة والإدارة. فكلما ارتفع مستوى المنصب الذي يشغله الشخص غير المؤهل، اتسعت الآثار المحتملة لهذا الاختراق وازدادت تكلفة معالجته لاحقاً.

ومن ثم، فإن مواجهة هذه الظاهرة لا تقتصر على فرض العقوبات القانونية، بل تتطلب أيضاً تطوير إجراءات تحقق مستقلة وفعالة من المؤهلات الأكاديمية والمهنية، وتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في التوظيف والترقية وإسناد المسؤوليات داخل المؤسسات.

سدساً: أهمية هذا التحليل لمحققي الاحتيال

يساعد فهم عوامل تفاقم الجريمة الاقتصادية محققي الاحتيال على تجاوز التركيز الضيق على الجاني الفردي والانتقال إلى تحليل البيئة التي جعلت الجريمة ممكنة. فالمحقق لا يبحث فقط عن الفعل الاحتيالي أو الشخص المسؤول عنه، بل يسعى أيضاً إلى فهم الظروف الاقتصادية والتنظيمية والتقنية التي ساهمت في نشوء السلوك الإجرامي واستمراره دون اكتشاف لفترة من الزمن.

و تمثل الجريمة الاقتصادية في كثير من الأحيان نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة أكثر من كونها نتاج قرار فردي معزول. ولذلك فإن الاقتصار على تحديد الجاني أو إثبات الواقعة قد يؤدي إلى معالجة الأعراض دون معالجة الأسباب الحقيقية التي سمحت بوقوع الجريمة. أما تحليل البيئة المحيطة بالجريمة فيوفر فهماً أعمق لنقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى تكرار السلوك مستقبلاً حتى بعد معاقبة مرتكبيه.

كما يمكّن هذا المنظور محققي الاحتيال من تقييم فعالية أنظمة الائتمان والرقابة الداخلية، وتحليل أثر التكنولوجيا الرقمية في إخفاء المعاملات أو تعقيد تتبعها، وفحص كفاءة إجراءات التحقق المعتمدة في البرامج الحكومية أو المؤسسية، إضافة إلى دراسة تأثير ثقافة الأداء والضغوط المالية في تشجيع بعض أنماط الانحراف والتلاعب.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في المحاسبة الجنائية الحديثة، لأنها تحول التحقيق من عملية تهدف إلى إثبات المخالفة فقط إلى عملية تشخيص مؤسسي متكاملة. فالمحقق لا يكتفي بالإجابة عن سؤال: «من ارتكب الجريمة؟»، بل يسعى أيضاً للإجابة عن أسئلة أكثر عمقاً مثل: «كيف حدثت الجريمة؟»، و«لماذا لم تُكتشف مبكراً؟»، و«ما أوجه القصور التي سمحت بوقوعها؟»، و«كيف يمكن منع تكرارها مستقبلاً؟.»

ومثالاً على ذلك، قد تكشف إحدى قضايا الاحتيال المالي أن الجاني استغل نظاماً إلكترونياً ضعيف الرقابة للحصول على تمويلات متعددة استناداً إلى بيانات غير دقيقة. وفي هذه الحالة لا يقتصر دور المحقق على إثبات التزوير أو تحديد المسؤولية، بل يمتد إلى تحليل أوجه القصور في

نظام التحقق، وفعالية الرقابة التقنية، ومستوى التنسيق بين الجهات المعنية. وقد تكون هذه النتائج أكثر أهمية للمؤسسة على المدى الطويل من القضية الفردية ذاتها، لأنها تساعد في معالجة مصادر الخطر ومنع تكرارها.

ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية لهذا التحليل تكمن في قدرته على تحويل نتائج التحقيق إلى أدوات للوقاية المؤسسية. فكلما كان المحقق قادراً على فهم العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتقنية التي تغذي الجريمة، ازدادت قدرته على تقديم توصيات عملية لا تركز فقط على العقوبة والمساءلة، بل على تعزيز الرقابة وتحسين الحوكمة وتقليل الفرص التي تسمح بظهور الجريمة الاقتصادية من الأساس.

أهم الاستنتاجات

- لا تنشأ الجريمة الاقتصادية عادة نتيجة عامل منفرد، وإنما تتشكل من تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية التي تزيد من فرص الانحراف وتقلل من احتمالات اكتشافه مبكراً .

- يمثل التوسع في الائتمان أحد أهم العوامل المهيئة للجريمة الاقتصادية عندما لا يترافق مع أنظمة تحقق ورقابة تتناسب مع حجم المخاطر الناتجة عن التمويل والتسهيلات الممنوحة .

- كلما اتسعت الفجوة بين سرعة منح الائتمان ومستوى التحقق من المعلومات والملاءة المالية، ازدادت فرص الاحتيال والتلاعب واستغلال الثقة المؤسسية .

- أسهمت التكنولوجيا الرقمية في إعادة تشكيل بيئة الجريمة الاقتصادية من خلال زيادة سرعة المعاملات وتوسيع نطاقها الجغرافي والمؤسسي، مما وفر للجناة أدوات أكثر تطوراً للإخفاء والتلاعب .

- لا تقتصر مخاطر التكنولوجيا الرقمية على تسهيل ارتكاب الجريمة، بل تمتد إلى تعقيد عمليات التتبع والإثبات والتحقيق، وهو ما يفرض تطوير أدوات رقابية وفنية أكثر تقدماً .
- قد تتحول بعض البرامج الحكومية إلى بيئات محفزة للاحتيال عندما تُنفذ بسرعة تفوق قدرة أنظمة التحقق والرقابة على فحص أهلية المستفيدين وصحة البيانات المقدمة .
- يؤدي ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية وتعدد قواعد البيانات والإجراءات إلى خلق فجوات رقابية يمكن استغلالها للحصول على منافع أو موارد بصورة غير مشروعة .
- تمثل ثقافة النجاح السريع والضغط المستمر لتحقيق النتائج أحد العوامل التنظيمية المهمة التي قد تشجع على تبرير الانحراف أو إعادة تفسيره بوصفه وسيلة مشروعة لتحقيق الأهداف المؤسسية .
- لا يكمن الخطر في الطموح المؤسسي أو السعي إلى النمو بحد ذاته، بل في غياب التوازن بين تحقيق النتائج والالتزام بالضوابط الأخلاقية والرقابية .
- يُعد تزوير المؤهلات المهنية شكلاً من أشكال الاختراق المؤسسي الذي يسمح لأفراد غير مؤهلين بالوصول إلى مواقع وظيفية حساسة، مما يرفع احتمالات الأخطاء المهنية وضعف الرقابة وسوء اتخاذ القرار .
- قد تشكل الثقة غير المدعومة بإجراءات تحقق مستقلة نقطة ضعف مؤسسية تسمح بدخول عناصر غير مؤهلة إلى مواقع ذات تأثير مرتفع داخل المؤسسات .
- تكشف العوامل السابقة أن كثيراً من الجرائم الاقتصادية لا تنتج فقط عن نوايا الأفراد، بل عن بيئات تنظيمية واقتصادية تسمح بتحويل تلك النوايا إلى أفعال قابلة للتنفيذ والاستمرار .
- بالنسبة لمحققي الاحتيال، فإن فهم عوامل تفاقم الجريمة الاقتصادية يمثل أداة أساسية للانتقال من التركيز على الجاني الفردي إلى تحليل مصادر الخطر الكامنة داخل البيئة المؤسسية والاقتصادية .

- لا يقتصر دور التحقيق الحديث على كشف الجريمة وإثباتها، بل يشمل أيضاً تشخيص مواطن الضعف التي سمحت بوقوعها وتقديم توصيات وقائية تحد من فرص تكرارها مستقبلاً .
- تؤكد الأدبيات الحديثة أن الوقاية من الجريمة الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على جودة الحوكمة والرقابة والشفافية وتكامل المعلومات، أكثر من اعتمادها على العقوبات اللاحقة وحدها .

خاتمة الفصل

تكشف العوامل السابقة أن الجريمة الاقتصادية لم تعد قابلة للتفسير من خلال الجشع الفردي أو النية المنحرفة وحدهما، بل أصبحت نتاجاً لتفاعل معقد بين متغيرات اقتصادية وتنظيمية وتكنولوجية وثقافية تسهم في إنتاج الفرص وإضعاف الضوابط الرقابية. فالتوسع في الائتمان، والتحول الرقمي، والثغرات المرتبطة ببعض البرامج الحكومية، وضغوط تحقيق النتائج السريعة، وضعف التحقق من المؤهلات المهنية، جميعها تمثل عوامل قد تزيد من احتمالات الانحراف عندما لا تقترن بأنظمة فعالة للحوكمة والرقابة والمساءلة.

كما يوضح هذا الفصل أن الجريمة الاقتصادية لا تنشأ عادة بسبب عامل واحد منفصل، وإنما نتيجة تراكم ظروف وبيئات تسمح بتحويل الدوافع الفردية إلى أفعال قابلة للتنفيذ والاستمرار. ولذلك فإن فهم الجريمة الاقتصادية يتطلب تجاوز التركيز على الجاني وحده والانتقال إلى دراسة السياق المؤسسي والاقتصادي الذي أتاح له فرصة الانحراف أو سهّل إخفاءه.

وتبرز أهمية هذا المنظور بصورة خاصة في المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال، حيث لا تقتصر مهمة المحقق على تحديد المسؤولية وإثبات الوقائع، بل تمتد إلى تشخيص أوجه القصور التي سمحت بوقوع الجريمة وتقديم توصيات تحد من احتمالات تكرارها مستقبلاً. فكلما كان فهم البيئة المحيطة بالجريمة أكثر عمقاً، ازدادت قدرة المؤسسات على الانتقال من مرحلة الاكتشاف والمعالجة إلى مرحلة الوقاية والاستباق.

ومن ثم، فإن مكافحة الجريمة الاقتصادية تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين الرقابة القانونية، والحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والتحقق المهني، والتطوير المستمر للضوابط التقنية والرقابية، إضافة إلى تعزيز ثقافة النزاهة والامتثال داخل المؤسسات. فالجريمة الاقتصادية في صورتها المعاصرة ليست مجرد انحراف فردي، بل ظاهرة مؤسسية معقدة تتطلب استجابة مؤسسية متكاملة قادرة على معالجة أسبابها بقدر ما تعالج نتائجها.

خاتمة الباب

عندما بدأ هذا الباب، كانت الجريمة البيضاء تبدو للقارئ مجرد مفهوم قانوني أو مصطلح أكاديمي نشأ قبل عقود لتمييز نوع معين من الجرائم الاقتصادية. أما الآن، وبعد استكمال فصوله، فإن الصورة تبدو مختلفة تماماً. فقد اتضح أن الجريمة البيضاء ليست حدثاً معزولاً، ولا قراراً فردياً، ولا مجرد مخالفة مالية أو إدارية، بل هي منظومة معقدة تتشكل تدريجياً داخل المؤسسات، وتتغذى على تفاعل السلطة، والثقة، والفرصة، والثقافة التنظيمية، وضعف الرقابة، حتى يصبح الانحراف جزءاً من الممارسة اليومية دون أن يشعر به أحد.

لقد كشف هذا الباب أن أخطر ما في الجريمة البيضاء ليس حجم الأموال التي تستولي عليها، ولا عدد الضحايا الذين تتركهم خلفها، وإنما قدرتها على الاندماج داخل النظام الذي يفترض أن يمنعها. فهي لا تعيش خارج المؤسسة، بل تنمو داخلها. ولا تبدأ عندما يُزوَّر مستند أو يُختلس مبلغ أو تُخفى معلومة، وإنما تبدأ عندما يصبح تجاوز القواعد أمراً مألوفاً، وعندما تتحول الثقة إلى حصانة، والسلطة إلى وسيلة للإفلات من المساءلة، والرقابة إلى إجراء شكلي يفقد وظيفته الحقيقية.

وقد بين هذا الباب أن تفسير الجريمة البيضاء لم يعد ممكناً من خلال عامل واحد، أو نظرية واحدة، أو تخصص واحد. ففهمها يتطلب الجمع بين علم الجريمة، والمحاسبة الجنائية، والتحقيق المالي، والحوكمة، والسلوك التنظيمي، وإدارة المخاطر. ومن هذا المنطلق سعى الباحث إلى إعادة تنظيم هذه المعارف ضمن رؤية تحليلية متكاملة، لا تكتفي بتفسير الظاهرة، بل تمتد إلى تطوير أدوات تساعد على تحليلها، والكشف عن بيئاتها، ودعم اتخاذ القرار في تحقيقات الاحتيال، بما في ذلك تقديم **النموذج التكاملي لتفسير الجريمة البيضاء ومؤشر قابلية الجريمة البيضاء** بوصفهما محاولة علمية للانتقال من المعرفة النظرية إلى التطبيق المهني.

ومع ذلك، فإن هذا الباب لا يدعي أنه قدم الكلمة الأخيرة في تفسير الجريمة البيضاء، لأن هذه الظاهرة تتغير باستمرار مع تغير الاقتصاد، والتكنولوجيا، وأساليب الإدارة، وأدوات الاحتيال. ولذلك فإن النماذج المطروحة هنا ينبغي النظر إليها بوصفها أطرًا علمية قابلة للتطوير والاختبار

والإثراء، وليست قوالب جامدة أو تفسيرات نهائية. فالمعرفة العلمية لا تتقدم بإغلاق الأسئلة، وإنما بفتح أسئلة أكثر عمقاً ودقة.

ولعل أهم ما ينبغي أن يخرج به القارئ بعد هذه الرحلة هو أن مكافحة الجريمة البيضاء لا تبدأ في قاعات المحاكم، ولا عند اكتشاف الاحتيال، بل تبدأ في اللحظة التي تتشكل فيها البيئة التنظيمية القادرة على إنتاجه. فكل نظام رقابي ضعيف، وكل سلطة غير خاضعة للمساءلة، وكل ثقافة تتسامح مع الانحراف، تمثل بداية محتملة لجريمة لم تقع بعد، لكنها قد تكون في طور التشكل.

وإذا كان هذا الباب قد نجح في تغيير الطريقة التي ينظر بها القارئ إلى الجريمة البيضاء، بحيث لم يعد يبحث عن الجاني وحده، بل عن النظام الذي أتاح له أن يصبح جانياً، فإنه يكون قد حقق غايته الأساسية. أما إذا دفع القارئ إلى إعادة قراءة بعض صفحاته، ليس بحثاً عن معلومة أغفلها، وإنما لأنه اكتشف أن كثيراً مما كان يظنه ممارسة إدارية عادية قد يكون في حقيقته مؤشراً مبكراً على جريمة بيضاء، فذلك هو النجاح الحقيقي الذي يسعى إليه هذا العمل.

المراجع

كلمة حول المراجع

اعتمد هذا الكتاب على مجموعة متنوعة من المراجع العلمية العربية والأجنبية، شملت الكتب المرجعية، والدراسات المحكمة، والأبحاث الحديثة، والتقارير المهنية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بالمحاسبة الجنائية، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وتحقيقات الاحتيال. وقد حرص الباحث على اختيار المراجع التي تمثل الاتجاهات الفكرية الرئيسة في دراسة الجريمة البيضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للأدبيات الحديثة التي تناولت التطورات التنظيمية والتقنية المؤثرة في الجرائم الاقتصادية.

وفي الوقت ذاته، لا تمثل هذه المراجع غاية هذا العمل، بل نقطة انطلاق لبناء رؤية تحليلية تستند إلى الأدبيات العلمية وتعيد تنظيمها في إطار يخدم المحاسبة الجنائية والتحقيق المالي. ولذلك، فإن النماذج والأطر التحليلية التي يتضمنها هذا الكتاب تعبر عن اجتهاد الباحث في الربط بين المعرفة النظرية والممارسة المهنية، مع الالتزام بالأمانة العلمية في توثيق الأفكار ونسبتها إلى أصحابها.

ويأمل الباحث أن تشكل هذه المراجع أساساً علمياً يساعد الباحثين والمهنيين على التوسع في دراسة الجريمة البيضاء، وأن تسهم في تطوير المعرفة العربية في مجال المحاسبة الجنائية وتحقيقات الاحتيال، من خلال البناء على ما ورد في هذا العمل وإثرائه بالدراسات المستقبلية.

المراجع العربية

الجبوري، ن. ج.، &الخالدي، ص. ه. م. (2013). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 19*.(70)

الجوهرة، أ. (2025). توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية وأثرها على فعالية مكافحة الاحتيال المالي. *المجلة العربية للإدارة والمحاسبة*.

الجميلي، م. أ. (2012). المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق. *مجلة تنمية الرافدين، 34*.(107)

الوكيل، م. (2018). مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*.

لطفي، أ. س. أ .(2014). *قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية*. الدار الجامعية.

مطر، أ. إ. (2023). المحاسبة الجنائية والوضع الحالي لمكونات البنية التحتية لتنفيذها. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*.

شنقاري، م. ط.، &بابكر، ب. ب. ع. (2016). المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية: الواقع والطموحات. *مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، 4*.(2)

السعد، ص. ب. ع.، &فتني، ع. ب. ع. (2021). تعليم المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. *مجلة الديوان العام للمحاسبة، 2*(2).

مطاحن، ر. خ. م. (سنة النشر). *المحاسبة القضائية في إطار مهام الرقابة المالية العليا لديوان المحاسبة في الأردن*. ديوان المحاسبة الأردني.

أبو علم، ت.، & عبد المعطي، م. (1950). *المحاسبة أمام القضاء*. (من أوائل الكتب العربية التي تناولت العلاقة بين المحاسبة والعمل القضائي.

المراجع الاجنبية

Albrecht, W. S., Albrecht, C. C., Albrecht, C. O., & Zimbelman, M. F. (2019). *Fraud Examination* (6th ed.). Cengage Learning.

Association of Certified Fraud Examiners. (2024). *Occupational Fraud 2024: A Report to the Nations*. ACFE.

Benson, M. L., & Simpson, S. S. (2018). *White-Collar Crime: An Opportunity Perspective* (3rd ed.). Routledge.

Clinard, M. B., & Quinney, R. (1973). *Criminal Behavior Systems: A Typology* (2nd ed.). Holt, Rinehart and Winston.

Coleman, J. W. (1987). Toward an Integrated Theory of White-Collar Crime. *American Journal of Sociology, 93*(2), 406–439.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. (2023). *Fraud Risk Management Guide*. COSO.

Cressey, D. R. (1953). *Other People's Money: A Study in the Social Psychology of Embezzlement*. Free Press.

Deloitte. (2024). *Fraud Survey 2024*.

Dorminey, J., Fleming, A. S., Kranacher, M.-J., & Riley, R. A. (2012). The Evolution of Fraud Theory. *Issues in Accounting Education, 27*(2), 555–579.

Ernst & Young. (2024). *Global Integrity Report 2024*.

Europol. (2023). *The Impact of Large Language Models on Law Enforcement*. Publications Office of the European Union.

Friedrichs, D. O. (2023). *Trusted Criminals: White-Collar Crime in Contemporary Society* (6th ed.). Cengage Learning.

Geis, G. (2007). White-Collar and Corporate Crime. In G. Barak (Ed.), *Battleground: Criminal Justice* (Vol. 2). Greenwood Press.

Gottschalk, P. (2023). *Convenience Dynamics in White-Collar Crime*. Springer.

Institute of Internal Auditors. (2024). *Global Internal Audit Standards*.

INTERPOL. (2024). *Global Financial Fraud Assessment 2024*.

KPMG. (2024). *Global Fraud Survey 2024*.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2024). *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2024*. OECD Publishing.

PricewaterhouseCoopers. (2024). *Global Economic Crime Survey 2024*.

Quinney, R. (1974). *Critique of Legal Order: Crime Control in Capitalist Society*. Little, Brown and Company.

Sutherland, E. H. (1949). *White Collar Crime*. Dryden Press.

Sykes, G. M., & Matza, D. (1957). Techniques of Neutralization: A Theory of Delinquency. *American Sociological Review, 22*(6), 664–670.

Vold, G. B., Bernard, T. J., & Snipes, J. B. (2002). *Theoretical Criminology* (6th ed.). Oxford University Press.

Weisburd, D., Waring, E., & Chayet, E. F. (2001). *White-Collar Crime and Criminal Careers*. Cambridge University Press.

Wells, J. T. (2022). *Corporate Fraud Handbook: Prevention and Detection* (6th ed.). John Wiley & Sons.

World Economic Forum. (2024). *The Global Risks Report 2024* (19th ed.). World Economic Forum.